الأقليات الدينية في مصر
تحت الحصار

بقلم

جرجس بشرى صادق

الأقليات الدينية فى مصر
تحت الحصار

بقلم
جرجس بشرى صادق

إهداء

إلى الأقليات الدينية فى مصر
إلى كل مصري وطني حر
إلى الضمير العالمى
إلى كل المنظمات الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان
أهدى هذا الكتاب،لعله يسهم فى الوصول إلى مصر التى نرجوها جميعاً
مصر المدنية القائمة على أساس المواطنة وليس الدين

المؤلف

اسم الكتاب: الأقليات الدينية فى مصر.. تحت الحصار

المؤلف: جرجس بشرى صادق

رقم الايداع: ٢٠٠٨/١٥٢٣٦

الترقيم الدولى: ٤-٦٢٦-٥٩٢٦-١٧-٩٧٧

الطبعة: الأولى يوليو ٢٠٠٨

الطباعة والتنفيذ : دار آمون للنشروالإعلام

المقــــدمــة

في ظل الأوضاع المثيرة للقلق التي تمر بها الأقليات الدينية في مصر، كان من الضروري إجراء دراسة مبسطة توّصف الأوضاع الحالية للأقليات الدينية المصرية ـ والأقلية المسيحية المصرية تحديداً ـ تشّخص الأسباب الرئيسة والجوهرية المؤدية إليها، وكذلك التحديات الخطيرة التي تواجه هذه الأقليات وانعكاساتها على مستقبل ووحدة مصرنا الغالية، والحق أقول أن اغتيالاً تاريخياً وحضارياً وثقافياً و.. و.. قد حدث بفعل قلة من الناس اجتمعوا يوماً وفي غفلة من الزمن لسلب الهوية المصرية لمصر بلد التعددية الثقافية والدينية والحضارية، وكأن مصر عزبة أو قطعة أرض خاصة بهم وحدهم يتصرفون فيها كما يشاءون!! إن هذا الكتاب يسلط الأضواء على جزء من الحقيقة في ملف حصار الأقليات الدينية المصرية، لأن ما خفي كانت أعظم، وهذا يحتم على الأقليات أن لا تستسلم أبداً لهذا الحصار، بل تطالب بحقها إلى النفس الأخير بكل الطرق المشروعة وصولاً لهذا الحق، لأن الظلم حتى ولوطال أمده فحتماً سينقشع.

المؤلف

جرجس بشرى صادق

القاهرة في: ١٨ يونيو ٢٠٠٨

الفصل الأول
هل هناك مخططات خارجية لتقسيم مصر؟

في أوائل الثمانينات من القرن الماضي بدأت تتردد مقولات تؤكد أن هناك مخططات لتقسيم مصر إلى دولتين،إحداهما مسيحية في الجنوب وأخرى إسلامية في الشمال،وقد وجهت اتهامات كثيرة للمسيحيين المصريين من قبل بعض الأصوات غير الواعية من المسلمين المصريين، والغريب في الأمر أن هذه الاتهامات كانت ولا تزال بدون دليل أوسند، لدرجة أن البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكـرازة المرقـسية سئل كثيراً في هذا الموضوع في معظم الحوارات الصحفية والتلفزيونية، واعتبر هذا الموضوع بمثابة نكتة! وقبل أن نغوص في هذا الموضوع المصيري وهو التقـسيم، تجدر الإشارة إلى الانقسام الداخلي يُعد اشد ضرراً وخطراً من المخططات الخارجية المتربصة بمصر، لأنه سيخدم في النهاية هذه المخططات ويؤدي إلى تحقيقها.

* مخططات آثمة لتقسيم مصر :

نشرت دراسة بمجله " كيفونيم" الإسرائيلية الناطقة بلسان المنظمة اليهودية العالميـة، سنة ١٩٨٢، ولأهمية هذه الدراسة اعتبرتها الأوساط الإسرائيلية بمثابة " ورقة عمل للحكومات المتعاقبة "، وبدأت الدراسة بالتحديات التي تواجهها إسرائيل، والفـرص المتاحة أمامها، وقد حملت الدراسة حكومة حزب العمل التي كانت في الحكم سـنة ١٩٦٧ مسئولية المآسي التي واجهتها الدولة العبرية في ذلك الحين بقولهـا :" لقـد ارتكبت حكومة حزب العمل خطأ استراتيجيا بارزاً عشية حرب الأيام الستة لأنها لم تستمر في زحفها لاحتلال الأردن، ولو أنها فعلت ونقلت سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن لتمكنت بعد ذلك من تحييد المشكلة الفلسطينية، وبات الوقت متاحـا أمامها لتنفيذ مخططاتها الأخرى في المنطقة والتي من دونها لن تتمكن مـن البقـاء على المدى البعيد، كما تحدثت الدراسة أيضا عن المخططات التي تهدف إلى تفتيـت الدول العربية بأسرها إلى كيانات صغيرة عن طريق تأجيج الأقليات في كل دولـة ودعمها بكل السبل المتاحة، وقدمت الدراسةالتي وُصفت بالاسـتراتيجية تـصورات موسعة لكيفية تفتيت مصر وتحويل لبنان إلى دويلات على أساس طائفي – خلي بالك

كانت هذه الدراسة سنة ١٩٨٢- وذكرت الدراسة أن تفتيت العراق يعتبر أكثر أهمية من تفتيت سوريا بالنسبة لأمن إسرائيل! وتطرقت إلى دول أخرى مثل ليبيا وعمان والكويت والسودان وإيران وفلسطين والجزائر وغيرها!! ولخطورة وأهمية هذه الدراسة قام الباحث الاسرائيلى" إسرائيل شاحاك " المُعادي لأفكار الحركة الصهيونية بترجمتها للغة الإنجليزية ووضع لها مقدمة تحذرمن المخطط الاسرائيلى لتدمير المنطقة، والغريب أن الدراسة كانت توَصف وقتها أحوال الدول المراد تقسيمها، حيث جاء نص الوثيقة فيما يتعلق بمصر كالتالي:

١- في مصر توجد أغلبية سنية مسلمة مقابل أقلية كبيرة من المسيحيين الذين يشكلون الأغلبية في مصرالعليا (حوالي ٨ مليون نسمة) ! وكان الرئيس محمد أنورالسادات قد أعرب في خطابه ١٥أيار (مايو) ١٩٨٠عن خشيته من أن تطالب الأقلية بقيام دولتها الخاصة أي دولة مسيحية جديدة في مصر!

٢- الملايين من السكان- المصريين- على حافة الجوع نصفهم يعانون البطالة وقلة السكن في ظروف تعد أعلى نسبة تكدس سكاني في العالم.

٣- وبخلاف الجيش فليس هناك أي قطاع يتمتع بقدر من الانضباط والفعالية!

٤- الدولة في حالة دائمة من الإفلاس بدون المساعدات الخارجية الأمريكية التي خصصت لها بعد اتفاقية السلام .

٥- أن استعادة شبه جزيرة سيناء بما تحتويه من موارد طبيعية ومن احتياطي يجب أن يكون هدفا أساسيا من الدرجة الأولى ...أن المصريين لن يلتزموا باتفاقية السلام بعد إعادة سيناء، وسوف يفعلون كل ما في وسعهم لكي يعودوا إلى أحضان العالم العربي وسوف نضطر إلى العمل لإعادة الأوضاع في سيناء إلى ما كانت عليه ...

٦- إن أسطورة مصر القوية والزعيمة للدول العربية قد تبددت في عام ١٩٥٦ وتأكد زوالها في عام ١٩٦٧!!!!

٧- إن مصر بطبيعتها وبتركيبتها السياسية الداخلية الحالية هي بمثابة جثة هامدة فعلا بعد سقوطها وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين والتي سوف

تزداد حدة في المستقبل، وان تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسي في الثمانينات على جبهتها الغربية .

٨- إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة على عكس ما هي عليه الآن، لن تشكل أي تهديد لدولة إسرائيل بل ستكون ضمانا للزمن و"السلام" لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا.

٩- إن دول مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها لن يكن لها وجود في صورتها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التي ستتعرض لها مصر، فإذا تفككت مصر فستتفكك سائر الدول الأخرى، وان فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتع بالسيادة الإقليمية بعكس السلطة والسيادة المركزية الموجودة اليوم هي وسيلتنا لأحداث.هذا التطور التاريخي كما أن تفتيت لبنان إلى خمس مقاطعات إقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربي بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية[1] .

ومن هنا يتضح لنا أن هناك مخططات آثمة تستهدف تقسيم مصر مثل سائر دول الشرق الأوسط، وهذه المخططات ستدعمها بلا شك السياسات والممارسات بل وبعض الأيدلوجيات في هذه الدول الشرق أوسطية الأمر الذي يوجب على هذه الدول أن تضع نصب أعينها السياسات والممارسات والقوانين والإجراءات التي تجعل من وحدة أي دولة هي الهدف الأسمى لهذه الدول وخاصة مصر، فمسألة التقسيم لم تصبح مجرد شعار يردد ولكنه قد أصبح بالفعل شعاراً واقعياً، لدرجة أن تقرير الكونجرس الأمريكي بشان الحريات الدينية (٢٠٠٧) قد أشار إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات علي أساس عرقي وطائفي، مما ينذر بجدية هذا الوضع.. أن الدول المطمئنة أو التي تتخيل أنها مازالت ممسكة بزمام الأمور ومتحكمة بسياساتها وقوانينها التجميلية وهي لم تزل بعد تمارس أشكال القهر والتمييز والتهميش والتجويع لمواطنيها إنما هي تسير بخطا حثيثة نحو التقسيم والخراب وهي لا تدري،

1 هل تقسيم سوريا – أت ؟؟ مقال بموقع WWW.4syria.blogspot.com ٣١ أكتوبر ٢٠٠٥

وتخدم مصالح أعداء الوطن بشكل غيرمباشر. وهذا الكلام ليس من فراغ، حيث أنه في نفس السياق أكد الكاتب الصحافي " روبرت فيسك " الكاتب البريطانية ومراسل صحيفة الاندبندنت في الشرق الأوسط – علي أن الغرب يحاول رسم خريطة كراهية وفتنة طائفية في الشرق الأوسط حتى يزرع الخلافات والانقسامات بين سكانها ... وأنه نجح في ذلك في العراق ولبنان ومصرأيضا، والعرب يساعدون الغرب في رسم هذه الخريطة، لأن الأنظمة العربية تعمل لصالح الحكومات الغربية، وإن على البلاد العربية أن تسعي إلي تحقيق ما تريده بنفسها وتكف عن طلب المساعدة والنصيحة من الغرب لأنه سيأتي ويجلب جنوده معه، وقال " فيسك " في محاضرته التي ألقاها في المركز الثقافي البريطاني بالقاهرة:" الغرب دائما حريص علي التقسيمات الطائفية، فإذا كانت الدولة كلها من المسلمين السنة فإنه يبحث عن تقسيمات أخرى، فهل هم سنة سلفيون أم وهابيون أم معتدلون وفي حالة إيران وهي دولة شيعية يقسمها إلى معسكرات مثل معسكر أحمدى نجاد و معسكر خاتمي، ومعسكر خامنئي، ويستطرد فيسك قائلاً: هذه التقسيمات تتم بمساعدة العرب أنفسهم، وان الغرب لا يهتم بقراءة التاريخ أوالناس في المنطقة، وان الغربيين حتى لو قرأوا التاريخ فإنهم يكررون أخطائهم ..وان كان الرئيس الأمريكي بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير، لايهتم بالشرق الأوسط، وحتى مرشح الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٨ "أوباما" أعلن اهتمامه بإسرائيل مع أنه لابد أن يهتم بالمنطقة كلها .. أنهم جميعا يفكرون بطريقة الزعيم البريطاني " تشرشل" الذي كان يقول بجعل الدولة اليهودية قويه لتتصدى لجيرانها العرب ..إن الغرب يحرص على الكتابة على الاختلافات والانقسامات في العالم الإسلامي و يعمد دائما إلى رسم خرائط طائفية في المنطقة، فهذا ما حدث في العراق"[1].

** اتهامات للمسيحيين المصريين بالمطالبة بتقسيم مصر :

بينما تسعى بعض الدول المتربصة بمصر إلى تفتيتها وتفكيكها داخلياً، نجد وللأسف الشديد أن هناك اصواتا من بعض المسلمين غيرالواعين يتهمون المسيحيين

[1] جريدة العربي اليوم – فتحي خطاب

المصريين بأنهم يخططون لتدمير وتقسيم مصر و يبثون الفتنة الطائفية، وقد سبق وأن أشرت في الدراسة التي نشرتها مجلة "كيفونيم الإسرائيلية "سالفة الذكرأن الرئيس الراحل أنور السادات كان قد أعرب في خطابة أيار(مايو) ١٩٨٠عند خشيته من أن تطالب الأقلية بقيام دولتها الخاصة أي دولة مسيحية جديدة في الجنوب!! كما أن معظم اللقاءات والحوارات الصحفية والإعلامية بقداسة البابا شنودة الثالث لم يكد يخلو منها سؤالاً عن التقسيم!!هذا بالإضافة إلي مانشرته بعض المواقع الإسلامية علي شبكة الانترنت،حيث نشرأحد المواقع الالكترونية خبراً بعنوان:" تقسيم مصر إلي ثلاث دويلات" وقد جاء بالخبر مايلي:" يخطط أقباط مصر إلى تدمير مصر عن طريق بث الفتنة الطائفية بهدف تقسيم مصروإنشاء دولة لهم على حساب تمزيق الوطن العزيز مصرنا الحبيبة، وقد ظهرت خرائط في مواقعهم يقصد بعض المواقع الالكترونية – بها أسماء المدن بالحروف اللاتينية بعد تغييرها إلى أسماء قبطية، ومحو الأسماء العربية منها،وقد أشار الموقع إلي التقسيم كالتالي:

- **دويلة قبطية** : ممتدة من جنوب بنى سويف إلى جنوب أسيوط بامتداد غربي يضم الفيوم وبخط صحراوي طويل يربط هذه المنطقة بالإسكندرية التي يعتبرها هذا المخطط عاصمة للدويلة القبطية .
- **دويلة النوبة** : الممتدة من صعيد مصر حتى دنقلة من شمال السودان وعاصمتها أسوان .
- **دويلة ثالثة**: تشمل مصرالإسلامية التي تضم المنطقة من ترعة الإسماعيلية والدلتا وحتى حدودها على الدويلة القبطية غرباً ودويلة النوبة جنوباً وعند هذا الحد يصبح طبيعياً أن يمتد النفوذ الاسرائيلى عبرسيناء ليستوعب شرق الدلتا بحيث تتقلص حدود مصرتماماً من الجهة الشرقية ليصير فرع دمياط وترعة الإسماعيليةحدها الشرقي وتحقق الغايةالإسرائيلية من النيل إلي الفرات"[1].

** لا احد يقدر أن يشكك في وطنية المسيحيين المصريين :

[1] تقسيم مصر إلى ثلاث دويلات – موقع صوت الحق الالكتروني

الادعاء بأن الأقباط يريدون تدمير مصرببث سموم الفتنة هو افتراء صارخ، لأن المسيحيون المصريون كانوا(ولايزالوا) صمام الأمن والأمان لمصر بحسب شهادة التاريخ المنصف والواقع الحياتي المعاش، ففي اشد وأحلك الظروف وبرغم ما تعرضوا من جرعات متزايدة من الظلم والقهر والتمييز والتهميش بل محاولات الابادة ، نجدهم يقدمون مصر على كل شئ .ولعلنا نسأل أولئك المشككون في ولاء ووطنية المسيحيين المصريين : هل مطالبة المسيحيون المصريون بحقوقهم المشروعة والعادلة يعتبرها البعض بثاً للفتنة الطائفية وتقسيماً للبلد؟؟!! والحقيقة أننا لم نسمع حتى الآن أن مسيحيا مصرياً اتهم بالجاسوسية أوالتخابر مع دوله معادية لمصر!! ولم نسمع قط أن مسيحيون خرجوا بعد صلاة (قداس) الأحد ، وهم مشحونون بطاقة لا إنسانية من العداء والكراهية ضد أخوتهم وشركائهم في الوطن من المسلمون!! ولم نسمع أيضا منذ الدهر أن مسيحيا ازدرى بمصر وقال:" طظ في مصر"، ولم يسمع احد أن مسيحياً لبس حزاما ناسفاً و فجر نفسه في ميدان عام ليزهق أرواح أطفال أبرياء و مواطنون مسالمون .. إن إشاعة روح الكراهية والحقد والعنف ضد أبناء الوطن الواحد من مسلمون ومسيحيين وبهائيين ولادينيين! تقود وتجر الوطن وبسرعة مذهلة إلى أحداث دراماتيكية تخدم أعداء مصر، وتثير الشبهات حول مثيروا هذه الفتن والاحتقانات والانقسامات والمتواطئون في إحداثها ولابد أن يدرك المغيبون وطنيا أن تأجيجهم للاحتقانات والفتن الطائفية و الانقسامات المذهبية بأنهم مشاركون بالفعل بالعمالة للخارج ومؤيدون لمخططات التقسيم ومباركون لخراب هذا الوطن، ونود أن نذكر في هذا الشأن الدراسة التي كتبها " اودون بنون " وهو صحافي عمل من قبل في وزارة الخارجية التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية وحملت عنوان "استراتيجية إسرائيل في الثمانينات " وقد نشرت في مجلة " اتجاهات "كما صدرت مترجمة إلى اللغة العربية في مارس (آزار) ١٩٨٣ بعنوان "الخطة الإسرائيلية في الثمانينات" و كذلك أصدرتها منظمة الشعب الأمريكية، وكان واضحاً عندئذ أن هذه الخطة ليست مجرد رؤية بل توجه مستقبلي عند قطاع غير قليل من صناع القرار الصهيوني، وكانت أبرز تصورات هذه الخطة الصهيونية هي اولا:على الجبهة العربية فان هدف إسرائيل يتلخص في أن تقسيم

مصر وتجزئتها سوف يؤدى إلى تفكيك ليبيا والسودان،وسوف تتفكك مصر إلى دولة مسيحية قبطية في الجنوب إلى عدد من الولايات الصغيرة التـــي لاتـــرتبط بـــسلطة مركزية، ثانيا، انقسام لبنان إلى خمسة أقاليم يصور لنا مسبقا مـــا ســـيحدث للعـــالم العربي، أما سوريا فتنقسم إلى دولة شيعية علوية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة: حلب وأخرى سنية في دمشق ورابعة درزية في هضبة الجولان وربما تمتـــد إلى حوران وشمال الأردن، ثالثا: تقسيم العراق إلى ثلاث دول أو أكثر حول المدن المهمة كالبصرة وبغداد والموصل، أما المناطق الشيعية في الجنوب فسوف تنفـــصل عن المناطق السنية والكردية في الشمال"[1].وأود أن اختم بـــان بعـــض المحـــاولات الشاردة من قِبل بعض المسيحيين المغيبين لتقسيم مصر هي بلا شك محاولات ضالة، وتجدر الإشارة إلى أن عدد هؤلاء محدود جداً، كما أن أرائهم هذه مرفوضة جملة و تفصيلاً من جموع المسيحيين على مختلف طوائفهم ،وقد تكون جرعـــات التهمـــيش والتغييب والتمييز ضد المسيحيين المصريين قد دفعت هؤلاء إلى مثل هـــذا الطلـــب المرفوض .

[1] " الخطر الأكبر التفتييت " مقال لعبد العال الباقورى _ جريدة الوقت البحرينية – عدد ٥٦٩ – ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧

الفصل الثاني

هل هناك أقليات دينية في مصر؟ولماذا لاتعترف بها الحكومة المصرية ؟

يوجد بمصر عددا من الأقليات الدينية من المسيحيين والبهائيين والمسلمين من أتباع المذهب الشيعي، ومن المدهش والمثير للسخرية أن الحكومة المصرية تصر إصرارا غير مفهوماً على عدم الاعتراف بوجود أقليات بها!! وكأنها ليست على دراية بقيمة وأهمية ووضع هذا المصطلح (أقلية) على المستوى الدولي وكأنها أيضا تخاطب أناسا لا يفهمون ولا يدركون الوضع الحقيقي الذي تعيشه الأقليات الدينية بها، في عصر انهارت فيه الحواجز الزمنية والمكانية، ومن الأمور المحزنة أيضاً أن الحكومة المصرية استطاعت أن تقنع بعض البسطاء من المصريين بان هذا المصطلح يعد بمثابة خطا احمر وان مجرد الحديث بشأنه ينطوي على خيانة لله وللوطن!!! وقد صدق هذا الفكر حتى بعض رجال الدين من كلا الجانبين، والذين تثور ثائرتهم عندما تحدثهم في هذا الموضوع.. وهذا ليس بمستغربا في ظل عدم الاعتراف بالحقائق مجردة أو التعتيم عليها أو تبريرها بطريقه غيرواقعية أو موضوعية و..و.. فلقد بات هذا المصطلح " أقلية " سيئ السمعة في مصر في ظل غياب التوعية الحقيقية المتعمدة من قبل الحكومة للمواطنين ،وسوف نتناول في هذا الموضوع : هل بالفعل توجد أقليات (بكل ما تحمله الكلمة من معاني إحصائية وقانونية)؟!! ولماذا تنكر الحكومة المصرية وجود أقليات دينية أوعددية بها؟! وما هي مطالب الأقليات الدينية في مصر، وكذلك الإجابة عن السؤال الهام: هل عدم اعتراف الحكومة المصرية بوجود أقليات بها يمنع اعتراف المجتمع الدولي بها؟!! وماذا يحدث لو استمرت الحكومة على نفس النهج في التنسيق على حقوق الأقليات بها؟!! وأخيرا معاناة الأقليات الدينية في مصرومتى تختفي كلمة أقلية؟

** المعنى اللغوي لمصطلح "أقلية" :

مصطلح " أقلية" معناه لغوياً مشتق من مادة "قلل" ومنها القلة التي هي ضد الكثرة. ولو نظرنا إلى المسيحيين المصريين أوالبهائيين أوالمسلمين الشيعة فإنهم سينطبق عليهم هذا المفهوم اللغوي تمام الانطباق، فهم بالفعل قلة بالنسبة لبقية السكان من

الأغلبية المسلمة السنية.

** ويعرف علم الاجتماع " الأقلية " في أي دولة بأنها: "جماعة تختلف في خاصية ماعن جماعة أكثر عددا " وهذا المفهوم بلا شك ينطبق على المسيحيين المصريين فهم يختلفون في الدين عن جماعة المسلمين من أصحاب المذهب السني الأكثر عددا . وينطبق أيضا على البهائيين المصريين.

**** أما الأمم المتحدة فلها مفهوم متفق عليه وتتفق معها بشأنه المنظمات الدوليةالأخرى، ويتضح ذلك من الآتي :**

١- في عام ١٩٩١ نشرت الأمم المتحدة تقريرا للمقررالخاص فرانسيسكو كابو تورتي،تتبع تطورمفهوم الأقلية من عام ١٩٣٠، حيث أورد رأيا استشاريا لمحكمة العدل الدولية يعرف"الأقلية "بأنها: "مجموعة من الأفراد يعيشون في قطر ما أو منطقة ما وينتمون إلى اصل أو دين أو لهم لغة أو عادات خاصة توحدهم هوية واحدة " أو" أكثر من هذه الخصائص، وفى تضامنهم معا يعملون على المحافظة على تقاليدهم والتمسك بطريقة عبادتهم والتأكد على تعليم ونشأة أولادهم طبقا لروح هذه التقاليد مقدمين المساعدة لبعهم البعض"

٢- في عام ١٩٥٠ ناقشت اللجنة الفرعية لمنع التميزوحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، خلال عدة اجتماعات، العناصرالسياسية المحددة لمعنى اصطلاح " أقلية" وقالت أن الجماعة التي تعرف عادة بأنها أقلية قد تنتمي إلى اصل عرقي، وقد يكون لها تقاليد دينية أو لغوية أوخصائص معينة تختلف عن خصائص بقية السكان، ومثل هذه الجماعات- الأقليات- ينبغي حمايتها بإجراءات خاصةعلى المستويين القومي والدولي حتى يتمكنوا من المحافظة على هذه التقاليد والخصائص ودعمها "ومن المؤكدأن هذا التعريف الدولي ينطبق على وضع الأقلية المسيحية المصرية تحديدا، فقد عانت هذه الأقليةعلى مرالتاريخ لدرجة انه تم محو لغتها القبطية بالقوة، وتعرضت ولا زالت تتعرض لمحاولات جادة لمحو هذه الهوية القبطية بل وتعرضت في بعض فترات تاريخية بعد الفتح الاسلامى لمصر لأشكال وصنوف متنوعة من الاضطهاد والتمييز بل والابادة.

** وفي دراسة لاحقة قام بها المقرر فرانسيسكو كابوتوربي حول تفسير مفهوم الأقلية بمشاركة عدة حكومات، تم إضافة عنصر" الرغبة" أي رغبة الأقلية في المحافظة على تقاليدها وخصائصها والتأكيد كذلك على ضرورة إضافة عنصر ذاتي "ومن المؤكد أن الأقليات الدينية والعددية في مصر لديها الرغبة في المحافظة على تقاليدها الخاصة وكذلك خصائصها.

** وأيضًا جاء في إعلان فينا لحماية الأقليات القومية في الدول الأوروبية الصادرعن مجلس أوروباعام ١٩٩٣ أن الأقليات القومية هي المجموعات التي صارت أقليات داخل حدودالدولة نتيجةأحداث تاريخية وقعت ضد إرادتها، وان العلاقة بين مثل هذه الأقلية والدولة علاقة مستديمة وأفرادها من مواطني الدولة.

ومن المؤكد أيضا أن هذا المفهوم ينطبق على الأقلية المسيحية المصرية التي صارت أقلية داخل حدود الدولة نتيجة أحداث تاريخية وقعت ضد أرادتها من قبل بعض الحكام و الخلفاء من العرب وغيرالعرب قبلهم .

** أما قانون حماية حقوق الأقليات الصادرعن المبادرة الأوروبية المركزية بتورينوا في ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ في مادتة الأولى، فقد أشارإلى أن إصطلاح الأقلية القومية يعنى جماعة تقل عدداًعن بقية سكان الدولة ويكون أعضائها من مواطنيها ولهم خصائص إثنية أو دينية أولغوية مختلفة عن تلك الخاصة ببقية السكان، كماأن لديهم الرغبة في المحافظة على تقاليدهم الثقافية والدينية، وهذا التعريف الدولي ينطبق على كافة الأقليات في مصرسواء كانت أقلية مسيحية أو بهائية.

**الحماية القانونية للأقليات :

* ينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة في المادة (٢٧) على أنه: "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتمون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة والمجاهرة بدينهم وإقامة شعائرة أواستخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعاتهم "

** مطالب الأقليات الدينية في مصر :

(أولاً) مطالب المصريين الشيعة وذلك على لسان رئيس مجلس آل البيت محمد الدريني[1] ....حيث يروى الاضطهاد الواقع علي الشيعة في مصر، وينقل مطالب الشيعة في الآتى :

١. نقل الملف الشيعي من يد الأمن إلي جهة سياسية .
٢. إنشاء هيئة للمذاهب والعقائد والأديان للحوار والترقيب وإرساء قيم مشتركة تدعوا إلى نبذ العنف والتكفير والتخوين والتسفيه، وتؤكد على التسامح وقبول الأخر والتعددية كسبيل للتعايش السلمي في وطن واحد.
٣. إنشاء هيئة من السادة الإشراف للأشراف على مراقد آل البيت وتخصيص عائداتها لرفع درجة الوعي بالينابيع الفكرية لآل البيت من خلال المطبوعات لتصحيح ما حدث من تشويه خلال الفترة الماضية.
٤. إلزام الدولة بتكليف خطباء المساجد بتناول الشيعة كمسلمين و ليس ككفار.
٥. السماح بإصدار الصحف وإنشاء المكتبات و الحسينيات و المساجد.
٦. يضاف إلى المواد بالدستورالأخذ بالينابيع الفكرية في قضايا الأحوال الشخصية وغيرها.
٧. تطهير الأزهر من فكر العنف و التطرف الذي يتحول مع الوقت إلي غرفة عمليات لمحاربة الشيعة في مصر.
٨. إصدار قرارجمهوري للمجلس الاعلي لرعاية آل البيت أسوة بنقابة الإشراف
٩. استعادة الأجهزة والوثائق والمحررات المالية والمراجع من جهاز امن الدولة التي صادرتها في قضية ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ .
١٠. تمكين السادة الإشراف وإتباع آل البيت من حقوقهم في درب الحجاج وحقهم في رحلة غسل الذنوب التي تتطلب السير براً إلى الأراضي الحجازية.

(ثانياً) مطالب الأقلية المسيحية المصرية :

[1] المواطنة وحقوق الأقليات – الشيخ إبراهيم رضا ، القس رفعت فكري سعيد ، الأستاذ حسن إسماعيل

١. إنشاء وزارة للشئون الدينية تنقل هموم الأقليات الدينية إلي صناع القرار بها، بحيث تكون قراراتها نابعة من استنادها إلي المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان وملزمة للجميع، وتتعامل بالعدل مع الجميع.
٢. تدريس الحقبة القبطية (وقدرها ٦ قرون كاملة) والتي تم تغييبها عن عمد في المناهج الدراسية.
٣. تنقية المناهج التعليمية من بعض الأفكار والنصوص التي تحقر وتقلل بل وتكفر من شركاء الوطن من المسيحيين وغيرهم، حتى يتعايش الجميع في سلام.
٤. إلغاء خانة الديانة من بطاقات الهوية للمصريين.
٥. ضرورة وجود تمثيل حقيقي للمسيحيين المصريين في المجالس النيابية والمحلية والبرلمان والعمل على إيجاد إلية تسمح بانتخابهم ونجاحهم.
٦. المساواة بين المسيحيين والمسلمين في الأعلام الرسمي وأهمها البث التلفزيوني والبث الاذاعي للبرامج الدينية .
٧. الإعتراف بالأعياد الدينية المسيحية مثل عيد القيامة المجيد عيداً رسمياً للمسيحيين المصريين.
٨. إعلان العدد الحقيقي للمسيحيين المصريين حتى يمكن عمل دراسات مفيدة للتنبؤ بمستقبل وواقع المسيحيين المصريين.
٩. تجريم ازدراء الأديان أوالإساءة إلي الرموز الدينية المختلفة في وسائل الإعلام أو الفضائيات المختلفة والصحف.
١٠. تجديد الخطاب الديني الإسلامي ليحض علي قبول الأخر.
١١. تفعيل مبدأ المواطنة الكاملة بين المواطنين.
١٢. عدم تغييب الكفاءات المسيحية في الوظائف الحساسة للدولة بسبب الدين استناداً إلي معيار المواطنة،فهناك تغييب كامل للمسيحيين المصريين في جهاز أمن الدولة والمخابرات والحرس الجمهوري و..و.. مما خلق شعورا لدى المصريين بان المسيحيين خونة ، والكارثة ان الحكومات المصرية

المتتابعة هي التي خلقت شعورا متجذرا لدى المصريين بـان المسيحييون خونة.

١٣. استعادة أراضي الأوقاف المسيحية التي كان العائد من أرباحها يستخدم لإعانة الفقراء من المسيحيين، إن وزارة الأوقاف الإسلامية تضع يدها على هذه الأوقاف المسيحية بالرغم من صدور حكم قضائي بإعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين وهم المسيحيين.

١٤. تخصيص ميزانية من الدولة للكنيسة المصرية تنفق على المرتبات الخاصة بالكهنة وبناء الكنائس والعمليات الخاصة بالتبشير.

(ثالثا) : مطالب البهائيين المصريين : [1]

كان البهائيين قد بعثوا بشكوى للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بمصر أعربوا فيها عن معاناتهم وذلك في أكتوبر ٢٠٠٥ وجاء فيها:"أصبحنا مواطنون بلا هوية بعد أن رفض السجل المدني إصدار بطاقات الرقم القومي لنا.. فلا يمكننا التحرك بأمان في وطننا العزيز مصر، ولا يمكننا توثيق عقود زواجنا، ولا يمكننا استخراج شهادات ميلاد أبنائنا، وحتى شهادات الوفاة أصبحت مشكله،ولا يمكننا التعامل مع البنوك،ولا يمكننا التعامل في إدارة المرور،ولا يمكننا إلحاق أبنائنا بالمدارس والجامعات،ولا يمكن لأبنائنا إثبات موقفهم من التجنيد (وما يترتب علي ذلك من مشاكل)، ولا يمكننا التقدم للحصول علي وظيفة أو حتى الحصول علي تصاريح العمل، ولا يمكننا العلاج بالمستشفيات ولا يمكن لأراملنا الحصول على المعاش،ولا يمكننا البيع أوالشراء أو التملك وغير ذلك مما يتعذر حصره .. إننا البهائيون ملزمون باحترام القانون رغم ما نعاني من إجحاف وتعنت وإكراه من قبل الهيئات الإدارية الذي يصل إلي حد الضغط لإنكار معتقداتنا " كما أكدت د. بسمة موسى في تحقيق صحفي جاء فيه:" نحن كبهائيين حقوقنا مهدرة ونخاف من المجهول، وبالتالي تفعيل المواطنة شئ مهم جداً لمصلحة البلد، وهذا التفعيل هو اختبار حقيقي للحكومة المصرية، و نطالب بأن يكون عقد الزواج مدنياً وترفع

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

خانة الديانة من البطاقة، فالمواطنة في مصر لا تفعل وعلى الحكومة والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني أن تضطلع بدورها في تفعيل المواطنة خوفاً على مصلحة البلد، فحرية العقيدة مقدسة وهي فقط بين الإنسان وربه"[1]....يذكر أن عدد البهائيون في مصر يصل إلى حوالي ٢٠٠٠٠ بهائي أو اكثر وكانت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بالتعاون مع مؤسسة هيومان رايتس ووتش قد طالبت في نوفمبر ٢٠٠٧ بإنهاء التمييز ضد البهائيين وذلك في تقرير تم إعداده تحت عنوان "هويات ممنوعة انتهاك الدولة لحرية المعتقد"[2].

***ونأتي للسؤال الحيوي وهو: لماذا لا تعترف الحكومات المصرية المتعاقبة بوجود أقليات دينية بها؟؟!!! :**

لقد أثبتنا بالفعل معاً أن هناك أقليات دينية في مصر،وهذه الأقليات تعانى من التمييز السافر والحرمان البين والتهميش الواضح والعجيب في الأمر تنفي الحكومة المصرية وجود أقليات دينية بها!!! وكأن المجتمع الدولي والقواعد القانونية المستقرة في وادي والحكومة المصرية في وادي أخر، ولعل أحدا يتساءل: لماذا تصر الحكومة على ذلك؟!! والإجابة المنطقية تبدو واضحة جلية في الاتى: الإستناد على المادة الثانية في الدستور والتي تنص على أن " الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربية لغتها ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، فالإسلام لا يعترف بالأقليات،فكان الداعية الإسلامي يوسف البدري قد أكد لي تصريح خاص على أن تعبير الأقليات ليس معروفاً في الإسلام، فالإسلام يعتبر كل من استظل تحت ظل دولته واحداً من الدولة مسلماً كان أو غير مسلم ولا فرق في الحقوق بين المسلمين وغير المسلمين، وأشار البدري إلي أن الإسلام أول من بدأ بكتابة أول صحيفة علي مستوى العالم تضع حق المواطنة والحقوق المدنية وهي" صحيفة المدينة " التي كتبها النبي (ص) بعد أن وصل إلى هناك ورأى أن سكان المدينة منهم اليهود والنصارى والمجوس

---

[1] تفعيل المواطنة بين المؤتمرات والدستور والنصوص الدينية – تحقيق صحفي بجريدة (الطريق و الحق) مارس ٢٠٠٨

[2] مجلة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العالم العربي – عدد نوفمبر ٢٠٠٧

ومنهم المشركون، فقام بكتابة أول صحيفة تجعل من كل هؤلاء أبناء دولة واحدة وأعطي لكل مجموعة الحق في الدفاع عن مكانها – أي حكم استقلالي ذاتي داخل المدينة – ولكنهم يرجعون في النهاية إلي الحكومة المركزية و هي حكومة النبي (ص) واستطرد الشيخ البدري قائلاً: وبالتالي فأن النبي لم يحارب إلا من غدروا به و لم يغدر به إلا اليهود فقط وقد تم إجلائهم وبقي الباقون كما هم .. كما يقول الشيخ إبراهيم رضا إمام مسجد الخازنداربشبرا – مصر: اعترف الإسلام بالأخر كما هو لا كما أريد أنا ومن أهم المبادئ والأسس التي قامت عليها الدولة المدنية في عهد رسول الله صلي الله عليه و سلم العدل والمساواة والرحمة وقبول الأخر... وبإقرار مبداء المواطنة تنمو الديموقراطية فثمة قاسم مشترك بين المواطنة والديموقراطية هو المساواة فالديموقراطية تشترط تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات السياسية مثل الترشيح للمجالس الشعبية المنتخبة والالتزام بالدستورالذي يحدد شكل الحكم ونظم المجتمع وقواعد القانون التي تنظم حياة أفراد المجتمع، وكذلك المواطنة تشترط أيضاً تحقيق المساواة بين جميع المواطنين ولكن ليس في النطاق السياسي فقط وإنما في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فهي– أي المواطنة – تضمن المساواة بين جميع المواطنين المنتمين لجماعة وطنية واحدة أو قومية واحدة بغض النظرعن اختلاف الجنس والأعراق أوالدين أو الثروات أوالأوضاع الاقتصادية والانتماءات الطبقية، وهكذا تم القضاء على التقسيم الذي كان سائدا في مجتمعات العصورالوسطي بين حكام ورعايا لا يصلحون لأن يصيروا حكاما في أي يوم من الأيام، بينما ألغت المواطنة كل ألوان التمييزبين كل من ينتمون لجماعة وطنية واحدة،ومن هنا يأتي الارتباط الوثيق بين الديموقراطية والمواطنة ويصبح تحقيق الديموقراطية ضرورة لتحقيق المواطنة"[1]، والسؤال هنا إذا كان الإسلام ينادي بالمواطنة الكاملة التي تختفي فيها كلمة أقليات لتساوي جميع المواطنون في

[1] موقف الإسلام من الأخر – مقال لفضيلة الشيخ / إبراهيم رضا – عن كتاب المواطنة وحقوق الأقليات

الحقوق والواجبات.فلماذا لاتفعل إذن؟!!وهل الذين يحرمون الأقليات من حقوقهم المشروعة يعملون ضد الإسلام؟!! أم ماذا بالضبط؟!!!

١) **حرمان الأقليات من المزايا التي ينظمها القانون الدولي**: وفي ذلك قال الناشط الحقوقي والمحامي الدولي ممدوح نخلة رئيس مركز الكلمة لحقوق الإنسان: "الحكومة لا تعترف بالمسيحيين والأقليات الدينية الأخرى كأقليات لأن القانون الدولي نظم للأقليات مزايا معينة مثل التمثيل النيابي والبرلماني والوظائف العامة وتعليم لغتهم وديانتهم وثقافتهم في المدارس، وبالتالي فالحكومة المصرية تنكرأولاتريد إطلاق مصطلح (أقلية) على المسيحيين المصريين أوغيرهم من الأقليات الدينية من بهائيين وشيعة حتى لا يكون هناك تمثيل نيابي وكذلك وظائف عامة تتفق ونسبتهم العددية و كذلك كي لا يطالبوا بدور عبادة"[1] وفي ذات السياق أكد الناشط الحقوقي المعروف جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن: "المسيحيون المصريون أقلية من المنظورالعلمي والقانوني وقال: المشكلة أن الحكومة تنفي أنهم يتعرضون للاضطهاد والتمييزوالتهميش بدلا من أن تحل المشكلات التي يعانون منها، وهذا لا ينطبق علي المسيحيين فقط بل إن هناك أقليات أخري تعانى مثل البهائيون والشيعة"[2]كما قال القمص عبد المسيح بسيط أبو الخير(أستاذ اللاهوت الدفاعي بالكلية الاكليريكية بمصر): "الواقع أن المسيحيون المصريون أقلية عددية ولكنهم من المفهوم الوطني والثقافي ليسوا أقلية،هذا يجب أن يدفع الحكومة إلى عدم التأخر في الاستجابة لمطالب المسيحيين حتى يصبحوامتساوون في الحقوق والواجبات مع أخوتهم المسلمين هذا وقد أكد القمص عبدالمسيح على أن مصر جزء من العالم وموقع مصر متميز بالنسبة لجميع أنحاء العالم وهي رائدة العالم العربي والإسلامي وبالتالي فمن الطبيعي ان تكون نموذج جيد في إعطاء الحقوق لمواطنيها بلا استثناء وهي-أي الحكومة المصرية- مطالبة أمام العالم أن تعمل مبدأ المساواة بين جميع المواطنين انطلاقا من توقيعها علي المعاهدات والمواثيق

[1] المسيحيون المصريون هل هم أقلية ؟ و ما هي حقوق الأقليات ؟ - تحقيق صحفي بجريدة (الطريق و الحق) أبريل ٢٠٠٨

[2] نفس المرجع السابق

الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبالتالي فهي مطالبة أمام العالم كله أن تعطي كل مواطن فيها حقوقه الكاملة ومنها اختيار العقيدة وطريقة العبادة وممارسة الشعائر الدينية،ولا تعطي الحقوق لفئة وتمنعها عن الاخرى وقد شدد القمص عبد المسيح على رفضه الكامل لتقسيم مصر"[1]

** مبررات حكومية لتبرير عدم إطلاق أقلية على الأقليات المصرية:

١ – المبرر الأول:"المسيحيون من نفس النسيج الوطني":

وهذا المبرر يُعد من أكثر المبررات تكراراً لدرجة أننا جميعا اعتبرناه من الردود الجاهزة لدى الحكومة المصرية في معظم الأزمات الطائفية، ولدرجة أن هذا التعبير قد نال مزيدا من السخرية لأن الحكومة عندما تصرح بذلك تنكر في نفس الوقت على الأقلية المسيحية حقوقها المشروعة وأهم هذه الحقوق على الإطلاق حق المواطنة.. لقد كان مجرد إنعقاد مؤتمر يتكلم عن الأقلية في مصر بمثابة خطأ أحمر لدرجة انه عندما حاولت بعض المراكز الحقوقية النشطة مثل مركز بن خلدون لعقد مؤتمرعن الأقليات في الوطن العربي في شهر مايو ١٩٩٤ تعذر انعقاده بمصر،لحساسية مصر والدول العربيةوالشرق أوسطية من هذا المصطلح،ولكنه عقد في العاصمة القبرصية ليماسول.وتجدر الإشارة إلي انه أثناء انعقاد هذا المؤتمر قامت حملة صحفية مصرية مضادة للتشويش على المؤتمر بهدف زغزغة المشاعر الوطنية للمصريين بطريقة تبعدهم عن المعنى العلمي والقانوني لهذا المصطلح، حيث كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل – قائد الحملة الصحفية وقتها – مقالا بجريده الأهرام يوم ٢٢ إبريل ١٩٩٤ بعنوان: "أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما جزء من الكتلة الإنسانية والحضارية للشعب المصري" وأشار الكاتب في مقاله إلى أن الأقباط ليسوا أقلية ضمن أقليات العالم العربي والشرق الأوسط لا بالمعنى العرقي مثل الأكراد في العراق ولا البربر في المغرب العربي،ولا بالمعني الطائفي مثل الدروز ...أوالأرمن في إسرائيل أو لبنان ولا بالمعنى الديني وحده!!! (وذلك هو سر الخصوصية المصرية طوال التجربة الإنسانية في هذا الوطن) ثم قال الكاتب في مقاله مخاطباً رئيس تحرير الجريدة التي أرسل لها المقالة:" تذكروا كلمة القس سرجيوس" فليمت

[1] نفس المرجع السابق

كل قبطي في هذا البلد ولكن تحيا مصر حين شاء الاستعمار البريطاني أن يستبقي في يده المسئولية عن حماية الأقليات"وقد علق الناشط الحقوقي مايكل منير على هذه العبارة بقوله:"من نافلة القول القول أن الكاتب استدعى هذه العبارة عام ١٩٩٤ وقت لم يكن للاحتلال البريطاني وجود في مصر لأكثر من خمسين عاماً متناسياً أن ظروف اليوم لا تسمح – بمثل هذه السهولة – لأية دولة بالتدخل بإرادتها المنفردة في شئون دولة أخرى بذريعة حماية الأقليات، فمثل هذا العمل عدوان علي سيادة الدولة،وهذا أمرغير مشروع دوليا وحتى مع إدراك هيكل حقيقة التطورات الدولية الحالية المتعلقة بحقوق الأقليات،وما توليه منظمة الأمم المتحدة من اهتمام كبير بشأنها وهو ما أشار إليه في مقالته هذه،إلا انه وأصحابه في هذا الرأي،لا يزال يرى أصابع قوى كبرى (جديدة) تعمل من خلال تلك المنظمة لا لشئ إلا لتحقيق مصالحها الذاتية، ففي معرض حديثه عن المواثيق الدولية نراه – أي هيكل– يحذر قائلاً: "لقد وردت نصوص من هذا الاختصاص في بيانات صادرة عن الأمم المتحدة ولم تكن صادرة من خبراء المنظمة الدولية المكلفة بحماية القانون الدولي في صورته الأكمل،وإنما من صياغة خبراء واحدة أواثنين من القوى الكبرى التي لا تبحث عن الأكمل في هذا العالم ولا تأبه به وإنما تبحث وتأبه لمصالحها الاستراتيجية،وتنقب عن ثقب إبرة تستطيع أن تنفذ فيه إلى ما ترغب فيه وتقصده" و يستكمل منير تعليقه عل ذلك بقوله:"وهنا أيضا يجب ملاحظة جدل هيكل الذي خلط فيه مسالة تطبيق القانون الدولي – الذي ارتضته دول العالم – والتدخل البريطاني المشار إليه،وكان في الواقع لصالح الأقليات الأجنبية وليس الأقليات القومية،قد تضمن الاعتراف بوجود" مشكلة قبطية " في مصر وهو ما عبر عنه بـ "ثقب الإبرة" وهو إدعاء مُحمل بشحنة سلبية لا تساعد علي تقوية العلاقة بين المصريين أقباطا ومسلمين بل على العكس فيها الكفاية من سم الإثارة الكفيل بإشعال ثورة الأغلبية المسلمة ضد الأقباط كلما اشتكوا من ممارسات التمييز الواقعة عليهم،والاحتجاج علي انتهاك حقوقهم،ولا شك أن هذا الأسلوب الذي يدور خارج لب المشكلة ولا يطرح بدائل علمية للتعامل معها،ولا يشارك فقط في التعتيم على انتهاك حقوق الأقلية القبطية بل ويساعدهم في ازدياد وتعقيد المسالة وتأثيرها السلبي علي الوضع الاجتماعي المصري العام، كما أنه يسئ إلى صورة مصر على المستوى الدولي. ويستطرد منير متسائلا: إذا كان البعض لا يزال مصرا على ربط مسئلة الأقباط باعتبارهم

أقلية – بالمفهوم السلبي الذي يستخدمه هؤلاء – وحتمية التدخل الاجنبى، فلماذا إذا لا يتحركون وتتحرك الدولة قبلهم لغلق باب التدخل " ثقب الإبرة "– حسب تعبير هيكل – وذلك بالتعامل الجدي مع وضع الأقليات في إطار قومي وانساني يحفظ لهم حقوقهم المشروعة أسوة بالمواطنين المصريين المسلمين، يجمعهم وطن مستقل كامل السيادة في ظل مواثيق العدالة والحرية والمساواة، وأشار منير في مقاله هذا إلى أن عدم وضوح معنى اصطلاح أقلية عند الكثيرين سواء العامة منهم أو بعض المثقفين يلعب دورا هاما في لف المشكلة القبطية بالغموض وبالتالي عرقلة وضعها في الإطار الصحيح،الأمر الذي يستخدمه البعض لتمييع القضية أونفى وجودها كلية، لذلك وبعيدا عن أي جدل سوفسطائي ينبغي دراسة اصطلاح اقليه لنرى مدى انطباقه على أقباط مصر، وبالتالي يمكن تفهم العلاقة التكاملية بين جماعات الوطن الواحد من أغلبية وأقلية،وإدراك أهمية وضع الضوابط اللازمة لعلاقة صحيحة طبقا للشرعية الدولية واجبة التنفيذ.[١] كما تساءل منير في مقاله:إذا لم يكن الأقباط اقليه "عددية " فإنهم اغلبيه!!! وفي نفس السياق قال د. إكرام لمعي أستاذ اللاهوت المقارن بالكليات اللاهوتية: "المسيحيون المصريون أقلية من المنظور العددي والمنظور القانوني، ومن يقول غير ذلك فأنه يُغالط الواقع،ما تقوله الحكومة المصرية بان المسيحيون من نفس النسيج الوطني دون إعطائهم حقوقهم المشروعة يُعد نوعا من الكلام الذي يُلقى في الحفلات غير الجادة وينفع فقط للاستهلاك المحلي وليس العالمي، محذرا الحكومة بان تعيد حساباتها مع الأقليات الموجودة عندها "ومطالبا إياها بان تعالج هذا الموضوع الحيوي بجدية وبطريقة علمية ووطنية وواقعية وليس بالشعر والخطب التي تصلح فقط للمناسبات غير الجادة، لأنها لو لم تفعل ذلك ستصبح في موقف لا تحسد عليه أمام المجتمع الدولي وحركة حقوق الإنسان والدول الكبرى.[٢]

٢– "المبرر الحكومي الثاني:" مبدأ المواطنة حق دستوري:

تبرر الحكومة المصرية قولها بان المسيحيون ليسوا أقلية أو أنه لا توجد أقليات في مصر، بقولها إن هناك مبدأ المواطنة الذي تم اضافتة في الدستور، وهو يساوى بين

[1] هل ينطبق مفهوم الأقلية على الأقباط ؟ – مقال لمايكل منير

[2] المسيحيون المصريون هل هم أقلية ؟ و ما هي حقوق الأقليات – تحقيق صحفي بجريدة (الطريق و الحق) أبريل ٢٠٠٨

جميع المصريين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو الجنس،ولكن الواقع يخالف تماما هذا القول الحكومي، لأنه يرغم وضع مادة المواطنة على راس الدستور المصري إلا أن مسلسل انتهاكات حقوق المواطنة مازال مستمرا بشكل سافر، بدليل أن هناك تمييزا مازال يمارس للان وبشدة ضد الأقليات الدينية في مصر، ويتمثل في الصعوبات التي يواجهها البهائيون في الاعتراف بمعتقدهم في بطاقات الهوية، وكذلك التمييز الواقع على الأقلية المسيحية في الوظائف العليا وبناء دور العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحظر التبشير والتنصير وعدم معاقبة المعتدين على المسيحيين في إحداث العنف الطائفي، وكذلك عدم السماح للعائدين للمسيحية بكتابة ديانتهم في الأوراق الرسمية استنادا إلى المادة الثانية من الدستور، والطامة الكبرى التي تهدد مستقبل الوطن أن الحكومة المصرية رغم وقوع إحداث عنف طائفية ضد الأقلية المسيحية المعزولة ورغم عدم محاسبة الجناة من المتطرفين ممن ارتكبوا حوادث قتل لمسيحيين وحرق لمتاجرهم وكنائسهم ورغم.. ورغم .. مازالت الحكومة تنكر وجود مشكلات تتعرض لها الأقلية المسيحية المصرية ، وقد أشار إلى ذلك الأستاذ الدكتور د. رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع وعضو مجلس الشورى) بقوله:" المشكلة الحقيقية في إدارة الملف القبطي أن الحكومة تنكر من حيث المبدأ وجود مشكلة"[1] وفى ذات السياق حذر الناشط الحقوقي المعروف الأستاذ حافظ أبو سعده(الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان)قائلا:"مطلوب أن يشعر المواطن القبطي المسيحي بالمساواة وعدم التمييز في بناء دور العبادة، وقوانين الأحوال الشخصية مؤكدا على ضرورة توحيد إجراءات بناء دور العبادة، مطالبا الحكومة المصرية بان تضمن تمثيلا حقيقيا للأقباط داخل البرلمان ... وعليها بان تضع نطاقا انتخابيا يسمح بنجاح الأقباط، كما حذر الحكومة المصرية قائلا: لابد من الاهتمام بالملف القبطي بشكل جدي قبل أن يستخدم للتأثير السلبي على الوضع المصري الدولي"[2]، كما أكد الناشط الحقوقي

---

[1] الملف القبطي كيف تديره الحكومة المصرية – تحقيق صحفي بجريدة (الطريق و الحق) فبراير ٢٠٠٨

[2] نفس المرجع السابق

المعروف بهي الدين حسن (مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) بأن الحكومة المصرية ليست لديها إرادة سياسية للتعامل بجدية مع الملف القبطي.[1]

ومن هنا يتضح أن حقوق الأقليات الدينية في مصر والأقلية المسيحية المصرية تحديدا مازالت في طور الرغبة الوطنية بالنسبة للمسيحيين وليست أمرا واقعا، وهذا بلا شك ينفى تماما اعتماد الحكومة المصرية على ذريعة أن المسيحيون ليسوا أقلية لأنهم يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة من وجهة نظرهم!!! .. أن الحكومة ألان في مأزق يجب أن تخرج منه بروح وطنية لان نفيها لوجود أقليات بها غير مبرر،وفى ذات الوقت استخدامها لتعبيرات جاهزة مثل أن المسيحيون ليسوا أقلية لأنهم من نسيج الوطن،يضعها في حرج أمام مواطنيها وأمام المجتمع الدولي كله،لأنه إذا كانوا فعلا كما تدعي من نفس النسيج الوطني فأين هي حقوقهم المهدرة،وأين هي حقوق المواطنة؟!!!وأين هي- الحكومة- من المواثيق الدولية والإعلانات الخاصة بحقوق الأقليات؟!!! .. على الحكومة المصرية أن تُسارع عن كثب في توفيق أوضاعها ووضع الأمور في نصابها الصحيح قبل فوات الأوان وقبل أن نفاجئ كلنا بإحداث كارثيه، فالمناخ العالمي الحالي يتطلب أن تكون الدولة يقظة وجادة في التعامل مع أوضاع الأقليات الدينية بها، وليس عيبا أن تراجع نفسها أو تعترف بأخطاء سياسية أو ممارسات تمييزية كانت قد مارستها ضد الأقليات بها، صونا لمستقبل هذا البلد، وحفاظا على وحدته وحتى لا تسهم أو تتورط مرة أخرى في إثارة فتن طائفية تطيح بوحدة مصر وتدفع بها دفعا نحو التقسيم!!!

****عدم اعتراف الحكومة المصرية بوجود أقليات بها هل يمنع اعتراف المجتمع الدولي بهذه الأقليات؟!!:**إن الحكومة المصرية تنفي وبشكل قاطع وجود أقليات دينية بها للأسباب التي ذكرناها سابقا،ولكن من المؤكد أن هذا لا يمنع اعتراف المجتمع الدولي بهذه الأقليات، بدليل دعوة ممثلين من الأقليات المسيحية لمؤتمرات خاصة بهذا الشأن، حيث قال الناشط الحقوقي المعروف ممدوح نخلة: "المجتمع الدولي يعرف أن المسيحيون المصريون أقلية ويعترف بهم كأقلية وأنا شخصا دُعيت في

[1] نفس المرجع السابق

مايو ٢٠٠٦ لمؤتمر الأقليات الدينية واللغوية والاثنية بجنيف – سويسرا ودعيت بصفتي ممثلا عن الأقلية المسيحية في مصر وكان هذا المؤتمر يضم أكثر من ١٥٠ دولة وفى هذا المؤتمر قرر الحاضرون باستثناء مصر وليبيا والعراق وإيران بان المسيحيون المصريون أقلية" كما أكد أيضا الناشط الحقوقي مايكل منير "رئيس منظمة أيد في أيد من اجل مصر" أن العالم أصبح في غنى عن عدم اعتراف الحكومة المصرية أو المثقفون المصريون بمشاكل الأقلية المسيحية لان المجتمع الدولي قادر على المتابعة من ذاته "[1] كما تعجب د. إكرام لمعي من عدم اعتراف الحكومة المصرية بالمسيحيين كأقلية أو بالأقليات الأخرى بقوله: " هل يجرؤ مسئول مصري أن يقول أن المسيحيون ليسوا أقلية في منظمة دولية كهيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن؟!!!"[2] إنني سوف لا أكون مبالغا إذا قلت أن استمرار الحكومة المصرية على هذا النهج الأسبق في تجاهلها لحقوق الأقليات لديها ومحاولة التملص من هذا المصطلح، سوف يكون له اثاره البالغة في مزيدا من الإدانة الدولية لمصر، أو مطالبتها رسميا بحقوق الأقليات بها،وإعطاء الذريعة والمبرر للتدخل في شئون مصر الداخلية.فهل تريد الحكومة المصرية أن تتدخل الدول في شئونها الداخلية؟؟!!!انحن من هنا ندق ناقوس الخطر قبل أن نفاجئ بأحداث مؤسفة الأمر الذي يوجب على الحكومة المصرية أن تكون يقظة وعينيها وقلبها وأذنها على وحدة الوطن قبل أن يتفتت .

[1] هل ينطبق مفهوم الأقلية على الأقباط ؟ – مقال للناشط الحقوقي / مايكل منير

[2] المسيحيون المصريون هل هم أقلية ؟ و ما هي حقوق الأقليات ؟ مرجع سبق ذكره

الفصل الثالث

المادة الثانية من الدستور المصري وانعكاساتها على أوضاع الأقليات

يقول جان جاك روسو:"الدستور هو تسجيل لعقد يحول رغبات الأمة إلــي مبــادئ محددة للعمل" وهذا القول نجده واضحاً جلياً في دساتير الدول المتقدمة، التي تعبــر دساتيرها عن رغبات كافة أشكال الطيف الوطني،بحيث يجد المواطنون فيه رغباتهم تتحقق وطموحاتهم تُلبى بلا مانع ولا عائق.والسؤال هنا:هل يحول الدستور المصري رغبات الأمة إلي مبادئ محددة للعمل؟!!..أظن أن الواقع المعاش ينفي صحة ذلك!! بدليل أن هناك أقليات دينية مصرية مثل الأقلية المسيحية والبهائية والشيعية مازالت طموحاتها وحقوقها قيد الرغبة بالنسبة لها،أي في طور الرغبة، أما بالنسبة للدستور المصري فان رغبته بالنسبة لحقوق الأقليات تكاد تكون منعدمة أوغائبة، فإذا كانت الرغبة غائبة أصلاً فكيف تتحول إلى مبادئ محددة للعمل؟ !!

** بداية الدولة الدينية في مصر:

في بداية السبعينيات تحديداً من القرن الماضي بدأت العلاقة بين المصريين تتوتر وتأخذ منحدراً خطيراً، بقيام الرئيس الراحل محمد أنور الــسادات بإدخــال عبــارة الشريعة الإسلامية في دستور مصر عام ١٩٧١،وذلك بإضافة المادة الثانيــة التــي نصت وقتها علي" الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع "وكان الرئيس السادات نفسه قد صرح من قبل في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية وهو لم يزل بعد نائبا لــرئيس مجلــس الأمــة قائلا:"سأجعل من المسيحيين (الأقبــاط) ماســحي أحذيــة" تخيلــوا قالهــا فــي السعودية!!!– ولكن السادات لم يكتف بالإبقاء على المــادة الثانيــة فــي صــورتها السابقة،بل إمعانا في التضييق على المسيحيين أراد تغيير هذا الــنص عــام ١٩٨٠ ليكون النص الجديد كالتالي: "الإسلام دين الدولة واللغة العربيــة لغتهــا الرســمية

ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"[1] في تحد صارخ لهوية مصر الحضارية والثقافية وتعدديتها الدينية!وقد عارض قداسة البابا شنودة الثالث هذا التعديل مُبدياً تحفظا عليه، الأمر الذي جعل الرئيس السادات يقوم بإلغاء القرار الجمهوري الخاص بتعيين البابا شنودة الثالث والتحفظ علية في الدير وفي مرة سألت الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية هذا السؤال– في مؤتمر إعلامي عبر الفيديو كونفرينس كان قد عقدة المركز في ٩مارس٢٠٠٨–"كيف ترى المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر في حالة الإبقاء على المادة الثانية بالدستور،وما هي الآليات القانونية لتعديل أو إلغاء هذه المادة؟؟ فقال:"هذه المادة وضعت أصلا لإعتبارات سياسية يتاجر بها النظام ويزايد علي الإسلاميين،ويخيف بها الأقباط–المسيحيين–والطبقة المتوسطة،ولكن كل من يتلاعب بالدين تدور عليه الدوائر كما حدث للرئيس السادات وأيضا في فلسطين ما بين فتح وحماس، فهذه المادة لم تصدر عن نية صادقة أو رغبة شعبية حقيقية وإنما هي من وضع النظام، ذلك أن الإسلام عاش وانتشر بدون مثل هذه المواد، وذلك ما هو إلا تجارة بالدين،وهي تجارة خاسرة إن عاجلاً أم آجلاً،وبالتالي فهي مادة مكتوب عليها العدم".[2]ويذكر أيضاً أنه في" عام ١٩٥٥ في المؤتمر الإسلامي بلاهوروالذي كان سكرتيره أنور السادات تعهد المؤتمرون بالمضي وبسرعة ونشاط بالتمويل بالإجهاز على الأقليات المسيحية بكل الشرق الأوسط، وهم أهل البلاد الأصليين من أقباط مصر وموارنة لبنان و كلدان وأشورالعراق، وأرمن تركيا وسوريا وجنوب السودا "[3].–هل يُذكرك ذلك بجرائم إبادة الجنس البشري_ نرجع لموضوعنا وهو تمرير السادات لهذه المادة في الدستور المصري ،فهو– السادات–بذلك وضع حجر الأساس للدولة الدينية الإسلامية في مصر رسميا،وكان لهذه المادة أثراً بالغ الخطورة في تبرير ممارسة كافة أشكال العنف والاضطهاد والتمييز ضد الأقليات

1 الدستور المصري – المادة الثانية
2 مجلة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العالم العربي – عدد مارس ٢٠٠٨
3 رداً على مقال د . أحمد أبو مطر المنشور بإيلاف – مقال لـــ (جاك عطا الله) نشر بموقع الأقباط الأحرار في ٥ مايو ٢٠٠٨

الدينية المصرية كالبهائيين والمسيحيين والمسلمين من أتباع المذهب الشيعي من قبل مسئولين وأفراد متعصبين ومتشددين دينياً،لا يفهمون الإسلام فهما صحيحاً، وقد انعكس هذا التشدد والتعصب الديني في أحداث عنف طائفة ضد الأقلية المسيحية المصرية تحديداً، بدءاً من أحداث الزاوية الحمراء ١٩٨١ إلي الكشح ومنقطين بسمالوط والعديسات وبمها بالعياط والإسكندريةوالفيوم وغيرها،وقد أوقعت هذه الإحداث حوالي ٤٠٠٠ قتيل مسيحي،وقد رصد مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية وقوع أكثر من ٢٤٠ حادثة ضد المسيحيين خلال الثلاثة عقود الماضية،هذا بخلاف مئات الحوادث التي لم يتم رصدها[1] والغريب بل والمثير للريبة انه لم يُحكم علي مسلم واحد، ولم يتم تعويض المجني عليهم من المسيحيين، بل تم الاكتفاء بجلسات عرفية شكلية، أجبر المجني عليهم فيها علي التصالح!!، الأمر الذي يعطي مزيدا من التشجيع والاستمرار في ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة..إن هذا الكم الكبير من الذين سقطوا قتلى خلال العقود الثلاثة الماضية يستدعي إحالة كل المتورطين السابقين في هذه الجرائم سواء كانوا من المجرمين أو المسئولين المتواطئين معهم إلى المحاكم لنيل عقابهم القانوني الرادع حفظاً لوحدة وسلامة هذا البلد. فهذه المادة من الدستور–المادة الثانية–أعطت الدافع القوي والمبرر القانوني للمتطرفين والمتعصبين داخل الحكومة وخارجها لارتكاب جرائم باسم الدين،وهم مطمئنين مستريحي البال!.إن العالم المتحضر عندما يقرأ نص هذه المادة يضرب أخماسا في أسداس،ويتسأل بدهشة: هل الدولة لها دين؟؟!!! .

* هل أوحي الله بالمادة الثانية من الدستور للمشرع المصري؟!:

عندما طرح الرئيس محمد حسني مبارك التعديلات الدستورية علي مجلس الشعب و الشورى في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ ،تقدم عدد كبير من المسلمين والمسيحيين بطلب لتعديل أو إلغاء هذه المادة من الدستور، وللأسف الشديد لم يجد هذا الطلب أذانا مصغية من الحكومة أو مجلس الشعب، بل أن البعض اتهم المطالبون بتعديل أو إلغاء

[1] كيف نوقف العنف ضد الأقباط ؟ ندوة بمنتدى الشرق الأوسط للحريات بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٨ – كلمة (مجدى خليل)

هذه المادة بالهجوم على الإسلام !!! فعلى سبيل المثال لا الحصر نشرت جريدة أخبار اليوم مقالاً بعنوان" قميص المواطنة" لـ"أحمد شلبي "وقد جاء فيه "إن هذا الهجوم ما هو إلا حلقة من حلقات خلع الدين عن حياة الناس وتحويله إلى طقوس شكلية،هل اتفق عصبة من مواطني الشرق والغرب على أن الحرب ضد الإسلام هي الحل والمفتاح السحري لذرع بذور الديموقراطية في الشرق الأوسط ، فقاموا بإشهار أقلامهم في وجوهنا لحرق أوراق الشريعة "وكان مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف، قد أشار إلى أن الكاتب في مقاله هذا قد تحامل على المجموعة المطالبة بتعديل المادة الثانية بشكل مبالغ فيه،حيث فسر موقفهم تفسيرا متعسفا،لأنه أشار إلى أن الهدف من هذا البيان هو النيل من الشريعة الإسلامية[1]. كما هاجمت أيضا جريدة "الوطني اليوم"وهي لسان حال الحزب الحاكم في مصر،حزب التجمع بسبب موقفه من المادة الثانية في الدستور،ومطالبته بتعديلها كما جاء في جريدة الأهالي[2].ونأتي للسؤال الجوهري هنا وهو:هل أوحى الله سبحانه وتعالى للمشرع المصري وأولوا الأمر بالمادة الثانية من الدستور ؟؟!! وهل هي نصاً مقدساً لا يجب المساس به ؟!! ولو كانت كذلك فلماذا لا توضع في المكان الذي يليق بها،حتى لا يمسها إلا المطهرون؟. فالنصوص الدينية ليس مكانها الدستور،وإلا أصبح الأمر بمثابة عبثاً بالدين .. فنحن لم نسمع قط أن الله جل جلاله وتعالت قدرته أمر المشرع المصري بوضع هذه المادة في الدستور المصري! ولم نسمع أنه حذر المشرع أو الحكومة المصرية من خطورة إلغاءهذه المادة أو تعديلها!! لقد بات من الواضح أن هذه المادة قد وُضعت في الدستور المصري لبدء سلسلة من التهميش والتمييز بل والاضطهاد ضد الأقليات المصرية من المسيحيين والبهائيين والمسلمين من أتباع المذهب الشيعي! وقد بات من الواضح أيضاً أن هذه المادة الغريبة على مصر قد تم تمريرها لدغدغة وزغزغة العاطفة الدينية لدى البسطاء من المصابون بالهوس الديني،والذين يرون في هذه المادة رفعة للإسلام ونصرة للمسلمين،ويبدو أن هؤلاء

1 التعديلات الدستورية وأزمة الصحافة المصرية – كتاب صادر عن مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف

2 نفس المرجع السابق

نسوا أو تناسوا أن الإسلام ليس نصا يوضع في الدستور،ولكنه يجب أن يكون سلوك حياة،بحيث يرى غير المسلم إيمان المسلم مكتوبا في ضميره ومحفورا في سلوكه!وأن المسلم الحقيقي يجب أن يكون قرآنا يتمشى في الأرض.أن الخوف أن يُستغل الدين في الدستور فيشوش أكثر علي صورة الإسلام في الداخل والخارج،فالواقع يبرهن وبصدق على أن إقحام الإسلام في الدستور قد لاقى مشكلات خطيرة عند التطبيق تُحسب على الإسلام وليس لصالحه،لأنه لابد أن نواجه بمشكلات عند التطبيق، فنحن لا نضمن مطلقاً ما تضمره القلوب،وما تخبئه بعض النفوس الأمارة بالسوء، ووسوسة الشيطان الخناس في أذان الناس عند تطبيق هذه المادة، وما ينجم عن هذه الأحكام من ردود أفعال أو أفعال منافية لجوهر الدين.. فالإسلام لا يجب ولا يليق به أن يختزل في مادة دستورية وضعية هي من صنع الناس.

* المادة الثانية .. تُقيد الحريات الدينية في مصر:

حرية العقيدة شئ مقدس،ولا يجب المساس به تحت أي ظرف ومن الواضح، بل ومن المؤكد أن حرية العقيدة في مصر شكلية وليست حقيقية، بل وغامضة،لأن مفهومها في مصر مختلف تماما عن سائر دول العالم ، فهي متاحة فقط لمن يرغبون في التحول إلى الإسلام، ولكنها ممنوعة لمن يتحول من الإسلام إلى ديانات أخرى!! حيث أنك تجد أن المتحول إلي الإسلام لا يجد أي مشكلة، في حين أنك تجد العكس تماما عندما يتحول مسلم إلي المسيحية (يتنصر)، حيث يجد الدولة المصرية بكل ثقلها في مواجهته، لتكون النتيجة في النهاية استحالة تسجيل ديانتة الجديدة في الأوراق الرسمية للدولة.. هذه هي حرية العقيدة في مصر، وهذه عينة مما يعانيه المتنصرين في مصر، وهي قضية المهندس بهاء الدين حسين احمد العقاد وقصته كالتالي:" ولد بالقاهرة في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٩ وحصل على بكالوريوس هندسة، وقد انتقل من الإسلام إلى المسيحية عام ٢٠٠٣ وفي ليلة ٦ ابريل عام ٢٠٠٥ وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل اقتحم رجال مباحث امن الدولة شقته ولم يكن موجوداً وقتها بالمنزل، بل وجدوا زوجتة وأولاده، فاقتحموا الشقة وقاموا بتفتيشها، واخذوا بعض الكتب التي كانت في منزله، وتركوا أحد الضباط الصغار طوال الليل،

وانصرف في الصباح لعدم حضور بهاء، وفي الثانية بعد الظهر حضر بهاء إلى منزله،وعند نزوله إلى الشارع بصحبة طفله الصغير، ظهر رجال المباحث وقاموا بالقبض عليه وقد تم توجيه تهمة ازدراء الأديان له والتي نصت عليها المادة ٩٨ فقرة "و" والتي تنص على"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تتجاوز ألف جنية كل من استغل الدين في الترويج أو التمييز بالقول أو الكتابة أو أية وسيلة أخري لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير وازدراء أحد الأديان السماوية أوالطوائف المنتمية لها أوالإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي"[1]. والسؤال هنا هل التحول للمسيحية ازدراء للأديان؟ وهل التنصير فتنة؟ وهل التنصير يضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي؟ !!! من بالضبط الذي يجب أن يُحاكم بهذه التهمة؟!! و في ذات السياق يقول الناشط الحقوقي حسن إسماعيل،معلقا على قضية بهاء الدين العقاد:"هل اسلمة المسيحيين هو اكتمال للوحدة الوطنية وترسيخ السلام الاجتماعي؟! و دفع البهائيين للتزوير في أوراق رسمية وادعائهم اعتناق دين آخر يُعد برهانا لحرية الاعتقاد ؟! هل التغرير بالقاصرات ليدخلن في دين الله أفواجا تحت غطاء قانوني" وولي مسلم" هل هذا هو مرادف المواطنة؟! و يستطرد حسن إسماعيل قائلا: فتطبيق المادة الثانية من الدستور المصري يحمل تبعات ونتائج اقرها مجلس الشعب عام ١٩٨٠ وهي أولا: تلزم المشرع بالالتجاء إلي أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها.ثانيا: أن لم يجد في الشريعة الإسلامية حكما صريحا فان وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من الوصول إلي الأحكام التي يريد وضعها في القانون بحيث لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية . فها نحن نجد تناحرا بين مواد الدستور المتمثلة في المادة الثانية ومواد الحريات النقيض على، فالمادة الثانية من دستور مصر تتعارض مع نص المادة (٤٠) من أن المواطنون لدىالقانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك

[1] كتاب المواطنة وحقوق الأقليات لـ (الشيخ / إبراهيم رضا والقس / رفعت فكري سعيد والأستاذ / حسن إسماعيل)

بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .. ولكن المادة الثانية سحبت حق المواطنة من الأقباط –المسيحيين المصريين– وأيضا المادة الثانية من دستور مصر تتعارض مع نص المادة (٤٦) التي تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية. ولكن الواقع يظهر غياب حالة المساواة بين الأكثرية المسلمة وجميع الأقليات العقائدية الأخرى:المسيحيين ولبهائيين والشيعة والمتنصرين. لكن في الدولة الدينية التي لا تحترم فيها الأقليات العقائدية،ولا حرية الاعتقاد، ولا الميثاق العالمي لحقوق الإنسان،يأخذ التمييز والإقصاء والاضطهاد وأشكالا عدة في الكم والكيف إلى أن يصل إلي التمييز بين مذاهب الدين الواحد![١]

****محمد حجازي.. أول متنصر في تاريخ مصر يرفع قضية يطالب بتسجيل ديانته الجديدة في الأوراق الرسمية :**

كان المواطن المصري محمد احمد حجازي (٢٥سنة) قد رفع دعوى أمام محكمة القضاء الإداري للمطالبة بتغيير ديانتة في الأوراق الرسمية. وقد أحدث هذا الطلب موجة عارمة من الغضب والجدل علي الصعيدين الداخلي و الخارجي، وكان هدف حجازي من وراء ذلك تسجيل مولوده القادم بالديانة المسيحية، مؤكداً – وقتها – أنه يثق في عدالة القضاء المصري وانه لا يخشى علي نفسه من الموت، مشيرا إلي انه اعتنق الإسلام عندما كان عمره ١٦ سنة و لكنه تعمد فقط منذ سنة، وقد لاقى حجازي مضايقات من أسرته ومن متشددين مسلمين.وعلي الجانب الآخر قال ممدوح نخلة المحامي المعروف لوسائل الأعلام بأنه لا ينظر إلى ديانة حجازي،وإنما يلتفت فقط إلي الجوانب القانونية في الدعوى،وأكد أيضا على انه سيعتمد على الفتوى التي أصدرها فضيلة مفتي الجمهورية د. على جمعة،والتي أجاز فيها تغيير الإنسان ديانته.وعلى خلفية هذه القضية صرح الدكتور القس أكرام لمعي راعي الكنيسة الإنجيلية بشبرا وأستاذ مقارنة الأديان أنه يتمنى أن تحكم المحكمة لصالح محمد حجازي حتى تكون هناك حرية اعتقاد حقيقية في مصر.وقال أيضا القس رفعت فكري (راعي الكنيسة الإنجيلية بأرض شريف بشبرا): أن المسلم الذي يعتنق

[١] حسن إسماعيل – نفس المرجع السابق

المسيحية غالبا لا يبحث عن أوراقة الرسمية ليثبت اعتناقه للمسيحية، وأنما يواظب على حضور الصلاة خوفا من المشاكل الأسرية والأمنية ".[1]

وكان المحامي ممدوح نخلة – رافع الدعوى نيابة عن حجازي – قد تعرض لمضايقات وتهديدات بالقتل من قِبل متشددين بسبب هذه الدعوى التي كانت بمثابة مفاجأة تاريخية للمجتمع المصري الذي لم يعهد أبدا قضية من هذا النوع، وتجدر الإشارة إلي أن عضو مجلس الشعب المحترم محسن راضي كان قد تقدم بسؤال برلماني إلي رئيس مجلس الوزراء حول هذه الواقعة، وطالب بعقد اجتماع للجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب لبحث الأزمة التي سببها حجازي . وتحت هذا الضغط اضطر نخلة إلي التنازل عن القضية،الأمر الذي كان بمثابة صدمة لمن لا يعرفون حقيقة ما كان يعانيه نخلة من خطر،وكان الداعية الإسلامي الشيخ يوسف البدري ومعه مجموعة من ١٢ محامي إسلامي قد تقدموا ببلاغ رسمي للمستشار عبد المجيد محمود النائب العام ضد المحامي ممدوح نخلة لأساعته للإسلام – على حسب زعمهم – وقال البدري وقتها أنه سوف لا يترك نخلة يسيء للإسلام.وإحقاقاً للحق نقول أن الداعية الإسلامي قد تنازل فيما بعد عن هذه القضية بينما استمر باقي المدعون فيها،وقد قال لي شخصياً:أنا قد تنازلت عن هذه القضية لأنني علمت أن ممدوح نخلة كان صادقاً عندما قال أن محمد حجازي لم يكن صادقا في إيمانه وانه طالب للشهرة.والحق أقول أنه لو كان حجازي طالب شهرة ما كان قبل كل المضايقات التي تعرض لها،وما كان قد صمد أمام الصعاب هو وزوجته الفاضلة.وبعد انسحاب ممدوح نخلة من القضية،أناب حجازي الناشط الحقوقي جمال عيد (مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان)–والذي انسحب من هذه القضية فيما بعد ربما لنفس السبب الذي انسحب بسببه المحامي ممدوح نخلة، تجدر الإشارة إلى أن نخلة قد برر إنسحابه من القضية لتعرضه لضغوط من جانب الكنيسة وأيضاً لضغوط من قِبل متشددين إسلاميين، فما كان يجب على الكنيسة أن تضغط أبدا وتحت أي ظرف لكي يتنازل نخلة عن هذه القضية وهذا الكلام ينسحب أيضا على نخلة.

[1] جريدة الطريق و الحق – أغسطس ٢٠٠٧

** الحكم في قضية المُتنصر محمد حجازي :

قضت محكمة القضاء الاداري بجلسة ٢٩/١/ ٢٠٠٨ برفض دعــوى محمــد حجازي، وقال المستشار محمد الحسيني في حيثيات الحكم :" إن الإسلام هــو أخــر الديانات ولا يجب للدولة السماح بتغيير خانة الديانة في الأوراق الرســمية "وقالــت المحكمة في أسباب الحكم:" إن الحكمة الإلهية كانت الأفضل فــي ترتيــب نــزول الديانات اليهودية والمسيحية ثم الإسلامية بحيث يجوز لليهودي والمــسيحي تغييــر ديانتهما إلي الإسلام والعكس غير صحيح". ولقد كان هذا الحكم بمثابة انتكاسة حقيقية لحقوق الإنسان وحرية العقيدة في مصر. و كان لها مردود سيئ على سمعة الإسلام والمسلمين في العالم!!!وقد كتب الناشط الحقوقي جمال عيد مقالاً مطولا عقب رفض دعوى حجازي بعنوان:"في قضية حجازي:خسر حجازي وخسرت مصر وخــسرت حرية الاعتقاد و فاز المتشددون " حيث قال" ... فما الجديد في هذه القضية ؟ ... الجديد أن طالب تغيير خانة الديانة هذه المرة هو مواطن مصري ولــد مــسلما ويرغب في تغيير خانة الديانة إلي مسيحي، وطبقاً لما ينادي به البعض أو يزعمــه البعض الأخر من أن السماح بتغيير خانة الديانة من مسلم إلي مسيحي يهدد الوحــدة الوطنية، ويفتح باب الردة، والإسلام لا يسمح بذلك ... ونحن بدورنا نسال– و الكلام هنا لعيد– ماذا يضر الإسلام أو ينقصه من انسحاب مواطن منه لدين أخر،بل مــاذا يضره أن ينسحب منه مليون مواطن؟ وهل في مصلحة الإسلام أن يحــسب عليــه مواطنون لا يدينون به؟هل انسحاب مواطن من الإسلام للمسيحية والعكــس ســوف يزيد أو يضعف من هذا الدين أو ذاك ؟اوايهما يهدد الوحدة الوطنيــة،هــل إجبــار مواطن أن يدون بخانة البطاقة ديانة مختلفة أو يدون بالفعل ما يعتقده؟ وهل الدستور المصري حين نص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع يعني انه دستور للمسلمين فقط؟هل يعلي من شان الدستور حين تكره شخــصاً علــى أن يتنازل عن حقه في اعتناق أي دين يراه ؟!!! وماذا عن شخص ولد لأبوين مسلمين فتم قيده مسلماً وحين استطاع التمييز أصبح قادرا على أن يقرر لنفــسه أختــار أن يكون بلا دين أو يعتقد ديانة أخرى؟! هل حرية الاعتقاد تعني اتجاهــا واحــدا مــن

الاعتقاد , حرية أن يختار الشخص دينه و عقيدته بشكل حر ودون قيود وفي أي اتجاه , ... أن ما يهدد دولة أو مجتمعا هو أن يسلب من الشخص حقه فـــي أن يجهر بما يراه أو يعتقده, وأن يدون حقيقة اعتقاده في أوراقه الرســمية طالمــا اشترط القانون ذلك, أن ما يُهدد الوحدة الوطنية لمجتمع هو ســيطرة المفــاهيم المتشددة عليه. إن الخطر على أي مجتمع هو إمســاك حكومتــه للعصــا مــن المنتصف دون تحديد معايير المواطنة بشكل واضح, ودون مزايدة أو خوف من الأفكار المتشددة السائدة, والحكومة المصرية لا ترضي أحداً بمزايــدتها علــى الجميع ... فإما أن تعلن الدولة أنها دولة إسلامية ولا مكان فيها للمســيحيين أو العلمانيين أو البهائيين , وأن معايير المواطنة تتحدد طبقا لديانة الشخص, وإمــا أن تعلن أن على رجال الدين أن يعودوا إلى قواعدهم وأنها دولة لكل المصريين باختلاف عقائدهم وانتماءاتهم و ليخبط المتشددون رؤوسهم بالحائط, ليتم إغلاق باب واسع تنفذ منه الطائفية والتمييز. الخيار الثالــث الــذي تتبعــه الحكومــة المصرية والمطبق حاليا وهو ترك الأمور على ما هي عليــه, ســوف يفــاقم الأوضاع و يزيدها سوءاً وسوف تصبح أولى ضحاياه, علي صعيد تنامي مناخ متشدد والمزايدة وسوء السُمعة. واضعف الأيمان في خيار العلمانية هو إلغــاء خانة الديانة تماما من الأوراق الثبوتية للمصريين[1].

**** قضية العائدون إلي المسيحية وواقع أكثر ســوءاً للحريات الدينية:** مجموعة من المسيحيين تقدر ب300 شخص كــانوا قدأعتنقوا الإسلام وقد أرادوا العودة الى المسيحية فرفعوا قضايا أمام المحــاكم المصرية للمطالبة بتسجيل ديانتهم الأصلية المسيحية فى الأوراق الرسمية للدولة ولكن المحاكم المصرية رفضت طلبهم إســـتناداً إلى المادة الثانية من الدستور ولكن 12 منهم كانوا قد طعنوا قد طعنوا في هذه الأحكام أمام المحكمة

---

[1] جريدة الدستور وجريدة الطريق والحق عدد مارس 2008

الإدارية العليا ليتمكنوا من كتابة ديانتهم في الأوراق الرسمية.وقبلت المحكمة الإدارية العليا هذه الطعون شكلا وأجلت نظر الموضوع إلي جلسة سبتمبر ٢٠٠٧،وقد قدم محاموا العائدين للمسيحية للمحكمة الإدارية العليا شهادة من شيخ الأزهر د.محمد سيد طنطاوي تؤكد موافقة مشيخة الأزهر على أحقية المسيحي الذي اسلم في العودة إلي المسيحية مرة أخرى،وقد صدر الحكم بقبول الطعون برئاسة المستشار عصام الدين عبد العزيز نائب رئيس المجلس وعضوية المستشارين مصطفي حنفي وأحمد عبود وكمال منير وبحضور المستشارعبدالقادر قنديل مفوض الدولة من المحكمة الإدارية العليا[١]. وفي فبراير ٢٠٠٨ قضت المحكمة الإدارية العليا بالسماح لمسيحيين اعتنقوا الإسلام بالعودة إلي ديانتهم الأصلية، وإلزام وزارة الداخلية بأن تُصدر للمدعين شهادات ميلاد ووثائق هوية تنص على أنهم مسيحيون ولكن بالإشارة في الأوراق إلي أنهم "اعتنقوا الإسلام سابقا"!!! وقد هلل لهذا الحكم كثيرين واعترض عليه كثيرين أيضاً،ووضع كثيرين أيديهم على قلوبهم بشأنه خاصة فيما يتعلق بعبارة (مسلم سابقا)! حيث نالت هذه العبارة قسطاً وافراً من التعجب والدهشة من الكثيرين،فعلى سبيل المثال كتب الأستاذ محمد سلماوي رئيس اتحاد الكتاب العرب مقالا خاصا في هذا الموضوع بعنوان (من فات قديمة... تاه) حيث قال:" ... إن المحكمة بمثل هذا القرار أنما تثبت– لمن كان بحاجة لإثبات– حرص القانون على المواطنين جميعا مسلمين منهم ومن كانوا مسلمين، ولذا فأنا أدعو الحكومة أن تتمسك بهذا الحكم و تطبقه بحذافيره فتنص على الديانة السابقة لكل المواطنين،وفي هذه الحالة سيُكتب في بطاقاتنا "مسيحيين سابقا" فمصر إن كانت الحكومة قد نسيت كانت قبل الفتح الإسلامي مسيحية بالكامل، كما أن مصر هي التي احتضنت السيدة مريم وطفلها المسيح لمدة ست سنوات مع يوسف النجار خوفا من الرومان الذين كانوا يتعقبون الطفل ليقتلوه ... واتساقا مع ذلك الحكم العبقري الذي نص على ضرورة ذكر الديانة السابقة في البطاقة ، فاني اطلب أن يكتب في بطاقاتنا جميعا بما في ذلك قيادات الأخوان المسلمين، وأعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة الذين لم نعد نسمع

[2] جريدة الطريق و الحق عدد يوليو ٢٠٠٧

لهم صوتاً في الفترة الأخيرة ، وجميع المنقبات من النساء والرجال،فالله وحده يعلم ما تحت تلك الخيم السوداء و كذلك في بطاقة شيخ الأزهر و المفتى عبارة – مسيحي سابقاً – فمن فات قديمة تاه"[1].وقد انتقد هذا الحكم كثير من الحقوقيين ورجال السياسة حيث قال المستشار مرسي الشيخ رئيس جمعية العدالة والديموقراطية وحقوق الإنسان ورئيس محكمة استئناف القاهرة الأسبق: " ما يحدث في المحاكم هو نوع من الفتنة الطائفية،لان المحاكم ليس من اختصاصها وضع القواعد الدينية، فما صدر بشأن العائدين للمسيحية قول حق يراد به باطل، فمعنى أن تكتب عبارة "مسلم سابقا"في بطاقات الهوية للعائدين للمسيحية هو إعطاء إيحاء بمعاملة غير سوية لهم، فالاعتداء على حرية العقيدة أمر ليس بيد القاضي" [2]كما قال دكتور احمد ثابت أستاذ العلوم السياسية ورئيس مركز ابن رشد لحقوق الإنسان:" معنى عبارة (مسلم سابقا) في بطاقات الهوية خطير جدا،ويُعمق الاحتقان الطائفي من جديد في ظل مجتمع متعصب، وقد تمنع هذه العبارة هؤلاء من الحصول على حقوقهم المدنية"[3].وللأسف الشديد لم يتمكن العائدون إلى المسيحية حتى الآن من أثبات الديانة الجديدة في الأوراق الرسمية للدولة، ويبدو أن المادة الثانية من الدستور تقف حجر عثرة أمام ذلك حيث أنها تشل فاعلية المواد الدستورية الخاصة بحرية العقيدة والمساواة!!!

**** القضاء المصري يضم حضانة الأطفال لوالدهم الذي اشهر إسلامه حتى لو بلغوا سن التمييز :**

حيث أصدرت المحكمة في أوائل عام ٢٠٠٨ حكماً بضم حضانة الطفلتين القاصرتين أشرقت (١٢ سنة) وماريا (٨ أعوام) لوالدهما الذي اشهر إسلامه، وقد جاء في حيثيات الحكم مايلي : حضانة غير المسلمة للمسلم تسقط في حالتين فقط هما :

١. أن يعقل الصغير الأديان، فأنه ينتزع منها لاحتمال حدوث الضرر. وقدر السن الذي يعقل فيه الصغير الأديان بسبع سنين لحق إسلامه في هذا السن.

---

[1] جريدة المصري اليوم (مقال) – وجريدة الطريق لحق – مارس ٢٠٠٨

[2] تفعيل المواطنة بين المؤتمرات والدستور والنصوص الدينية – جريدة الطريق والحق عدد مارس ٢٠٠٨ – تحقيق صحفي

[3] نفس المرجع السابق

٢. أن يخاف على الصغير أن يألف غير الإسلام ديناً، كأن تأخذ الصغير إلى معابدها وكنائسها. ولما كان ما تقدم وكانت الحضانة ولاية علي نفس الصغير وكان الثابت أن الصغيرتين أشرقت وماريا قد تعديتا السابعة من عمرهما وأصبحتا تعقلان الأديان، ويخشى عليهما من احتمال حدوث الضرر لهما في حالة بقائهما في حضانة الأم التي مازالت على غير دين الإسلام، المدعي لهذه الأسباب حكمت المحكمة بإسقاط حضانة المدعي عليها للصغيرتين أشرقت وماريا وألزمتها بأن تسلمهما المدعي– الوالد– ليكمل تربيتهما.وكانت هذه القضية قد حملت الدعوى القضائية رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠٠٧[1].

**** القضاء في مصر يرفض شهادة غير المسلم استنادا إلى الشريعة الإسلامية:**الأقليات الدينية في مصر غير مقبولة شهادتها في المحاكم استنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية.وكانت الدكتورة زينب رضوان قد طالبت في مجلس الشعب المصري بالأخذ بشهادة أصحاب الديانات الاخرى في مسائل الأحوال الشخصية،وقد قُوبل طلبها هذا بالرفض الشديد من بعض رجال الدين المسلمين حيث قال د. محمد رأفت عثمان أستاذ الفقه المقارن وعضو مجمع البحوث الإسلامية تعقيبا على هذا الطلب:"لا يجوز شهادة غير المسلم على المسلم إلا في حالة الشهادة علي عقد الزواج إذا كانت الزوجة من أهل الكتاب وهذا هو رأى الحنفية،أما رأي جمهور العلماء فهم يمانعون كلية بشهادة غير المسلمين في شتى الفروع"[2].وهذا واقع يطبق بالفعل على الأقليات الدينية في مصر وهذا مثال لقصة حقيقية مثيرة حدثت بالفعل كانت قد نشرتها جريدة الطريق والحق بعنوان(هل بدأ تطبيق حكم الشريعة؟).. حيث تقدم ممدوح وشقيقه محمد إلى محكمة الزيتون للأحوال الشخصية بطلب لإشهار أعلام وراثة بعد أن توفيت والدتهما..وحددت المحكمة جلسة في اليوم التاسع من شهر يونيو لنظر الطلب في القضية التي أخذت رقم ٧٧لسنة٢٠٠٧،وطبقا للقواعد القانونية فأنه لابد من وجود شاهدين يعرفان المتوفاة وأفراد عائلتها

---

[1] جريدة الطريق والحق عدد ٢٩ فبراير ٢٠٠٨

[2] شبكة الأخبار العربية – محيط – تقرير

جيدا..وهو ما جعل ولديها يطلبان من جارهما مجدي لبيب رزيق الذي يقيم معهما في البيت نفسه بالزيتون هو وأسرته منذ أكثر من ٥٠ سنة أن يكون شاهدا في القضية،ولم يتردد الرجل فبينه وبينهما عشرة طويلة..ومودة..ورحمة..كما أنه سبق أن كان شاهدا في قضية مشابهة بعد وفاة والدهما أمام نفس المحكمة من قبل.قدم ممدوح بطاقة مجدي إلي القاضي فنظر إليه نظره غير مفهومة وقدم البطاقة إلي كاتب الجلسة الذي قال له: إن شهادة مجدي لا تصلح..فتعجب ممدوح متسائلا عن السبب..فكانت الإجابة:لأنه نصراني_ مسيحي_ .. فقال ممدوح:لكننا تربينا معا منذ الصغر.. وأمه بمثابة أمي والشقة أمام الشقة..والحياة واحدة..مشتركة.. فكان الرد القاطع:لايجوز شهادة النصراني في مثل هذه القضايا.. فقال ممدوح: لكن مجدي سبق أن شهد في قضية مماثلة عند وفاه. لكنه.. لم يتلق ما يفيد بتغيير الموقف.. وأخيرا سأل وقد بانت عليه علامات الدهشة:هل هذا قانون؟.. هنا كانت الإجابة:لا وإنما الشريعة،ولم يسأل احد ممن صدموا مما سمعوا: هل الشريعة تحولت إلي قانون،وهل من حق القاضي أن يحكم بما يعتقد أم يحكم بما تحت يده من نصوص وتشريعات قانونية؟!! لم تتردد المحكمة في أن تمنح عائلة المتوفاة فرصة تأجيل القضية للبحث عن شاهد أخر ولكنهم أصروا على أن مجدي لبيب رزيق هو الأصلح للشهادة ولن يأتوا بأحد يعرف أمهم كما كان يعرفها هو..فكان أن قيل له:اذهب واحضر شاهدا من خارج المحكمة ونحن سنوافق على شهادته.وتعجب أبناء المتوفاة..كيف تؤخذ بشهادة من لا يعرفون أمهم وهي في هذه الحالة تكاد تكون شهادة من شخص لا يعرف شئ وما شافش حاجة؟..هل هذه هي الشريعة التي يطبقونها؟..هل ننكر شهادة من يعرف ونأخذ بشهادة من لا يعرف؟"[1].

** القضاء المصري يلزم الكنيسة المصرية بالزواج الثاني :

من الأمور الغريبة أن القضاء المصري في مسائل الأحوال الشخصية يطبق الشريعة الإسلامية على الأقليات الدينية الأخرى في مصر،في تحد سافر للشرائع السماوية الاخرى التي يجب أن تطبق على أتباع المؤمنين بها .. فالمسيحيين مثلا

[1] جريدة الطريق والحق – هل بدء تطبيق الشريعة ! أغسطس ٢٠٠٧

تُطبق عليهم الشريعة الإسلامية في الأمور التي تتعلق بالزواج والطلاق والميراث والتبني،استكمالا لسلسة محاكمة المسيحيين والأقليات الدينية الاخرى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.ومن ابرز الأحكام الصادرة والتي كان وقعها سيئ على المسيحيين المصريين الحكم التاريخي الصادر عن المحكمة الإدارية العليا بإلزام الكنيسة بالزواج الثاني للمطلق.وقد كان لهذا الحكم تأثيره السيئ على المسيحيين بمصر،كما كان له أيضا صداه الواسع علي الصعيد العالمي، لان ألزام الكنيسة المصرية بالزواج الثاني للمطلق ضد تعاليم الكتاب المقدس، الأمر الذي دفع قداسة البابا شنودة بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بالرد على هذا الحكم بقوله: (نحن لا تلزمنا ألا تعاليم الإنجيل المقدس)[1].. فما الذي تبقي للمسيحيين المصريين بعد إلزام المحاكم للكنيسة بمخالفة التعاليم المسيحية؟!! فنحن لا نستبعد في ظل هذا الوضع البائس أن تكون هناك مخططات أكثر جرما لقهر وإستعباد وإستبعاد الأقليات الدينية في مصر وعلى وجه التحديد الأقلية المصرية المسيحية، ويبدو أن مشروعات القوانين التي تكفل حقوق المسيحيين المصريين مثل قانون دور العبادة الموحد ستدخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية في أطول فترة زمنية قضتها قوانين في أدراج البرلمانات علي مستوي العالم!.

****المادة الثانيةمن الدستور وانعكاساتهاعلى الأجهزةالأمنيةفي مصر:**الأمن في أي دولة ينحصر دوره في حفظ الأمن العام والعمل على استتباب الأمن في الشارع ومنع وقوع الجرائم قبل حدوثها،ولكن الأمن المصري برغم انه مشهود له بالكفاءة إلا أن الواقع يبرهن علي انه قد تم اختراقه من قبل بعض المتشددين دينياً،ولا يجب أن نغفل أيضا محاصرة الأمن للأقليات الدينية في مصر، وكذلك محاصرته لمن توسوس له نفسه أن يتحول من السلام لأي دين أخر بحجة حماية الإسلام والنظام العام..ومن المؤكد أن الملف المسيحي المصري هو ملف امني من الأساس، وقد أثبتت دراسة مهمة كان قد أجراها مركز بحوث الشرطة بالتعاون مع معهد التخطيط القومي برهنت على انه قد تم بالفعل وقوع أكثر من حالة

[1] جريدة الأهرام – الثلاثاء ٤ مارس ٢٠٠٨

استقطاب لضباط الشرطة وتورطهم في أعمال إرهابية لصالح بعض الجماعات المتطرفة.. وقد أشارت هذه الدراسة أيضا إلي أن اغلب الضباط المتطرفين تم استقطابهم بشكل عام في الفترة مابين ٢٥ – ٣٠ عاما،بين رتبتي نقيب ورائد" أصبحوا الآن لواءات شرطة " واغلبهم يميلون إلي العنف و٨% من هؤلاء سقطوا في هوة التطرف خلال عملهم في محافظات الصعيد،وهؤلاء تنقلوا أكثر من ٣ مرات خلال عملهم مما جعلهم يشعرون بالاضطهاد والظلم فاستجابوا سريعا لنداءات التطر،بل وقام نحو ٦٠ % منهم بتخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية، ومن حوادث الإرهاب الأمني على المسيحيين المصريين على سبيل المثال لا الحصر :

- ❖ هدم مبنى ملك مطرانية شبرا الخيمة في فبراير عام ٢٠٠٠
- ❖ أحداث منقطين بسمالوط (تكررت أكثر من مرة)
- ❖ أحداث الاعتداء على سور دير بطمس في يناير عام ٢٠٠٥
- ❖ أحداث دير السيدة العذراء والشهيد ابانوب بالقلج عام ١٩٩٩
- ❖ تحرك جحافل الأمن المركزي لمنع عمل سترة من الداخل بكنيسة بالشرقية
- ❖ كنيسة الأنبا مقار بسوهاج
- ❖ موضوع كنيسة مارمرقس الرسول بأسيوط
- ❖ الإرهاب الأمني أثناء أحداث جريدة النبأ [1] وغيرها من الأحداث.

ولقد كشفت كثير من أحداث العنف ضد المسيحيين المصريين أن الأمن كان متواطئاً مع المجرمين!!! فقد كتب الأستاذ عبد الرحيم علي الخبير بشئون الجماعات الإسلامية قائلا:"محافظات الصعيد تحولت في حقبة الثمانينات إلي دولة داخل الدولة،وكان أمراء الجماعات الإسلامية يقومون بتطبيق الحدود في مساجد المنيا وأسيوط تحت بصر ورعاية ضباط المباحث،وكان هناك تعاون بين الجانبين في هذه المحافظات في الوقت الذي كان يتم فيه منع أحزاب كالتجمع من عمل الندوات

[1] نشرة الكتيبة الطيبية

والتجمعات السلمية والسماح لأمراء هذه الجماعات بالالتقاء بالآلاف من أتباعهم بالمساجد "[1].

*** الأمن المصري يبرر جرائم العنف الطائفي ضد الأقلية المسيحية المصرية:** في كل جرائم العنف الطائفي ضد المسيحيين المصريين تجد أن الأمن يلجأ إلى سياسة تبرير الجريمة كأن يصف المجرم بأنه مُختل عقليا!! وكأن الجهاز الأمني يُخاطب شعبا لا يفهم وعام لا يُميز ولا يُحلل!وهذا أمر جد خطير ويكشف النقاب عن نوايا مبيتة للدفاع عن القائمون بهذه الأعمال الإرهابية وعدم معاقبتهم بالقانون،وإعطاء رسالة شديدة اللهجة للمتطرفين لتكرار مثل هذه الجرائم ضد الأقلية المسيحية في مصر. فقد كتب الأستاذ عبد العال حسن مقالا في الحوار المتمدن بعنوان"هل من الإسلام بشئ العدوان على المسيحيين؟" قال فيه:" ادعاء المسئولين بوصف الجناة– في أحداث العنف الطائفي– بالجنون هو تُهمة وإهانة لقطاع واسع من المصلين الذين ينفذون هذه الحوادث بعد صلاة الجُمع، لأن هذه الجرائم تتكرر أيام الجُمع ومن قِبل أعداد كبيرة من المصلين، ومعني ذلك أن هؤلاء يصابون بالجنون الجماعي فقط بعد صلاة الجمع!!! كما يعتبر هذا الادعاء تهمة وإهانة للسلطة لأنها تكشف عن عجزها في السيطرة على الوضع وحماية مواطنيها الأقباط– المسيحيين– من بطش الجناة الإسلاميين المتطرفين،كذلك يعتبر إهانة للإسلام نفسه كدين،لأنهم يعتبرون أن التعاليم الإسلامية تدفع المؤمنين بها إلي نوع من الهستيرية العدوانية والجنون الجماعي لارتكاب الجرائم بحق المسيحيين المسالمين الأبرياء بعد الاستماع إلي خطبة الجمعة وأداء فريضة الصلاة! وعليه فعلى السلطة ورجال الدين والإعلاميين أن يتداركوا الأمر وإلا فأنهم متواطئون مع المجرمين وليعلم هؤلاء إذ لم يتخذوا من الإجراءات المناسبة لوقف العدوان فأن المحصلة النهائية تكون كارثة على الجميع ".

---

[1] نشرة سواسية الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – عدد ٧٠ / ٧١ مايو/ يونيو ٢٠٠٦

**** الأمن المصري ينهي أحداث العنف الطائفي ضد المسيحيين بجلسات وهمية يجبر فيها المجني عليهم على التصالح و دون تعويض:** من المثير للشك والظن – و الظن هنا ليس إثما – انه في كل حوادث الاعتداء على المسيحيين لم يدن مجرم واحد ، أليس هذا أمرا مثيرا للشكوك؟! الأمر الذي يبرهن وبقوة على أن دم المسيحي بلا ثمن ولا دية في مصر !! هل يرى الأمن أن المسيحي كافر ويجب إهدار دمه!! وبالتالي يكتفي بجلسات الصلح الوهمية أو جلسات الصلح البدوية بعيدا عن القانون حتى لا يطول المجرم عقاب!إن هذا السلوك الأمني البغيض تجاه الأقلية المسيحية المعزولة والمسالمة في مصر أمر يعتبر تحريضاً على قتل مزيد من المسيحيين المصريين في محاولة غير مباشرة لأبادتهم من مصر،ويقول في هذا الشأن الأستاذ عبد الرحيم علي: "طوال أكثر من ثلث قرن وبالتحديد منذ أن اسند الرئيس الراحل محمد أنور السادات ملف الفتنة الطائفية في مصر لأجهزة الأمن المصرية بعد أحداث الخانكة في ١١ نوفمبر عام ١٩٧٢ محملا إياهم مالا يستطيعون بفعل طبيعة وظيفتهم،سقط على ارض مصر عشرات من الأقباط- المسيحيين- في حوادث اعتداء بشعة تعرضوا لها داخل دور عباداتهم،وفي الطرقات المؤدية إلي منازلهم، وفي أحضان زراعاتهم، بل أن البعض منهم اجبر على التهجير من دياره إبان تأجج الأعمال الإرهابية في المنيا بين عامي ١٩٩١- ١٩٩٥، والمفارقة الواضحة أن أحدا من المسئولين عن هذه الأحداث الأثيمة لم يقدم إلى المحاكم ليأخذ عقابه العادل والرادع،بينما إعتداء واحد تعرض له السيد الرئيس حسني مبارك على ارض غير مصرية- في أديس أبابا- نال خمسة من مخططيه حكماً بالإعدام، هذه المفارقة ذكرتني بمفارقة أخرى لا تقل أهمية عنها،عندما أعلن احد مراسلي الفضائيات العربية مساء الأحد الماضي أن كل شئ هادئ في المدينة الساحلية الجميلة الإسكندرية،وأن صلحاً وقع بالفعل و بشكل عفوي بين المسلمين والمسيحيين هناك.المفارقة هذه أن صلح أحداث قرية العديسات التابعة لمدينة الأقصر والمعروفة بإحداث (درب النصارى) لم يكن قد مضى عليها أسبوع واحد،وقد جاء الصلح قبل تقديم المتهمين بحرق كنيسة العديسات وقتل احد الأقباط وجرح العشرات تمهيدا

لاستخدامه في الحصول على حكم بالبراءة،إذ دأبت أجهزة الأمن علـــى اســتخدامه- يقصد الصلح- في مجمل الأحداث الطائفية التي جرت في مصر المحروسة طوال ما يقرب من ثلث قرن حتى بات من الحقائق المعروفة أن دم القبطي - المسيحي- في مصر ليس له دية،أقول هذا الكلام وأنا أتألم لغياب دولة القانون وســيادة مجموعــة الأعراف التي أدت وسوف تؤدي إلي مزيد من الفوضى يوما بعــد يــوم..إن هــذا التقرير يشرح بالوقائع كيف تعاملت حكوماتنا الرشيدة مع الاعتداءات على الأقباط- المسيحيين - طوال هذه السنوات الطويلة..إنها صرخة لكل ذوو الضمائر الحية فــي مصر المحروسة، مصر وليس سواها،فالقضية تخصنا وحدنا،أن يهبوا لإنهاء هــذه المظالم ووضع حد لفوضى التعامل الحكومي مع ظاهرة من اخطر الظــواهر فــي المجتمع"[١].السؤال المحير الذي يعتبره البسطاء من هذا الشعب وكأنه فــزورة مــن فوازير شهر رمضان المبارك:لماذا لا يقدم الأمن المعتدين علــى المــسيحيين إلــى العدالة حتى يأخذ القانون مجراه؟!!افالحفاظ على حُرمة العباد أهم بكثير من الحفاظ على حُرمة دور العبادة، لأن دور العبادة أوجدها الله لأجل النــاس والعكــس غيــر صحيح !وإن كنت اشك انه حتى لو قدم الأمن المجرمون إلى القضاء فأن الأحكــام الصادرة ستكون في غير صالحهم وذلك لاستناد تلك الأحكام إلى مرجعيــة دينيــة! فالقضاء والأمن يبدو أنهما غير معنيان بحقوق المسيحيين في مثل هذه القضايا. كما قال في هذا الشأن الناشط الحقوقي مجدي خليل:"لم يُحكم على مسلم واحد بالإعــدام لأنه قتل قبطيا- مسيحيا- طوال العقود الثلاثة الماضية، في كــل حــوادث العنــف الموجه ضد الأقباط ولم تُحال قضية واحدة من جرائم الإرهاب ضد الأقبــاط إلــى القضاء العسكري، رغم إحالة العديد من قضايا الجماعات الإرهابية التي اعتدت على الشرطة أو السياحة إلي القضاء العسكري،ولم يحدث تحقيق شرطة عادل فــي كــل الحوادث المتكررة"[٢]. كما قال القس عبد المسيح بسيط أبو الخير: " لابد من التعويض

[1] حريق الإسكندرية يطرح الأسئلة الصعبة .. هل نحتاج لان نكون مختلين عقليا لنصدق بيان الداخلية ؟ عبد الرحيم علي - مقال -جريدة الأهالي ا

[2] كيف نوقف العنف ضد الأقباط - مجدي خليل - منتدى الشرق الأوسط للحريات - ندوة في ١٣ يناير ٢٠٠٨

ومجازاة المعتدين بحسب القانون وإلا تحول الأمر إلى فوضى،واستغل ذلك المتربصون بحجة حماية المسيحيين،فان لم يطالب المسيحيون بالتعويض فسوف تتكرر هذه الكوارث، كما أن التنازل عن طلب تعويضات عن هذه الأحداث غير منطقي"[1].وقال أيضا الناشط الحقوقي ممدوح نخلة:"الذي يخطئ لابد أن يدفع ثمن جريمته،والمسيحية تطالب بالتعويض إذا كان الخطأ تم بطريقة عمدية،ولكن الأخطاء الحادثة دون قصد فالمسيحية لا تطالب بالتعويض عنها، والمسيحيون في مصر حدثت لهم أخطاء متعمدة وارتكب في حقهم جرائم بشعة ومتكررة،وبالتالي لابد أن يطالبوا بتعويضات عنها،ولابد أن يكون هناك اعتذار وتعويض عن كل ما حدث للمسيحيين في الماضي كما فعل الألمان مع اليهود، حيث دفعوا لليهود ٥ مليار دولار بسبب محرقة الهولوكوست كنوع من التعويض المادي عن أخطاء تاريخية ماضية"[2]،وقال د. سمير مرقس رئيس مجلس أمناء مؤسسة المصري للمواطنة والحوار بشأن التعويضات والجلسات العرفية:"الدولة يجب أن تتعامل مع المواطنين الذين ينتمون إليها بمساواة كاملة دون تمييز، وبالتالي يجب إعمال القانون دون تفرقة على الجميع بحيث تتم معاقبة المخطئ،ومن له حق يأخذه، وبالتالي فأن العودة للمجالس العرفية هي عودة إلى ما قبل الدولة الحديثة حيث يتحكم في الأمر المجاملات وموازين القوى والموائمات،وربما تُهدر حقوق المجني عليه في الوقت الذي يحظى فيه المخطئ ببعض المزايا!! وأنني أرى أن هذه الجلسات كانت دافعا لتكرار هذه النوعية من الإحداث وكانت بمثابة اللجوء إلى الحل السهل لأن إعمال القانون يحتاج إلي حزم وصرامة ومتابعة"[3]. والسؤال هنا لماذا لم يطالب الرئيس مبارك بصفته رئيساً لكل المصريين بتحرك جميع الأجهزة لمنع وقوع مثل هذه الحوادث؟!! ولماذا لم يطالب أيضا بتعويض المتضررين في أحداث العنف ضد المسيحيين المصريين رغم أن سيادته قد طالب بتعويضات للمتضررين في حوادث

---

1 المسيحية هل هي دين فقط أم دين ودنيا ؟ – تحقيق صحفي بجريدة الطريق والحق – عدد يناير ٢٠٠٨

2 نفس المرجع السابق

3 نفس المرجع السابق

كثيرة ..فقد طالب بتعويضات للمتضررين من مرض أنفلونزا الطيور وحوادث القطارات وغيرها،فهل التعويض في هذه الأحداث يقل أهمية عن التعويض في مثل هذه الأحداث المصيرية التي تشق وحدة الصف المصري؟!؟

*** الأجهزة المصرية تعرقل الحركة القبطية في الخارج في محاولة للتأثير علي القضية القبطية**:من المؤكد أن أقباط المهجر أو بمعني أدق المسيحيون المصريون بالمهجر هم جزء أساسي من النسيج الوطني المصري، ولهم قلوب تئن وتتألم لما يحدث للمسيحيين من اعتداءات في مصر، فكثيرا ما ترتفع أصواتهم في الخارج محتجة علي حوادث العنف والقهر والتمييز الديني الحادث للمسيحيين من قبل الأجهزة الرسمية في الدولة أو من قبل جماعات متطرفة دينيا ترفض غير المسلم شريكا في الوطن والإنسانية .. فكثيرا ما يصيب المرء الدهشة والذهول عندما يرى بعض الأصوات المصرية غير الواعية في الداخل تصيح وتتشنج وتلعب بعواطف البسطاء متهمة المسيحيين في المهجر بالخيانة والعمالة!! وذلك لا لشئ إلا لأنهم احتجوا في الخارج مطالبين بحقوق المسيحيين في الوطن الأم مصر،أو احتجوا على الصمت الرسمي حيال أحداث العنف المتصاعدة ضد المسيحيين والتي تحصد من وقت لأخر أرواح مسيحيين بسطاء مسالمون. ويبدو أن هؤلاء المتصنعون الوطنية قد تناسوا أن الخيانة جريمة قانونية محددة الأركان،حيث لم يثبت بالفعل إدانة مسيحي واحد بالعمالة أو الخيانة للوطن الحبيب مصر،وهذا يدعونا إلي هذا التساؤل: إذا كانت المطالبة بالحقوق في الخارج في وقت تلاشت فيه الحواجز الزمنية والمكانية، خيانة فلماذا تتجاهل الحكومة المصرية حقوق المسيحيين في الداخل وتعطي المبرر القوي لهذه الأصوات بالمطالبة بالحقوق في الخارج؟!! و هل يُعد السكوت عن المطالبة بالحقوق نوعاً من الوفاء والولاء للوطن؟!! .. لقد بدأت الحركة القبطية في المهجر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في كندا واستراليا وأوروبا، ثم بدأت تقوي في الثمانينات في أمريكا بقيادة شوقي كراس (رحمه الله) و قد أخذت هذه الحركة في الازدياد والامتداد عمقاً وتأثيراً لدرجة ان استطاعت عقد مؤتمرات تناقش أوضاع ومعاناة المسيحيين في مصر في ظل

الصمت الرسمي الرهيب.الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تعريف العالم و المراكز البحثية العالمية بمدي معاناة الأقلية المسيحية في مصر.وللأسف الشديد حاول النظام بأجهزتة المختلفة عرقلة هذه الحركة التي تسببت في كثير من الأحيان في إحراج و انتقاد النظام المصري عالمياً، ومن ابرز مظاهر عرقلة هذه الحركة لجوء النظام بأجهزته الرسمية إلي استقطاب بعض الرموز من قيادات أقباط المهجر إلي الداخل في محاولة لأضعاف الحركة وشل فاعليتها وتهميش تأثيرها العالمي،ويؤكد علي ذلك د. وليم الميري المستشار الإعلامي السابق بالأمم المتحدة بقوله: " ... وتعمل هذه الأجهزة وفق مخطط أصبح واضح المعالم يتلخص في اختراق الحركة بأساليب مختلفة من بينها جذب عدد من نشطا الخارج بزعم أجراء حوار داخل مصر، وقد بدأ تنفيذ المخطط باستقدام مايكل منير بدعوى أجراء حوار،وذلك باعتراف مايكل نفسه بأن الجهات الرسمية استدعته لأجراء حوار معه،ويستطرد الميري قائلا:"وفي مقال لي نشرته بتاريخ ١٧ يوليو عام ٢٠٠٧ كتبت أن مايكل منير جاء إلى مصر لخداع أقباطها البسطاء واختراقهم لحساب الأمن والمخابرات المصرية بعد انكشاف حقيقته في أمريكا والإجماع على استبعاده من الحركة، فعلى الرغم من رفضه القاطع في الماضي للتعاون مع الحكومة المصرية كما ذكر في إجاباته علي أسئلة سبق أن نشرت في كتاب(أقباط المهجر) أصبح معروفا لدى النشطاء باتصالاته مع الأجهزة المصرية...وكتب وائل عبد الفتاح الصحفي المصري المعروف في جريدة الأخبار اللبنانية في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٨: " كانت الأجهزة المصرية قد نجحت في اختراق جبهة أقباط المهجر التي سببت صداعا قويا لراس النظام...وللأجهزة المصرية الآن علاقات بوجوه بارزة من أقباط المهجر لعل اشهرهم مايكل منير"وكتب محمد الباز في ٣٠ ديسمبر عام ٢٠٠٧ قائلا:" مايكل منير ... يبحث عن دور وقد لعبت به الأجهزة الأمنية هنا في مصر أكثر من مرة واستقطبته وحققت من خلاله ما تريد ثم لفظته وأصبح بالنسبة لها شيئا لم يكن ... " كما قال المهندس كميل حليم أحد الرموز البارزة من أقباط المهجر في أمريكا في حوار لجريدة صوت الأمة بتاريخ ٢٧ فبراير عام ٢٠٠٨:"مايكل منير باع القضية وتحالف مع الأمن لمصالحة الشخصية،وكان يحصل علي التمويل ولا يفعل به

شيئا".[1]وأقول هنا أن أقباط المهجر يجب أن يتعلموا الدروس والعبر من واقعة استقدام مايكل منير إلى مصر بهذه الطريقة، ويناضلوا بكافة الطرق والسبل القانونية السلمية و المشروعة من اجل القضية المسيحية المصرية،لان هذه القضية هي قضية حياة أو موت،كما أنها قضية تتعلق بمستقبل قطاع عريض من الناس،ولو أنها حُلت ستكون لها انعكاسات ايجابية كثيرة على مصر بشكل عام، ومن هذا المنطلق يجب أن يستفيد من واقعة استقدام مايكل منير كل النشطاء المسيحيين في المهجر،كما يجب أن يستفيد منها مايكل منير نفسه،وأنني هنا أتساءل: ماذا قدمت الحكومة المصرية للأقلية المسيحية بعد أستقدم مايكل منير إلى مصر؟.. لا شيء!..لقد تصاعدت وتيرة الهجمات والاعتداءات المتكررة على المسيحيين المصريين مؤخرا في ظل تواطؤ أمني ورسمي واضح.لقد كان أجدر بالحكومة المصرية أن تجرى حوارا مع المسيحيين في الداخل وتحل مشاكلهم من تلقاء ذاتها لان الملف القبطي ملف مصري بحت ويجب أن تُبادر الحكومة المصرية بتقديم حلول عاجلة لمشاكل المسيحيين بدلا من أن تستقطب أقباط المهجر بهذه الطريقة السخيفة،وأظن أن مايكل منير نفسه قد استوعب الدرس جيدا واستخلص منه العبر،وما زال الباب مفتوحا أمامه للاضطلاع بدور اكبر في طرق كل السبل الشرعية المتاحة مثله مثل نشطاء أقباط الداخل والخارج،فحل القضية القبطية سينعكس ايجابيا كما ذكرت على كل نواح الحياة المصرية. إن ابسط الأمثلة على المواجهة الأمنية لأقباط المهجر امتناع الأجهزة الأمنية المصرية عن إعطاء ترخيص للدكتور القس ناجي يوسف رئيس اتحاد الكنائس الإنجيلية الشرق أوسطية بأمريكا لـ (جريدة الطريق و الحق) بحجة أنه من أقباط المهجر وذلك كما جاء على لسان الدكتور ناجي يوسف نفسه.كما أن بعض وسائل الإعلام المصرية كانت قد وصفت اجتماع الدكتور سعد الدين إبراهيم بالمهندس عدلي ابادير في الخارج بـ (اجتماع الابالسه)اوقيام الأمن المصري بإلصاق بعض التُهم بأعضاء من منظمة مسيحيو الشرق الأوسط وسجنهم لدرجة أن جمدت المنظمة فرعها في مصر لالشئ إلا لأنها ساهمت بدور بارز في تعريف

[1] ماذا يكون الرد على مخطط أجهزة النظام المصري لضرب الحركة القبطية في الخارج ؟ – د . وليم الميري – مقال بموقع الأقباط الأحرار

الرأي العام العالمي بالقضية المسيحية المصرية ولإصدارها كتاباً بعنوان (المضطهدون) يحكي مُعاناة الأقلية المسيحية في مصر.وأنني هنا أقترح على قيادات أقباط المهجر أن يتبنوا عملاً دراميا وثائقياً يتناول معاناة وإنتهاكات حقوق الأقلية المسيحية المصرية والأقليات الدينية الأخرى، خاصة من بداية السبعينات من القرن الماضى إلى الآن، وأظن أن المادة التي تُغذي هذا العمل وتعطيه قيمته موجودة،بشرط أن يتناول هذا العمل الدرامي تجاهل الحكومات المصرية المتعاقبة للأصوات المصرية الحرة والوطنية من المسلمين الليبراليين والتي طالبت وما زالت تطالب بوطن واحد للجميع،وهذا العمل لابد أن يتم تمويله من أقباط المهجر على أن يقوم به مجموعة من الفنانين العالميين إخراجاً وتصويراً وعرضاً حتى يعرف العالم حجم المعانة التى يلاقيها المسيحيون والأقليات الأخرى فى مصر.لقد وصل الامر بالإعلام الحكومي المصري ان يسب اقباط المهجر الذين تظاهروا في الخارج عقب احداث دير أبو فانا ، حيث وصف من تظاهروا بالندالة ، متجاهلا أن هناك أخوة واهل لهم في مصر يستمعون إلى هذه الشتائم.

**** وزارة الداخلية المصرية تختار للأطفال الذين اشهر والدهم إسلامه أسمائهم و دياناتهم**: في مصر..تقوم وزارة الداخلية المصرية بتغيير أسماء الأطفال الذين اسلم والدهم -تحول من المسيحية للإسلام – إلي أسماء أسلامية وديانة أسلامية حتى يكون الأبناء علي دين والدهم وفقا للقواعد الشرعية، وبالتالي فالوزارة تغتصب حقاً أصيلا من الحقوق الشخصية للإنسان وهو حقه في اختيار اسمه!! ومرة تساءل الدكتور المستشار نجيب جبرائيل في احدي المؤتمرات التي عقدت لمناقشة هذه القضية برعاية المجلس القومي لحقوق الإنسان في ١٠ سبتمبر عام ٢٠٠٧ بفندق ماريوت بالزمالك قائلا: "هل يوجد في القانون مادة تقول أن الأب الذي يشهر إسلامه يستلزم تغيير أسماء وديانة صغاره؟!! وكان رد الدكتورة زينب رضوان وكيلة مجلس الشعب وقتها: " قيام وزارة الداخلية بتغيير بطاقة وأسماء الصغار من أبوهم المسيحي الذي أسلم إلي ديانته الإسلامية وإلى الأسماء الإسلامية هو تطبيق خاطئ من وزارة الداخلية ... إذ يجب لو تم ذلك

أن يكون من أولاده الذي أنجبهم بعد إسلامه"[1]. يُذكر أن هناك حوالي 4000 حالة من هذا النوع في مصر الأمر الذي يبرهن بقوة على أن الأقليات الدينية المصرية محكومة بالشريعة الإسلامي

*** تواطؤ الأمن المصري في بعض حوادث أسلمة و خطف الفتيات المسيحيات:** قد أثبتت حوادث اختفاء وخطف وأسلمة الفتيات المسيحيات أن هناك تواطؤ أمني واضح , ويمكنك الرجوع إلى التحقيق الذي نشرته جريدة الطريق والحق في هذا الشأن بعنوان:

(غياب الفتيات المسيحيات : اختفاء أم خطف؟)

كما أن هناك جماعات متشددة دينيا تلجأ إلى هذه الوسيلة لكسر نفس المسيحيين ورجال الدين وإذلالهم وإبتزازهم ماديا في بعض الأحيان إن موضوع إختفاء الفتيات المسيحيات يعتبر من أهم الموضوعات التى نالت قسطاً وافراً من الإهتمام الإعلامى ،وخاصة الإعلام المسيحى ، وقدبات من الواضح أن مشكلة الإختفاء لها أبعاد كثيرة ومن أهمها على الإطلاق البعدالإقتصادى لأسرة الفتاة المختفية ، وكذلك لايمكن أن ننكر أبداً أهمية البعد الدينى فى هذا الموضوع ، حيث تقاعست الكنيسة عن دورها فى خدمة الاسر الفقيرة ورعايتها ماديا وروحيا ومعنويا يؤدى بلاشك إلى حدوث حالات الإختفاء .

---

[1] مؤتمر عن امتناع وزارة الداخلية عن إثبات ديانة المرتدين و البهائيين برعاية المجلس القومي لحقوق الإنسان – 1 سبتمبر 2007

***أمن الدولة في مصر يمنع مظاهرة للمطالبة بالوحدة الوطنية:**
كان الأمن المصري قد منع مظاهرة تطالب بالوحدة الوطنية بقيادة عدد من نشطاء المجتمع المدني والمفكرين وبعض الحقوقيين وذلك في شهر يونيو ٢٠٠٨،عقب حوادث اعتداء على المسيحيين،والاعتداء على دير أبو فانا بملوي بالمنيا وعقب حادثة الزيتون المأساوية التي أوقعت أربعة قتلى من المسيحيين، يذكر أنه كان على رأس المتظاهرين الشاعر الكبير احمد فؤاد نجم ، حيث منع الأمن المصري وبعض البلطجية المتظاهرون من التجمع في ميدان طلعت حرب بالقاهرة، كما منعت السلطات الأمنية المصرية تظاهُرة سلمية أمام كنيسة العذراء بالزيتون قام بها نشطاء ومدونون ومسلمون ومسيحيون بعد حادث قتل أربعة مسيحيين في الزيتون.

**** مجلس الشعب المصري٠٠هل محرم عليه حل قضايا الأقليات الدينية في مصر؟!**:مجلس الشعب يجب أن يكون معبرا عن أمال وألام الشعب- كل الشعب- إلا اتُهم بالطائفية.والمدقق في تعامل المجلس مع ملف الأقليات الدينية المصرية، وعلى وجه الخصوص الأقلية المسيحية يجد أن هناك تقاعسا شديداً وإهمالا واضحاً لمسائل الأقليات الدينية، إن هذا الموضوع يثير علامات تعجب كثيرة حول هذا النهج غير المبرر وأن كان هذا النهج مبررا فليوضح لنا المجلس تبريره للصمت المريب حيال هذه الأحداث. فقد كتب الناشط الحقوقي الكبير بهي الدين حسن رئيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مقالاً عقب التصريحات التي أدلي بها الدكتور فاروق حسني وزير الثقافة بشأن الحجاب قائلاً: " لنتذكر جميعا تاريخ ٢٠ نوفمبر٢٠٠٦ فهو سيدخل التاريخ باعتباره يوم بدء تحويل مسار مصر صوب الدولة الدينية ... إنه ليس اليوم الذي شهد انضمام الحزب الحاكم للإخوان المسلمين،فهذا موقف تكرر عده مرات من قبل في مناسبات تتصل أيضا بمصادرة حرية الرأي والتعبير،ولكنه اليوم الذي شهد انتزاع الحزب الحاكم للواء الكفاح من أجل الدولة الدينية من الإخوان المسلمين، حتى أن المانشيت الرئيسي لأحدى الصحف الحكومية في اليوم التالي كان يزهو بفخر مستحق(الوطني يسحب السجادة من الأخوان)!... في المناسبات البرلمانية السابقة كان الأمر ينحصر في إدانة ومصادرة مطبوعات

اعتبروها مسئية للإسلام،ولكن في ٢٠ نوفمبر كانت مناسبة لتكفير فردي – وزير الثقافة – فهو (أنكر ماهو معلوم من الدين بالضرورة) بل هو (خان العقيدة والوطن والشعب)و(مبادئ الإسلام)،نعرف من سوابق اغتيال نجيب محفوظ ما هو مصير من تطلق علية هذه النعوت، لقد لقى هؤلاء مصرعهم نتيجة اتهامات مماثلة من أفراد وجماعات إرهابية،فما بالك عندما يكون البرلمان منبراً لاتهامات من نفس الصنف،وعلى لسان نوابه بمختلف اتجاهاتهم السياسية بما فيهم الحكوميين؟! ومما يثير الذهول الموقف الذي اتخذه رئيس مجلس الشعب، فهو لم يتدخل مرة واحدة ليوقف اتهامات التخوين والتكفير أو أقذع السباب (مثل وصف الوزير بأنه زائدة دودية أو التلميح الصريح بشذوذه و فساده الشخصي) ولم يتدخل مرة واحدة لتصحيح من يقولون أن كل المصريون مسلمون!وأن الإسلام هو دين كل المصريين! وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد وليس الرئيسي للتشريع!(قالها عضو من الحزب الحاكم!)،لم يتدخل مرة واحدة لينبه إلي أن هناك أيضا مواطنين أخرين ينتمون لديانات أخرى،أو يرفض التشكيك في إيمان وإسلام غير المحجبات من المسلمين! ومن المنطقي أن يثار في هذا السياق السؤال عن:لماذا صمت عشرات السنين برلمان الأمة المفعم بالإيمان و الأخلاق و المشاعر الدينية التي تضخها وسائل الأعلام وشرائط الكاسيت كل يوم ضد المسيحيين والمصريين الأقباط؟!!ومن المفارقات أيضا أن اغلب مناقشات النواب كانت تنطلق من أدانه تدخل الوزير في مناقشة أمر ديني لأنه غير متخصص بالدين،مع هذا فأن مداخلاتهم غلب عليها الإفتاء في الدين،أما ألاختصاصي الوحيد بالدين ممن تحدثوا تكلم عن علاقة الحجاب بالأمن القومي!!!(وانظر المضبطة في روزاليوسف ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦)وتعليقا علي هذه الجلسة كتب دكتور جابر عصفور في الأهرام مرتين تحت عنوان (ليست هذه مصر) قائلا لرئيس مجلس الشعب: "لا يا دكتور، أنها مصر الحقيقية التي لا يريد الكثيرون أن يعترفوا بأنها تدهورت وانزلقت إلي هذا الدرك من الغوغائيةوانتقل فيها الإرهاب من أشرطة الكاسيت وزوايا المساجد إلى ساحة البرلمان،إنكار ذلك لا يفيد سوى في تركها لتهوي لدرك سحيق يصعب انتشالها منه ، ذلك إذا كان مازال ممكناً ؟ بينما سخر صلاح عيسى من مناقشات البرلمان باعتبارها جلسة(زار)وهذا أيضا

تهوين لأنه إذا كان ضاربوا الدفوف في هذا الزار من نوع سرور وعزمي والشاذلي فأن علي كل(ديوك) البلد التي مازالت لديها القدرة علي الصياح أن تتهيأ للـذبح!لا شك انه إذا كان يوم ٢٠ نوفمبر هو يوم تحويل مسار مصر إلـى طريـق الدولـة الدينية،فأن رئيس البرلمان لعب دور (المحولجي) ببراعة لن يحسد عليها كثيـرون، ولكن٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ لم يسقط علينا بالبراشوت... فقد تم خلال ٢٠ نوفمبر إرساء عده مبادئ انقلابية وهي أن الاعتبارات الدينية تكون لها الأولوية عند حدوث تماس بين الشأن العام و الديني في أي موضوع(خاصة وأن البرلمان محروم فعليا وعمليا من مراقبة الشأن العام) وأن الشأن الديني أمر يخص رجال الدين وحدهم دون منازع وأن البرلمان ليس رقيبا فحسب على الشأن العام ولكن أيضا علي الآراء الشخـصية للوزراء ، وخاصة لو كانت ذات صلة بالدين!- هل يذكرك ذلك بالبرلمان الإيراني؟ - أظن انه في المرة القادمة ستكون لوحات فاروق حسني هي موضوع المناقشة في المجلس، خاصة وأن بعضها يمكن اتهامها!! فهي في النهاية(وجهه نظر شخـصية في أمور عامة)،وهو ما يسمح به المجلس ورئيسه، أن ذلـك لا ينطـوي علـي أي مبالغة أو سخرية خاصة وأن بيان المتحدث باسم كتلة الإخوان المسلمين قد تنـاول أيضا بالنقد لوحات الوزير! بل ربما هي المهمة الأولى للجنة (النهي عن المنكر)التي تقرر إنشائها بوزارة الثقافة...وتصنف مصر منذ جرى تعديل المـادة الثانيـة مـن الدستور بحيث صارت(مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيـسي للتـشريع) باعتبارها دولة دينية دستورية، وفي عام ١٩٨٥ قضت المحكمة الدستورية العليا بأن المعني بتطبيق هذه المادة من الدستور هو فقط المشرع (أي مجلس الشعب) وذلـك يقتضي التأكد دائما من أن التشريعات التي تصدر عن البرلمان لاتكون متناقضة مع مبادئ الشريعة، وهو الأمر الذي استلزم في عدة مناسبات الرجوع إلـي المؤسـسة الدينية لاستيضاح رأيها في وجود تناقض أو عدم وجوده في مـشاريع ذات الـصلة وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، ولكن جرى أيضا استدعاء المؤسسة الدينية للمباركة السياسية مثلما حدث في قانون الإيجارات القديمـة"[1].ولايمكـن أن ينـسي

[1] خلف الحجاب دولة دينية على جثة الأخوان المسلمين – مقال لبهي الدين حسن – نشرة سواسية

الشعب المصري يوم أن صفق البرلمان تصفيقا هائلا عندما أصدر الرئيس الراحل محمد أنور السادات قرارا بتحديد أقامة قداسة البابا شنودة الثالث في الدير،وفي حوار تليفزيوني اكد د٠فتحي سرور رئيس مجلس الشعب انه لا يعرف ان المسيحيين عندهم مشاكل في ترميم الكنائس وهذه مصيبة كبرى إن كان أحدا في حجم وقامة د٠ سرور لا يعرف شيئا عن مشاكل المسيحيين وهذا إنما يدل على أن البرلمان المصري لا يعترف بمواطنة المسيحيين المصريين كجزء أصيل من الشعب المصري، وكما صدق احد الشعراء عندما قال : إن كنت لا تدري فتلك مصيبة: وان كنت تدري فالمصيبة أعظم٠ وكان د٠ سرور نفسه صرح بعدم تخصيص كوته للمسيحيين في البرلمان بقوله بان تخصيص كوته للأقباط في البرلمان إهانة لهم، وأنني هنا أسال سيادته: إذا كان تخصيص كوته للأقباط إهانة لهم فهل يعتبر تهميش وعزل الأقلية المسيحية من البرلمان هو كرامة لهم ووضعهم في المكانة اللائقة بهم في بلدهم مصر؟!!! كما يتساءل المسيحيون المصريون ومعهم الأصوات الوطنية من المسلمين لماذا لم يتحرك البرلمان فور وقوع أحداث عنف ضد المسيحيين المصريين ولماذا يسكت المجلس الموقر على هذه الأحداث؟ولماذا لا يخرج علينا ببيان إدانة فور وقوع مثل هذه الأحداث، ولماذا لا يتبنى قضايا الأقلية المسيحية في مصر باعتبارها جزء من النسيج المصري؟وهذا يقودنا إلى التساؤل الأتي:هل يوافق البرلمان المصري على هذه الجرائم ويباركها ومن هو المستفيد من هذا السكوت المريب؟!!كما أن الهجمة الشرسة على قداسة البابا شنودة الثالث في جلسة بخصوص البرلمان والتي عقدتها لجنة الدفاع والأمن القومي وحقوق الإنسان يوم ٢٢يولية ٢٠٠٨ بخصوص أحداث دير ابو فانا تدل على تعصب هذا البرلمان٠

**** المؤسسة الدينية(الأزهر)في مصر هل تُذكي الفتنة والاحتقان الطائفي؟:** الأزهر الشريف هو المؤسسة الدينية التي يجب أن تترجم جوهر وروح الإسلام إلي سلوك وعمل، بنشر الحب والتسامح وتدعيم أواصر الأخوة الإنسانية بين البشر، والتأكيد على الوحدة بين المصريين دون تطرف أو غلو، ولا احد يستطيع أن

الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٠

ينكر الدور الذي لعبه الأزهر الشريف في تقوية روابط الأخوة والوحدة بين المصريين حيث كان منبراً تعالت فيه دعوات القسوس والشيوخ إلي مقاومة الاحتلال الأجنبي في ثورة ١٩١٩.ولكن يبدو أن هذه المؤسسة العريقة قد تم اختراقها من قبل بعض المتشددين والمتعصبين دينيا ومن خلال إقحامها في السياسة! و قد أكد الأستاذ الدكتور احمد ثابت أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة قائلا: " الخطير في الأمر أن النظام يزايد علي المتطرفين من الجماعات الإسلامية والأخوان في استخدام الدين وتوظيفه بأغراض النظام، فلقد أصبح الدين أداه لألهاء الناس عن مشكلاتهم الأساسية، وبخصوص المواطنة فقد تم تسليم ملف المواطنة والعيش المشترك إلي المؤسسة الدينية من أيام السادات، والمؤسسة الدينية تدافع عن حقوق تابعيها كما أنها لا يمكن أن تقدم حلا مشتركا،فالمواطنة تم اختزالها في الدين من خلال دعاه متطرفين ومتخلفين شجعوا علي انتشار الهوس الديني دون أن نلحظ أي نتيجة لهذا الهوس علي حياتنا الاقتصادية أو.. أو..وبالتالي فنحن في أزمة حقيقية بسبب التراجع المستمر عن الدولة المدنية و تصاعد المظاهر الشكلية الدينية في المجتمع"[١].كما أكد أيضا ممدوح رمزي المحاميوالناشط الحقوقي بقوله:"الحكومة المصرية تعمل حسابا للأزهر فيما يخص الشأن القبطي فعندما تكون هناك مطالب لدي المسيحيين عند الحكومة مثل بناء الكنائس أو التمثيل البرلماني أو.. أو..يكون رد الحكومة: نرجع للأزهر"[٢] وفي ذات السياق قال المفكر كمال زاخر:"المؤسسة الدينية الإسلامية أصبحت متدخلة في كل شئون الحياة المصرية بدءا من الكتاب إلي الأغنية !!! فتخيل أن قانون دور العبادة الموحد موجود في أدراج الأزهر!! والأزهر رأيه ملزم عندما يأمر بسحب كتاب من السوق يسحب،وعندما لا يوافق على عرض فيلم لا يعرض وهذا يعطي مؤشرا بأننا في دولة دينية"[٣].وبالتالي فإقحام المؤسسة الدينية عن عملها الرئيسي وهو الدين يشتتها بعيدا عن الدين ويسيء في نفس الوقت إلى الدين.لقد

[1] تفعيل المواطنة بين المؤتمرات والدستور والنصوص الدينية – تحقيق صحفي بجريدة الطريق لحق عدد فبراير ٢٠٠٨

[2] الملف القبطي كيف تديره الحكومة المصرية – جريدة الطريق و الحق – فبراير ٢٠٠٨

[3] نفس المرجع السابق

كانت العملية الاستعراضية شبه المسلحة لمشيليات الأخوان بجامعة الأزهر أمرا مفزعاً ويبرهن بما لايدع مجالا للشك بأن هذه المؤسسة التعليمية العريقة التابعة للأزهر الشريف قد تم اختراقها! والمتابع بعمق الأحداث الطائفية في مصر يدرك وللوهلة الأولى أن هناك ما يشبه حالة من الاعتماد المتبادل بين الحكومة المصرية والأزهر الشريف، وقد بلغت هذه الاعتمادية المتبادلة ذروتها بتمرير المادة الثانية في الدستور المصري ليصبح رأي الأزهر الشريف ليس استشاريا فحسب بل و ملزما أيضا– وكله بالدستور– ففي لقاء فضيلة شيخ الأزهر د.محمد سيد طنطاوي بوفد الكلية الحربية الأمريكية في إطار جولة الوفد للتعرف على سياسة الشرق الأوسط برئاسة جيلاند سيرز قال فضيلة الشيخ: "السياسة قسمان، سياسة عامة وهذه يعرفها شيخ الأزهر والمفتي وسياسة خاصة...واستطرد قائلا نحن تلامذة في السياسة وأساتذة في الدين،فوزير الخارجية أستاذ لشيخ الأزهر في السياسة ولكنه تلميذ لشيخ الأزهر في الدين، مشيراً إلى أن الأزهر يبين الأحكام الشرعية في التصرفات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات".[1]،وهذا يؤكد تدخل الأزهر في الشئون السياسية والاقتصادية للدولة المصرية . فها هو قانون دور العبادة الموحد وكذلك قانون الأحوال الشخصية الموحد كادا أن يختنقا في أدراج الأزهر!! كما أن الأحكام الصادرة بخصوص العائدين إلي المسيحية والبهائيين والمتنصرين، تم الرجوع للمؤسسة الدينية(الأزهر)فيها استنادا إلي المادة الثانية! لقد كانت هناك كتبا وفتاوي دينية تكفر المسيحيين واليهود وغيرهم بمظلة أزهرية،ومن الأمور المفزعة أن هناك كتابا يدرس لطلبة الصف الثالث الثانوي الأزهري بعنوان (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع) لمؤلفه شمس الدين محمد الشربيني الخطيب الشافعي يبيح للمسلمين بمسح مؤخرتهم بالتوراة والإنجيل!!!!!!والغريب في الأمر أن هذا الكتاب طبع على نفقه المعاهد الأزهرية!!!!!– آلا يذكرك ذلك بازدراء الأديان؟!–كما أن علماء الأزهر(مجمع البحوث الإسلامية)تحديدا اقر بعدم ميراث الزوجة الكتابية المتزوجة من مسلم وذلك لاستنادهم إلي القاعدة الشرعية التي تمنع التوارث في حالة اختلاف

[1] روز اليوسف الجريدة – ٢٠ يونيو ٢٠٠٨

الدين وهذا يبرهن علي أننا محكومون بالشريعة الإسلامية.. يذكر أن الدكتورة زينب رضوان وكيلة مجلس الشعب كانت قد طالبت بحق الكتابية في ميراث زوجها المسلم لكن هذا الطلب رفض بشدة من قبل مجمع البحوث الإسلامية!.ولقد كشفت الإحـداث الأخيرة أن الحكومة المصرية الذكية تسقط فشلها على المؤسسة الدينية مـن خـلال محاولات طلب ودها لإصدار فتاوي دينية تبرر بعض السلوكيات الحكومية الخاصة بإدارة الأزمات، وهذا الكلام ليس من وحي الخيال فعندما فشلت الحكومة المـصرية في حل مشكلة رغيف الخبز لجأت إلى الأزهر لتبرير فشلها حيث تقـدم أ.د علـي مصيلحي وزير التضامن الاجتماعي إلى فضيلة الدكتور علي جمعة مفتـي الـديار المصرية لكي يصدر فتوى تحرم أطعام الطيور بالخبز المدعم،وكان مصيلحي قـد صرح بالفعل انه طلب من مفتي الديار المصرية رأيه في هذا السلوك،مؤكـدا انـه يطمح لان يصدر فتوي تدعم توجة الحكومة إلي تقليص العجز في الموازنة لأقل قدر ممكن"[1]وبالتالي فالحكومة هنا تبرر فشلها بفتاوى دينية بدلا من ابتكار حلولا خلاقـة لحل المشكلات التي تواجهها من منظور علمي، وبعد هذا الطلب سقط عشرات القتلى من المصريين صرعى أمام طوابير العيش ولم تحل المشكلة سوى بتدخل الـرئيس مبارك شخصيا وهذا كنت قد طالبت به في إحدى الصحف الخاصـة مـن عـامين تقريبا!وبالتالي يجب أن تتعامل الحكومة المصرية مع المـشكلات بطريقـة علميـة وعملية وتفصل بين الدين والسياسة في حل مثـل هـذه المـشكلات..إن العلاقـة اللوغارتمية بين المؤسسة الدينية والحكومة ستضر في النهاية بمـصلحة المـواطن المصري الذي سيدفع الثمن.أن فصل المؤسسة الدينية عن الأمور السياسية في مصر والتوجهات الحكومية سوف يجعل معياري الكفاءة والمحاسبة في أعلـى درجاتهمـا وبالتالي لا مجال للخطأ إلا في حالات نادرة جدا، ليت الأزهر الشريف يتنبـه الآن لدوره المحوري والأساسي في الدعوة وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي علقت بأذهان الغرب عن الإسلام في الداخل أولا ثم في الخارج.. لقد سجل الأزهر الشريف أعلى نسبة ارتداد عن الإسلام بسبب فتوى رضاعة الصغير وخاصة في الخـارج حيـث

[1] وزير التضامن الاجتماعي المصري يطلب فتوى لتحريم أطعام الطيور بالخبز المدعوم – جريدة القدس العربي – ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧

أعلن بعض ممن اشهروا إسلامهم في دول أجنبية ترك الإسلام بعد الفتوى التي أحدثت رد فعل غاضب وعنيف خاصة لدى سيدات من دول أجنبية كن قد اشهرن إسلامهن ،حيث اعتبرت الفتوى تحقيرا من شأن المرآة ومدخلا لانتهاك حرمة جسدها واعتبرت إهانة للمرآة ولجنس النساء بشكل عام..يذكر أن فضيلة الشيخ عزت عطية الأستاذ بجامعة الأزهر كان قد أصدر فتوى أباح فيها أن ترضع المرآة زميلها في العمل خمس مرات لكي يستطيعا البقاء سويا منفردين في مقر عملهما أن كان العمل يتطلب أن يكونا سويا. كما أن هناك فتاوي كثيرة تسيء إلي روح الإسلام يجب أن يتصدى لها الأزهر الشريف،لأنها تسيء إلي سمعة الإسلام في الخارج وفي هذا السياق أوردت مجلة(فورين بوليسي)الأمريكية قائمة قالت أنها تعد من أغبى الفتاوى في العالم الإسلامي، وقد أشارت هذه المجلة إلى فتوىكان أصدرها الشيخ رشاد حسن خليل العميد السابق لكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهرعام ٢٠٠٧وهي:" أن تحرر الزوجين من ملابسهما أثناء الجماع يبطل الزواج" وقد اعترض البعض على هذه الفتوى حيث أشار الشيخ عبد الله مجاور رئيس لجنة الفتوى بالأزهر مؤكدا أن هذا الأمر غير محرم ولكن بشروط حدها هو لتبسيط الأمر[1].إن الدولة التي تحترم حقوق الإنسان لا يجب أن تحكم إلا بالقانون الذي يعطي الحقوق للجميع دون تمييز ولكن في ظل الدولة الدينية فان القانون ينحى جانبا لتحل محله آلية أخرى تحكم وهي آلية الفتوى،ومن المثير للجدل أن النظام قد يبرر بعض الأخطاء بالاعتماد على آلية الفتوى،وأتذكر أن كتب مختار قاسم مقالا رائعا بعد الفتوى التي صدرت عن فضيلة شيخ الأزهر دكتور محمد سيد طنطاوي بخصوص الشائعات حول صحة الرئيس قائلا:" يتمثل الرعب الذي يسيطر على المصريين في أن أي شخص يتحدث عن صحة هؤلاء في الإعلام سيكون من مرددي الشائعات الكاذبة ومروجي الأباطيل، والسائرين بالنميمة الذي عناهم شيخ الأزهر د. طنطاوي بقوله:يستبعد أن يستجاب الدعاء من قوم مغرورين ومتكبرين يقذفون غيرهم بأقبح ألوان الرذائل و بأشنع التهم الباطلة ثم بعد ذلك لا يريدون أن تطبق عليهم العقوبات التي تطبق على غيرهم، أن

[1] جريدة طريق الحق عدد ٢٣ لعام ٢٠٠٧

شريعة الإسلام ساوت بين الجميع في عقوبة جريمة القذف التي فيها عدوان أثيم على الأطهار والأخيار من الرجال والنساء، وقد عاقب الله هؤلاء الذين يقـذفون غيـرهم بثلاث عقوبات أولاها حسية وتتمثل في جلدهم ثمانين جلده - راجـع كلمـة شـيخ الأزهر في الاحتفال بليلة القـدر رمـضان ١٤٢٨هـــ-ولـن نقـول العقـوبتين الأخريين(الكلام هنا لقاسم) لان من المعلوم طبيا أن الجسد الإنساني يتم إتلاف بنيته بعد ٢٠ جلدة فقط، وكأنه محكوم على الشعوب العربية شرعاً ألا تدري عن صـحة زعمائها وقادتها العظام سوى أنهم بخير،وإلا فأن عقوبة الجلد التي هددهم بها شـيخ الأزهر ستصبح واجبة النفاذ، ونحن لا نعرف رأي فضيلة الأمام الأكبر فيما ابتدعه الصهيوني آولمرت بفعلته الشنعاء التي أغلقت الباب أمام الشائعات وسـدت المنافـذ أمام أصحاب الالسنة الشريرة، ومنعت المرجفين في القدس من القيل والقـال، فـلا محل أصلا لتوقيع عقوبة الجلد لارتكاب جريمة القذف، ففتوى شيخ الأزهـر التـي أجهد نفسه في استخراجها من بطون الكتب القديمة،ومظان الحكمة ودعمها بالأدلـة الشرعية تصبح غير ذات بال،فإسرائيل تهيمن على المنطقة لأنها تحكم شعبها بآليـة التشريع وليس بآلية الفتوى،والغريب أن شعبية رئيس الوزراء آولمرت ارتفعت فـي استطلاعات الرأي بعد إعلان مرضه،واعتبر ٦١% من المشاركين فـي اسـتطلاع الرأي الذي أجرته صحيفة (يديعوت احرونوت) أن دل ذلـك يـدل علـى شـجاعة آولمرت،وطالب ٨٧% ببقاء آولمرت في منـصبه،وهنـأ عـضو الكنيـست (ران كوهين)عن كتلة ميرتس، رئيس الوزراء على صراحته وقال: انه ليس على اولمرت أن يستقيل بسبب وضعه الصحي ولكن عليه أن يستقيل حرب لبنان الثانية وبـسبب قضايا الفساد التي تورط فيها،هل تعرفون الآن لماذا إسرائيل أقوي من كـل الـدول العربية مجتمعة؟ لأنها مجتمع ليس به محرمات أو مناطق مظلمة أو أوضاع كارثية ترتع فيها خفافيش الظلام و ينعق فيها البوم بـالخراب للتعميـة علـى الانتهاكـات والموبقات والفضائح غير المعلنة،فلا توجد فيها جريمة قذف تستدعي عقوبة الجلـد ثمانين جلدة كما يقترح شيخ الأزهر غفر الله له ولنا وليهود آولمرت ولحكامنا العرب

اللهم أمين أمين"[1]. وعن لجوء النظام الحاكم للمؤسسة الدينية يقول الناشط الحقوقي بهي الدين حسن:"بدأ صعود المؤسسة الدينية في النظام السياسي في مصر في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ التي قوضت مشروعية نظام يوليو، وأرخت بنهاية عمره الافتراضي،منذ ذلك التاريخ بدأ النظام الحاكم في اللجوء للمؤسسة الدينية لإسناده والمد في أجله خاصة أن دور هذه المؤسسة كان قد بدء يتعزز بالفعل من أكثر من عقد لملء الفراغ الهائل الناجم عن قيام ثورة يوليو باستئصال أو إخضاع كل أشكال التعبير السياسي والتنظيمي المستقل من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية ومنابر إعلام لتصير تدريجيا المؤسسة الدينية- مسيحية وإسلامية بداية بخليتها الأولى المسجد والكنيسة-المنبر الوحيد للتعبير عن الهموم السياسية،واكبر معمل لخلق توليفة الدين والسياسة،فعندما واجه الرئيس الراحل أنور السادات تحديا سياسيا كبيرا لمشروعية نظامه من المعارضة الناصرية واليسارية،كان ملجأ الرئيس هو الدين من خلال توظيف جماعات الإسلام السياسي في مواجهتها من ناحية،وتعديل المادة الثانية من الدستور لهيكلة الدور الصاعد للمؤسسة الدينية في النظام السياسي،لعب هذا التعديل الذي يقضي بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، دور القاطرة لمصر صوب الدولة الدينية!وقد حاول دكتور صوفي أبو طالب الرئيس الأسبق لمجلس الشعب لعب دور (المحولجي) وذلك بوضعه خطة عملية لمراجعة التشريعات السارية فعلا وأسلمتها،لكن هذا كان احد أسباب إقصائه من موقعه،ومن ثم وضع ملفات أسلمه التشريع في الثلاجة د. رفعت المحجوب الذي تولي رئاسة البرلمان فيما بعد ورفض لعب دور (المحولجي) بل قام كل المحاولات لمنح المؤسسة الدينية دورا خاصا في عملية التشريع يعلو البرلمان،وكان موقفه المعلن في مضابط مجلس الشعب بأن رأي المؤسسة الدينية استشاري وأن التشريع تحسمه قناعات الأغلبية البرلمانية والتي قد لا تكون بالضرورة متطابقة مع وجهة نظر المؤسسة الدينية، ولكن جرى اغتيال المحجوب فيما بعد ... في سياق تقرير المسار ذاته تحدث شيخ الأزهر من أيام فقال

[1] أولمرت اليهودي يتحدى شيخ الأزهر – مختار قاسم – مقال نشر بالعدد ١٥٥ بمجلة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العالم العربي .

أن: (حجاب المرآة ليس مجالا للاجتهاد ولا يجب أن يتعــرض لــه احــد بـــالرأي والتفاسير– الأهرام ٢٥نوفمبر ٢٠٠٦ – بينما رفع رئيس جامعة الأزهر الحجاب إلي رتبة الأوامر الإلهية الثابتة وانه محل اجتماع المسلمين علي مدى ١٤ قرناً!! حمدا لله على الأقل عرفنا أن هناك أمرا واحدا يُجمع عليه المسلمون بعد أن فرقتهم الخلافات داخل فلسطين ولبنان ودارفور، وانقسموا إلي شيعة وسنة يذبحون بعضهم كل يوم في العراق،ولكنهم مع ذلك يجمعون حول الحجاب على مدار أربعة عشر قرنـــا! هــل مازال احد يتساءل عن موقع جامعة الأزهر بين جامعات العـــالم؟أخيراً قـــد جـــرى اعتماد الحجاب على انه زى المرآة الشرعي، وانتقلت مصر إلي مرحلة الكفاح مـــن أجل الخمار، حيث يؤكد الأساتذة أيضا في جامعة الأزهر أن (الخمار واجب شرعاً)، وأن المسلمين قد اجمعوا أيضا)سلفا وخلفا على مشروعية الخمار (أهرام ديـــسمبر ٢٠٠٦)[1].إن الأزهر الشريف كمؤسسة دينية لها قيمتها ومكانتها العظيمة يجـــب أن ينأى بنفسه عن السياسة لان السياسة لعبة ويجب أن يعود لدوره الحقيقي في التصدي للقضايا الإسلامية الملحة وإظهار صحيح الإسلام في الـــداخل أولا ثـــم الخـــارج بالأفعال وليس بالأقوال،ويجب أن يُندد بكافة أشكال الظلم والقهر والعدوان التي تقع على الإنسان– أي إنسان– بغض النظر عن دينه أو لونه أوجنسيته ، فنحن لم نسمع أبدا أن الأزهر أصدر بيان إدانة أو شجب حال وقوع أعمال عنف ضد المـــسيحيين المصريين وكنائسهم وممتلكاتهم من قبل أفراد متشددين ومتعصبين دينيا لا يفهمون روح الإسلام،ولم يحدث قط أن خرج علينا يوما مـــسؤلا فاضـــلا مـــن مـــشيخة الأزهر ليدين الشر الكامن في الأعمال الإجرامية .. أن الصمت الرهيب للأزهـــر الشريف عقب أحداث العنف الطائفي ضد الأقلية المسيحية في مصر له انعكاســاته المرعبة ومدلولاته المخيفة، فليس هذا هو الأزهر الذي عهدناه مُدافعا عن الإنسانية والوحدة الوطنية! فان كان الأزهر يسكت عقب هذه الحوادث الإجرامية البـــشعة فمن هو الذي يتكلم بعد أن اثر الجميع السكوت! إنني أطالب الأزهر الشريف أن

[1] خلف الحجاب دولة دينية على جثة الأخوان المسلمين – مقال لـــ (بهي الدين حسن) – نشرة سواسية الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٦ – العدد ٧٤

يتخلى عن استخدام أشكال المفردات الطائفية التى تُعمق الانقسام في الوطن .. وابسط الأمثلة على ذلك مطالبة مجمع البحوث الإسلامية للدولة بتخصيص ٢٠% من ناتج البترول في مصر لأموال الزكاة لتوزيع هذه الأموال على الفقراء بعيداً عن وزارة المالية،فحسن جدا أن يهتم الأزهر بالفقراء ولكن هذا الأمر يدفعنا إلى التساؤل الأتي:لمن توجه هذه الأموال؟ومن يوزعها خاصة بعد أن أشار فضيلة الشيخ شوقي الفنجري بعد سؤال الإعلامي المتميز محمود سعد في هذه النقطة تحديدا في برنامج البيت بيتك: ذلك لا يكون إلا بتنظيم صندوق زكاة أو مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي.ومن المنطقي وفي ظل مادة المواطنة التي تتغنى بها الحكومة أن يطالب المسيحيون المصريون الدولة بتخصيص ١٠%من ناتج البترول لصندوق العشور بالكنائس لرعاية الفقراء بها حتى لا يكون هناك تمييز وحتى تكون هناك مساواة في الحقوق بين المصريين تطبيقاً لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور،خاصة وان فضيلة الشيخ د. علي جمعة مفتي الديار المصرية كان قد صرح في برنامجه المتميز(مجالس الطيبين) ٢٠ يونيو ٢٠٠٨ قائلا:(الزكوات مختصة بالمسلمين لان إحنا بنقول المسلمين لازم يشيلوا بعضهم، غير المسلم ايوة نديلوا صدقات).وانا هنا اقول على المسيحي وغيره من الأقليات الدينية يجب أن يعيشوا من دخل الدولة أيضا ويجب أن تخصص لهم ١٠% من دخل البترول المصري إذا ما خصصت للمسلمين ٢٠% من ناتج البترول للزكاة. إن الأزهر الشريف كمنارة للعلم والاستنارة الدينية لا بد أن يبذل كل ما في وسعه لتدعيم الوحدة بين كل المصريين.

****الأقليات الدينية في مصر محاصرة بأسلحة التيارات الدينية المتشددة:**

إن الأقليات الدينية المصرية مُحاصرة أيضا بتيارات الإسلام السياسي والتيارات الإسلامية المتشددة التي لم ولن تقبل الآخر شريكا في الوطن، ولو نادت بأنها تقبل الأخر شريكا في الوطن والإنسانية فان ذلك يكون على سبيل النفاق والمراوغة والتقية –أن يظهر الإنسان عكس ما يبطن _ ..ان الأسلحة التي تستخدمها هذه الجماعات خطيرة ومريبة ومتنوعة ، ومن أخطر ما يعتقدون مبدأ (الولاء والبراء) وقد لخصه الإمام الكبير ابن تيمية في جملة واحدة وهي: إن المسلم يوالي المسلم

حتى وان أساء إليه،ويتبرأ من غير المسلم حتى وإن أحسن إليه. كما تؤمن هذه الجماعات بان الجهاد في سبيل الله يكون بقتال غير المسلمين،وليس بجهاد المرء ضد الخطية والشهوات الروحية التي تحارب النفس،والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظةالحسنة،وبالتالي هم يعتقدون أن قتل غير المسلمين - بكافة أشكال القتل مثل تفجير النفس وإرهاب السياج أو الجلد أ..أو.. واجب مقدس ينال عليه المرء الثواب من عند الله تعالى، بدخول الجنات النعيم والتلذذ بالحور العين وغيرها، ويدفعهم لذلك فتاوى تكفيرية صادرة من قياداتهم ومن المثير للريبة أن هذه الجماعات تؤمن أن مسلم الهند أو ماليزيا اقرب إلى المسلم المصري من المسيحي المصري،والأخطر أن هذه الجماعات تستكثرعلى البلاد الأجنبية حقها في أرضها،بدليل الفتوى التي صدرت عن مفتي استراليا تاج الدين الهلالي المصري المولد والتي قال فيها: المسلمون أحق باستراليا أكثر من أهلها من أبناء الانجلوسكسون الذين ذهبوا إليها طائعين مكبلين بالقيود والأغلال، أما المسلمون فقد ذهبوا إلى الأراضي الاسترالية بحثا عن فرص أفضل في الحياة. وفي نفس السياق صرح الشيخ علي الفقير قائلا: إننا على موعد لكي نفتح روما كما فتحت القسطنطينية وحلم أيضا باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية والسيطرة على العالم لكي يحكم الإسلام العالم والغريب أن هذا الشيخ وهو وزير أردني سابق وعضو بمجلس النواب الأردني قال: أسبانيا هي ارض إسلامية وذلك لان كل ارض يحتلها المسلمون عنوة هي ارض إسلامية (للمزيد اقرأ مقال بعنوان أحلام الشيخ الصريح بموقع الهيئة القبطية الكندية في ١٣يونيو ٢٠٠٨) وبالتالي فان خطر هذه الجماعات سيمتد للدول الخارجية مستقبلا من خلال استقراء فكر وسلوك وتوقعات هذه الجماعات المتخفية في الإسلام وتجدر الاشارة الي أن هذه الجماعات تُشكل خطراً على الاقتصاد وذلك باصدارها فتاوى دينية تحرم بعض المنتجات والصناعات التي تُشكل مصدراً من مصادر الدخل القومي للدولة ، كما أنها تحارب بعض رجال الصناعة من المسيحيين لدوافع دينية لا تمت بصلة لسماحة الاسلام ، وهنا نحن لا يمكن أن ننسى الهجمة الشرسة التي تعرض لها رجل الأعمال المصري الوطني المخلص المهندس نجيب ساويروس لمجرد أنه أبدى رأياً في لبس المرأة في الشارع

المصري .

**** هل هناك إرادة حقيقية لحل مشاكل الأقليات الدينية في مصر؟:**

أن العرض السابق للحقائق يؤكد أن الأقليات الدينية في مصر محاصرة وبمظلة حكومية، ويعرف بهذه الحقيقةالقاصي والداني، بدليل:

التصريح الذي أدلى به د. أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية عندما قال في احد الحوارت: "نحن لم نحل المشكلة القبطية من جذورها كي لا نُغضب الأغلبية المسلمة " !!وهذا تصريح خطير وجرئ في نفس الوقت،وقد علق علي هذا التصريح الدكتور القس أكرام لمعي قائلا: هذا الرد غير حكيم بالمرة ويبرهن علي الفشل ويعلق الفشل علي الأغلبية، فالأكثرية تغضب في هذه الحالات عندما تكون الحكومة ُمقصرة وكان من المفروض أن تجلس الحكومة من عشر سنوات أو أكثر وتسأل نفسه كيف ُتخرج الأكثرية من تعصبها؟[1]. وأقول للدكتور الباز أن هناك شخصيات إسلامية عظيمة وكثيرة ُمستاءة من ما يحدث للمسيحين في مصر وتشعر بالعار والخزي لما يحدث للأقلية المسيحية المصرية وغيرها من الأقليات الدينية الأخرى تحفظ الحكومة المصرية في معاهداتها الدولية بعدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية: اغلب الاتفاقيات الدوليةالتي وقعت عليها مصر كانت تتحفظ تحفظا عاما بعدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامي، وهو الأمر الذي دعا لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أثناء تقرير مصر الدوري الرابع إلى أن تطلب منها صراحة: إما بإلغاء التحفظ أو تحديده بمواد معينة. يذكر أن مصر صدقت علي خمسة اتفاقيات مرتبطة بحقوق الإنسان وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والسياسة، الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرآة واتفاقيه حقوق الطفل، وانضمت إلى ثلاث اتفاقيات أخرى وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

---

[1] حقوق الأقليات في مصر بين التمصير و التدويل – تحقيق صحفي- جريدة الطريق و الحق عدد مايو ٢٠٠٨

والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة. فضلا عن ذلك فقد انضمت مصر إلى بعض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان أو المؤثرة في هذا المجال، بعضها يسبق من حيث التاريخ حتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذاته. وبذلك يمكن القول بان مصر قد التزمت دوليا بتلك الاتفاقيات وبنودها وهو التزام تعاقدي مع الدول التي وقعت معها علي الاتفاقيات وهذا الالتزام يعطي للمجتمع الدولي حق محاسبة الحكومة المصرية على مدى تطبيقها لتلك الاتفاقيات في مصر وتمكين المصريين من التمتع بالحقوق الواردة فيها[1]. وتجدر الإشارة إلي أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد وضع قاعدة عامة في المادة الثانية فقرة (٢) تكررت بعد ذلك في الكثير من المعاهدات الجماعية بشكل أو بأخر، عندما نص على أن: " تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا اعمل الحقوق المعترف بها في هذا العهد بان تتخذ طبقا لاجراءتها الدستورية ولأحكام هذا العهد ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية " وهو التزام صريح من الدول الموقعة علي المعاهدة بان تقوم بتعديل القوانين الداخلية الخاصة بها ، وغيرها من القواعد والنظم الداخلية كي تتلاءم مع أحكام العهد الدولي ، وهو التزام تُسأل عنه الدولة في مواجهة ليس فقط المجتمع الدولي ولكن المجتمع الداخلي أيضا[2] كما أن مبادئ حقوق الإنسان بكونها نصوص دستورية، فان ذلك يضعها علي قمة السلم التشريعي وتسمو بذلك في مرتبتها علي النصوص القانونية الأخرى التي تصدر عن السلطة التشريعية أو أي سلطة مختصة أخري وبالتالي يتعين علي كافه السلطات حينما تقوم بمهامها التشريعية المختصة بها أو مباشرة اختصاصاتها الأخرى أن تلتزم بتلك النصوص الدستورية وتعمل علي مقتضاها بما يضمن عدم المساس بتلك النصوص أو مخالفتها أوتعديلها من خلال النصوص القانونية الأدنى مرتبة منها. كما انه يتوفر لمبادئ حقوق الإنسان

---

[1] القلم و ما يسطرون – كتاب للدكتور نجاد البرعي – الناشر مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف

[2] نفس المرجع السابق

المنصوص عليها بالدستور الحماية القضائية من خلال المحكمة الدستورية التي أنشأها الدستور، والتي تختص بالفصل في دستورية القوانين بقضاء ملزم لكافة السلطات، وتختص بمدى ذلك بالقضاء بعدم دستورية القوانين التي تصدر عن السلط التشريعية بالمخالفة لتلك المبادئ والحريات باعتبارها ستكون مشوبة بعيب عدم الدستورية ويترتب علي هذا الحكم وقف العمل بالقانون المقضي بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم بالجريدة الرسمية وامتداد الناثر الرجعي للحكم إلي يوم صدور النص بالضوابط التي وضعتها المحكمة الدستورية العليا والمشرع الوطني .[1] والسؤال هنا هل يرقى التحفظ الذي أدرجته الحكومة المصرية بالاتفاقيات الدولية إلي درجة عرقلة القوانين والمبادئ الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ؟

١- اعتراف كبار السياسيين والحقوقيين بعدم وجود رغبة حقيقية من قبل الحكومة المصرية لحل مشاكل الأقليات و تحديدا الأقلية المسيحية : ومما يبرهن على انعدام الإرادة الحكومية لحل مشكلات الأقليات الدينية بمصر الانتقادات والتصريحات الحادة الصادرة من كبار الحقوقيين والسياسيين المصريين مثل:

❖ بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: المشكلة الأساسية في إدارة الملف القبطي أن الحكومة ليست لديها إرادة سياسية للتعامل معه بجدية... ويكفي في هذا السياق أن ترجع إلي لجنة تقصي الحقائق البرلمانية منذ ما يقرب من ٣٦ سنة والتي كان يرأسها جمال العطيفي والتي أجرت تحقيقا برلمانيا في أول فتنة طائفية كبرى في مصر منذ بداية السبعينات، وقد توصلت اللجنة إلي استنتاجات لم تلتفت لها الحكومة ولم تأخذها مأخذ الجد ولو كانت نفذت هذه الاستنتاجات لما وصلت الأمور لما هي عليه الآن من تفاقم للمشكلة، وما كانت هناك مشكلات في المواطنة خاصة في الشق الديني منها[2]

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] الملف القبطي و كيف تديرة الحكومة المصرية – تحقيق صحفي – جريدة الطريق والحق – عدد فبراير ٢٠٠٨

❖ وقال الناشط الحقوقي حافظ أبو سعدة (عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان والأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان) : لازال الملف القبطي يدار بشكل عشوائي، فهو غير واضح، فهو مرة امني ومرة صياحي ومرة بالتوترات. وأنا أرى أن هناك أشياء مهمة تحتاج إلي اتخاذ قرارات مباشرة وهي تطبيق القانون بشكل مباشر دون تمييز أواستثناء بدلا من قعدات المصاطب – على حد قوله – ومطلوب أيضا أن يشعر المواطن القبطي بالمساواة وعدم التمييز بناء دور العبادة وقوانين الأحوال الشخصية ... وعلى الحكومة أن تضمن تمثيلا حقيقيا للأقباط داخل البرلمان... وعليها أن تضع نظاما انتخابيا يسمح بنجاح الأقباط ... ولابد من الاهتمام بالملف القبطي بشكل جدي قبل أن يُستخدم للتأثير السلبي علي الوضع المصري الدولي [١].

❖ كما قال د.رفعت السعيد(عضو مجلس الشورى ورئيس حزب التجمع):

" المشكلة الحقيقة في إدارة الملف القبطي أن الحكومة تنكر من حيث المبدأ وجود مشكلة... " [٢]

****ادانات دولية متلاحقة لسجل حقوق الإنسان لمصر:**

من المضحك المبكي انه برغم الادانات الدولية لمصر في مجال حقوق الإنسان أن يخرج علينا المسؤلون الحكوميون من وقت لأخر بان هذه الادانات الدولية تمثل تدخلا في شئون مصر الداخلية وكان الحكومة لم توقع علي اتفاقيات دولية ملزمة في هذا الشأن والأغرب أن الحكومة تنفي هذه الادانات بحجة عدم وجود مشكلات أصلا، وفيما يلي أمثلة للادانات الدولية لسجل حقوق الإنسان في مصر خلال عام واحد (خلي بالك عام واحد فقط) :

❖ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن الحريات الدينية عام ٢٠٠٧: حيث أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي للحرية الدينية الدولية ٢٠٠٧ والذي يعده مكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع السابق

بالوزارة، وقد جاء في نص الملخص التنفيذي للتقرير الصادر في١٤ سبتمبر ٢٠٠٧ الأتي: هدف هذا التقرير هو توثيق أعمال الحكومات أي تلك الحكومات التي تقمع حرية التعبير الديني أو تضطهد المؤمنين الأبرياء، أو تتغاضى عن أعمال العنف ضد الأقليات الدينية. وقد أشارهذا النص إلى أن هناك فئة ثانية من الانتهاكات تحصل بسبب عداء الدول تجاه ديانات الأقليات أوالديانات غير المعترف بها، وتنفذ هذه الحكومات سياسات تهدف إلى مطالبة معتنقي الديانات بالتخلي عن دينهم أو إرغام أعضاء الفئات الدينية علي الفرار من البلاد أو ترهيب ومضايقة فئة دينية معينة. كما جاء بالنص: أما حماية الحرية الدينية فليست مجرد مسألة وجود قوانين جيدة مكتوبة، بل تتطلب عملا نشطا من قبل الحكومة على جميع المستويات للحيلولة دون وقوع الانتهاكات من قبل المسئولين الحكوميين أوغيرالحكوميين، ولتقديم المنتهكين إلي العدالة، ولتقديم تعويض لضحايا حين يكون ذلك مناسبا. وتتحمل الحكومات مسؤولية ضمان عدم قيام وكلائها بارتكاب الانتهاكات ضد الحرية الدينية وحماية الحرية الدينية بحكم القانون بطريقة تضمن عدم قيام الأفرادغير الحكوميين بقمع حقوق الآخري .وبالاضافه إلي ذلك يتعين علي الحكومات أن تشجع وجود بيئة يشيع فيها الاحترام والتسامح لجميع الناس ....، و يمارس أفراد الأقليات الدينية غير المسلمة المعترف بها رسميا من قبل الحكومة المصرية عبادتهم بدون مضايقة، إلا أن التقاليد وبعض أوجه القانون تميز ضد الأقليات الدينية، بمن فيهم المسيحيون وبصورة خاصة البهائيين ... عارضت الحكومة مرة أخرى تنفيذ أي تقدم فيما يخص الحرية الدينية بالنسبة للبهائيين ... واصلت الحكومة أيضا منع منح شهادات ميلاد و تراخيص زواج لأعضاء جماعة البهائية ." [1]

❖ رد مصر علي تقرير الحريات الدينية الاميريكية ٢٠٠٧ :

[1] موقع وزارة الخارجية الأمريكية

نددت مصر بتقرير الحريات الدينية الاميريكية و حذرت من التدخل في شؤنها الداخلية ، و قال حسام زكي المتحدث الرسمي للخارجية المصرية: " إنه بالرغم من أن العلاقات المصرية – الاميريكية علاقات واسعة ومتشبعة ، فأنها لا تعطي واشنطن حق التدخل ي الشئون الداخلية لمصر تحت أي ذريعة . موضحا أن المجتمع المصري يقوم علي سيادة القانون واستقلالية القضاء الذي يفصل في العاوي بتحرر كامل، وأن أساس تمتع المواطنين بحقوقهم في مصر هو مواطنتهم بصرف النظر عن دياناتهم أو عرقهم أو نوعهم، و ذلك وفق ما ينص عليه الدستور المصري. وأعرب زكي عن أسفه لان التقرير جاء علي غرار الأعوام السابقة حافلاً بالمغالطات سواء في منهجيته أو حتى في سرده للوقائع ... و شدد زكي على أن مصر تحترم جميع تعهداتها الدولية و تلتزم بما ترتبه من التزامات كما أنها تخضع تشريعاتها الوطنية لمراجعات دورية لتطويرها حتى تستجيب لأي متطلبات تطرأ على المجتمع المصري ..."[1] ، وتعقيبا على هذا التقرير أكد د. أكرام لمعي (أستاذ الاهوت المقارن) قائلا: انه من حق أي دولة أن تصدر تقارير مبنية على دراسات، و ليس من حق أي دولة استخدام تقاريرها سياسيا، مؤكدا على أن حل مشاكل مصر يجب أن تتم داخليا وبآلية محددة حيث قال في هذا الشأن: " أن الوقوف أمام هذه التقارير وغيرها لا يتم بمجرد الهجوم عليها لغوياً ! والقول بأن مصر لاتسمح لأحد أن يتدخل في أمورها الداخلية في الوقت ألذي فيه تتدخل كل الدول في كل الأمور الداخلية لكل الدول وذلك بسبب العولمة والفضائيات والشفافية ...الخ فلم يعد هناك شئ اسمه أمور داخلية أو خارجية، ولقد مضي هذا الزمن، وعجلة الزمن لن تعود إلي الوراء ، ولاشك انك تذكر عزيزي القارئ في بداية التسعينات عندما عقد مؤتمر المرآة في مصر ووقعت مصر على قرار المؤتمر التي ترفض انتهاك حقوق المرآة و أثناء انعقاد المؤتمر وحديث شيخ الأزهر عن المرآة، عرضت المحطة الفضائية (C.N.N) فيلما مصورا لعملية ختان

---

[1] وسائل الأعلام المصرية

لطفلة مصرية بأحد الأحياء الشعبية في مصر، فهل بعد ذلك نتحدث ونـشجب التدخل في الأمور الداخلية ؟! إنما يجب علينا أن تقوم كدولة وشـعب ونحـل مشاكلنا داخليا ، بمعني أن نعترف بأن هناك مشاكل في مصر بداية من عـدم تطبيق الديموقراطية بشكل كامل ، وأن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان، وهناك احتقانا طائفيا واضحا للعيان ، ومعظم هذه الأمور لا يمكن حلها بسهولة ودون ضحية وليس تجاوبا مع التقارير الخارجية ولكن مع الاحتياج الوطني الداخلي ، فالوطن يحتاج إلى أن يكون وحدة واحدة وغير منقسم على ذاته وان يـشعر كل مواطن بكرامته ... " [١]

٢ – البرلمان الأوروبي يـدين سـجل حقـوق الإنـسان فـي مـصر (٢٠٠٨/١/٩) : ونظرا لأن الحكومة المصرية لا تعنيها الحريات الدينية في الأساس و تنكر هذه الحريات على الأقليات الدينية بها ، وتصر علـى عـدم اتخاذ خطوات وطنية جادة تصون وحدة الوطن ، جاء قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في مصر في(٩/١ /٢٠٠٨)، ليصف أن هناك تـدهورا دراميا في أوضاع حقوق الإنسان في مصر، ووصف أتباع الديانات الأخرى: الأقلية كالأقباط والبهائيين والشيعة والقرآنيين بأنهم مـازالوا مقيـدين بـسبب ممارسات عزل طائفي وبسبب التعصب الديني وقد طالب القرار تقديم دعـم قوي للحريات الأكاديمية وحرية وسائل الأعلام والحرية الدينية، ووضع حـد التمييز بين المواطنين على أساس جنسهم أو دينهم أو عـرقهم أو أي أسـاس آخر، ويكون كل ذلك ضحية ورقة العمل المشتركة بين الاتحـاد الأوروبـي ومصر كما أعرب البرلمان عن القلق البالغ إزاء تنامي دور التعصب الـديني في المنطقة، كما طالب أيضا أبلاغ الرئيس المصري بتمريـر هـذا القـرار للمجلس والمفوضية والحكومات

---

[1] ملاحظات على تقرير اللجنة الأمريكية للحريات د. إكرام لمعي – مقال – جريدة الطريق والحق – اكتوبر ٢٠٠٧

وبرلمانات الدول الأعضاء ودول حوض البحر المتوسط التي وقعت على اتفاقية برشلونة وإلي رئيس الاتحاد الاورومتوسطي[1]. وبرغم صدور قرار البرلماني الأوروبي بإدانة الحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان إلا أن تغيرا – ولو طفيفا – لم يحدث في لهجتها الهجوميةعلى مثل هذا النوع من الإدانات، بل استمرت،في نفس النهج السابق بحجة أن مثل هذه الادانات تعد تدخلا سافراً في شئون مصرالداخلية!! وكأنه أصابها داء التعامي عن الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيعها على عقود الشراكة مع البرلمان الأوروبي!! هل يعلم المواطن المصري المطحون حجم المعونات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمصر؟ وهل يعلم أن هذه الأموال كان الغرض منها هو رفع مستوى معيشة المواطن المصري، حتى لا يتعرض لأخطار جسيمة في سبيل حصوله على رغيف الخبز – هل تتذكركم عدد قتلي طوابير المخابز؟! إن الذي لا يعرفه المواطن البسيط أن حجم المعونات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمصر قد بلغت ألف وسبعة وثلاثون مليون يورو (١٠٣٧مليون يورو) من عام ١٩٩٥ إلي عام ٢٠٠٤، وقد صرفت للأغراض التالية:

- ٢٥٠ مليون يورو خصصت لتحديث الصناعة المصرية
- ١٥ مليون يورو لتحسين الدور التنظيمي للبنك المركزي المصري.
- ٨٠ مليون يورو لتطوير التعليم
- ١١٠ مليون يورو لإصلاح قطاع الصحة
- ١٥٥ مليون يورو للصندوق الاجتماعي للتنمية لمساعدة المشروعات الصغيرة ،
- ٩٣ مليون يورو لدعم الصناعات وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغيرة

تجدر الإشارة أيضا إلي أن بنك الاستثمار الأوروبي كان قد أعطي مصر قرضا قيمتة ١٥٤٠مليون يورو من عام ١٩٩٥ – عام ٢٠٠٤[2]. وقد نصت المادة (١) من اتفاقية الشراكة الأوروبية علي الآتي : " تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوزانة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون والمساهمة في التنميةالاقتصادية في

---

1 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

2 موقع المفزضية الاوروبية على شبكة الانترنت : WWW.delgation.org

مصر وتهيئة الظروف للتحرير المضطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال".لقد كنا نتوقع من الحكومة المصرية أن تعترف بأن هناك انتهاكات بالفعل تحدث في مصر دون غض البصر عنها بدلا من الهجوم الشرس على قرار البرلمان الأوروبي، و كنت آمل بحذرأن تتخذ الحكومة المصرية الحوار منهجاً وسبيلاً للتعامل مع هذه القرارات، بدلا من أساليب الشجب والاستنكار واللعب بعواطف البسطاء التي وأن صدقها الشعب البسيط الذي لا يعرف الحقائق بعض الوقت فأنه سوف لا يصدقها كل الوقت .

٣ – التقرير العالمي لهيومان رايتس ووتش Human Rights Watch 2008 يدين السجل المصري في مجال حقوق الإنسان :

تناول هذا التقرير أوضاع حقوق الإنسان في أكثر من ٧٥ دولة، وقد غطى التقرير أوضاع حقوق الإنسان في ١٣ دولة عربية في الشرق الأوسط، وعن أوضاع حقوق الإنسان في مصر أشار التقرير إلي الأتي : صعدت مصر من الهجمات علي المعارضة السياسية في ٢٠٠٧، وفي مارس/ آذار دعمت الحكومة المصرية قانون الطوارئ بإدخال تعديلات على الدستور ، وإدخال أساس مستمر للاحتجاز التعسفي و محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة، واعتقلت الحكومة الآلاف من أعضاء جماعة الأخوان المسلمين، وحاكمت بعض القيادات من الأعضاء في محاكم عسكرية، كما اتهمت الصحفيين وأصحاب المدونات الذين انتقدوا انتهاكات حقوق الإنسان، وقامت بإغلاق منظمات حقوقية ومنظمات خاصة بحقوق العمال [١] .وبخصوص ملاحقة المعارضين السياسيين تجدر الإشارة إلى كم الهجوم الذي تعرض له د.سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، والذي تعرض لحملة سافرة تتهمه بالعمالة والتخابر لصالح اميريكا، والإساءة لسمعة مصر في الخارج وإشاعة أخبار كاذبة،وذلك كله لأنه أبدى رأيا في أمور تخص وطنه!، وتجدر الإشارة أيضا إلي أن المحاكم المصرية كانت قد برأت سعد الدين إبراهيم من التهم المنسوبة إليه، حيث جاء في حيثيات الحكم: إن المقالات التي تم نشرها كانت

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان : www.hrinfo.net

تهدف للطعن في ذمة د.سعد الدين إبراهيم (المدعي) العلمية والأخلاقية والمالية والوطنية، مما الحق به ضررا أدبيا جراء التعريض لسمعته والحط من قدره رغم كونه من الشخصيات العامة، وله أفكاره التي تُنشر في وسائل الأعلام المختلفة[1].

وكان د. سعد الدين إبراهيم كان قد أشار في مؤتمر إعلامي- كان قد عقده مركز ابن خلدون- متحدثا من قطر: "النظام يريد أن يبقي المعارضين في حالة رعب، ويريد أن يفسد على الناس حياتهم، ويجعل مني مثل لترويع الآخرين ، مؤكداً على أن النظام يعد بالإصلاح ولكنه لا ينفذ وعوده ... وفي ظل الأحكام العرفية وقانون الطوارئ يمكن للنظام أن يحبسني ويتحفظ على حين وصولي لأرض مصر التي أحبها، وقد طالب سعد الدين بمحاكمته شعبياً من خلال استجوابه ومحاكمته في مجلس الشعب"[2]. وأنني هنا أتساءل: هل سعد الدين إبراهيم فقط هو القضية الكبرى التي يجب أن تتصدى لها الحكومة بأجهزتها ..؟! وهل سعد الدين إبراهيم أيضا هو الخطر الأوحد الذي يواجه مصر وليس هناك أي مشاكل أخرى مصيرية تواجه الدولة المصرية سواه ؟!

٤ – تقرير وزارة الخارجية الأمريكي ٢٠٠٨ يدين الحكومة المصرية:

انتقد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية في جزء منه أوضاع حقوق الإنسان في مصر. وتعليقا على التقرير قال المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية د. حسام زكي: " الموقف المصري هوموقف مبدئي واضح لا مساومة فيه، وهو ينسحب على التقرير الأمريكي بنفس القدر الذي رفضت به مصر نهج البرلمان الأوروبي في التعامل مع مصر في ذات الموضوع، ومصر تنظر إلى تلك الملاحظات باعتبارها مساع من تلك الإطراف لتحقيق نقاط على المستوى الداخلي لها، وبالتالي فهي غير معنية بتناولها بشكل تفصيلي أو التعليق عليها بشكل موضوعي، وأن التعهدات المصرية الدولية في مجال حقوق الإنسان هي المصدر الوحيد لالتزاماتنا الدولية "

---

[1] مجلة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العالم العربي – عدد مارس ٢٠٠٨ – مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .

[2] نفس المرجع السابق

٥ – لجنة الحريات الدينية بالكونجرس الاميريكي تنتقد الحكومة المصرية وتؤكد استمرار وضع مصر على قائمة المراقبة:

انتقدت لجنة الحريات الدينية بالكونجرس الاميركي في تقريرها الصادر في مايو٢٠٠٨ وضع الحريات الدينية في مصر مؤكده على استمرار وضع مصر على قائمة المراقبة مع عدد من الدول مثل أفغانستان وبنجلاديش وبيلاروسيا وكوبا واندونيسيا ونيجيريا، وقالت اللجنة: " أن وضع الحريات الدينية في مثل هذه الدول تحتاج إلي مراقبه، وأعربت اللجنة في تقريرها السنوي العاشر عن قلقها إزاء التجاوزات الخطيرة والانتهاكات مشيرة إلي أن هذه الحكومات لم توقف قمع الحريات الدينية، كما أنها فشلت في معاقبة المسئولين عن هذه الانتهاكات، وحثت اللجنة الإدارة الأمريكية على إعطاء اهتمام خاص للوضع السيئ للحريات الدينية في هذه الدول وقالت: إذ لم تتم معالجة تلك الانتهاكات قد تتدهور الحالة مما يتطلب وضع هذه الدول على قائمة الدول المثيرة للقلق، وأشارت اللجنة لان هناك انتهاكات خطيرة مازالت تمارس ضد المسيحيين الأرثوذكس واليهود والبهائيين وبعض الأقليات المسلمة الذين يتعرضون لهجمات بدوافع دينية " [1]. والمفجع أن نغمة الهجوم في الرد على هذه القرارات مازالت مستمرة وهو ما يوحي بعجز الحكومة المصرية عن مواجهة الواقع بكل جرأه وشجاعة حتى يمكن الوصول إلي حلول لهذا الواقع السيئ، ومن المؤسف أن كان رد وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط على هذا التقرير كالأتي: " أن مصر لا تهتم بتقرير لجنة الحريات الدينية في الكونجرس الأمريكي حول الحرية الدينية في مصر، وقال أبو الغيط في ختام أعمال الدورة السابعة للجنة المصرية البحرينية العليا المشتركة: أن مصر لا تستمع سوى للصوت المصري ولا يحكمها ألا الضمير المصري" [٢]. و أنني هنا اسأل سيادته: لقد بُحت الأصوات الوطنية المصرية من كثرة المطالبة بالحريات الدينية ومعظم هذه الأصوات أصوات وطنية مسلمة ومع ذلك لماذا لا تحرك الحكومة ساكنا لإعطاء

[1] صحيفة المصري اليوم – ٦ مايو ٢٠٠٨

[2] جريدة الوفد – ٥ مايو ٢٠٠٨

الأقليات الدينية المصرية حقوقها؟ وهل الضمير المصري يرضى بتهميش وترويع وإقصاء الأقليات الدينية المصرية ؟

٦ – منظمة العفو الدولية تنتقد انتهاك حرية الاعتقاد والتعبير في مصر:

حيث انتقدت منظمة العفو الدولية انتهاك الحكومة المصرية لحرية الاعتقاد والتعبير وذلك في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨. أنني أوجه رسالة للحكومة المصرية و للحزب الوطني الحاكم تحديداً أن يدرك في أجندة أمانه السياسات بالحزب هموم الأقليات الدينية في مصر حتى لا يتهم العالم الحزب بأنه لا يعترف بالمواطنة الكاملة للأقليات الدينية المصرية أو بمعنى أدق خصخص المواطنة ، فنحن نشعر كمسيحيين مصريين أن المواطنة التي ينادى بها الحزب مرجعيتها دينية .

الفصل الرابع

خيارات .. لحل مشاكل الأقليات في مصر !!

في عموده الرائع بجريدة الأهرام وتحت عنوان (مواقف) قال الأستاذ الكبير أنيس منصور: " لا تدخل المعركة إلا إذا كان النصر مفيداً " ! وليس من شك في أن بداية معركة حصار الأقليات الدينية في مصر في العصر الحديث، والأقلية المسيحية تحديدا كان بتمرير المادة الثانية في الدستور، حيث تشير الظروف والملابسات أن النوايا كانت مُبيتةلإقحام الدين في الدستور بغية الاستعلاء الديني ومحاصرة الأقليات الدينية، واستحضاردولة الخلافة الإسلامية من جديد !! لقد كانت هذه المادة ولا تزال هي الدافع القوي والمحفز الجوهري لتبرير كافة أشكال العنف والقهروالتمييز والإقصاء ضد الأقليات الدينية، وخاصة الأقلية المسيحية في شتى مجالات الحياة في مصر،كما كانت هذه المادة ولا تزال أيضاً بمثابة وقود التطرف وأكسجين التعصب . وأقولها من جهة الوطن والإسلام والمسلمين،أن هذه المادة تشكل خطراً على الإسلام وصورته وتعاليمه السمحة، وفي نفس الوقت تمثل خطراً شديداً على مستقبل مصر . لقد خسر الإسلام كثيرا لإقحامه في مادة دستورية، حيث أن الدستور من صنع الناس ، وهو قابل للفساد ، قابل للتغيير، أما الأديان السماوية ليست مواد من صنع الناس وهي أيضا غير قابلة للفساد .. إن إدخال الدين في اللعبة السياسية يعد بمثابة متاجرة بالدين لأغراض ومطامع ومكاسب لا علاقة لها بالدين،كما أنها متاجرة بجهل الناس وابتزاز لمشاعرهم الدينية بطريقة تخدم أغراض ونوايا مشبوهة لاعلاقة للإسلام بها.

** التحول من الإسلام للكفر – خلي من كلمة الكفر –مُباح بالإسلام ومحظور بالدستور!!:

لقد خلق الله الإنسان وميزه بالعقل وفضله على باقي المخلوقات تفضيلاً ، وأودعه كذلك إرادة حرة ، ولم ولن يحدث أن الله جل جلاله قد اجبر إنسان على الأيمان به قهراً وقسراً ، وإلا كان الناس جميعا على دين واحد ، قد اجبرهم الله على الدخول فيه!!! ولكن الله تعالى ترك الإنسان حراً يختار ما يراه مناسبا له وما يرتاح إليه ضميره ويطمئن له قلبه من الأديان والعقائد والأعمال وحسابه على الله وحده .

وقد وضع القرآن حرية العقيدة في منزلة عظيمة ومكانة جليلة لا يشوبها غموض أو تضارب أو التباس أو لف ودوران حيث يقول :" من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" ويقول أيضا : "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " ويخاطب النبي(ص) قائلا : " أفانت تكره الناس على أن يكونوا مؤمنين " وأيضاً:" لست عليهم بمسيطر" وإنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء " ومن هنا يتثبت لنا أن الإسلام لا يجبر أحداً على الدخول فيه، كما أنه لا يجبر المسلم على البقاء فيه ، متى أراد التحول عنه بإرادته الحرة، حتى لو كان هذا التحول إلي دين الكفر !! لان الإرادة هنا هي شأن خاص بالمتحول نفسه، وليس لأي سلطة أرضية أيا كانت إرغامه على دين ما تحت أي حجة حيث أنه :" لا إكراه في الدين " فالقاعدة هي أن يختار الإنسان دينة ، وليس أن يختار له أحد- أيا كان - دينه!! كما يحدث في مصر في بعض الحالات التي سبق وأشرنا إليها في فصول سابقة !!! إن الذين يختارون للناس عقائدهم أويفرضونها عليهم بالقانون الأرضي بحجة خدمة الدين وطلباً للكثرة إنما يسيئون لدينهم بقصد أو دون قصد، لأنهم ينتزعون لأنفسهم حقا إلهياً وهو حق الهداية " و لكن الله يهدي من يشاء " ، " اهدنا الصراط المستقيم " كما يتعدون على حق الله المطلق في الثواب والعقاب الناجمين عن مسلك الإرادة و حرية الاختيار !! وإنني هنا أسأل : هل تحول القائمون على شئون الدولة إلي آلهة؟!!! .. أنهم يختارون للناس دينهم في المحاكم ، و ينتزعون الأطفال من حضانة أمهاتهم لينضموا لوالدهم الذي اشهر إسلامه ويغيرون لهؤلاء الأطفال أسمائهم إلي أسماء إسلامية، حتى لا يحدث لهم الضرر المتمثل في ذهابهم للكنائس أوأكل لحم الخنزير !!! - أنهم يعتبرون المسيحية ضرراً - وخروجا على النظام العام للمجتمع وكذلك خروجا على الآداب العامة !!! و من هنا فقد أدى صبغ الدستور بصبغة دينية إلي صبغ الدين بصبغة دنيوية!! وهنا مكمن الخطر على جوهر الإسلام الصحيح . ربما يتسأل سائل : ولكن القرآن يقول : " الدين عند الله الإسلام " وهنا أقول لو كان الأمر كذلك فان هذا ليس مبررا لاعتناق الفرد له،وحسابه على الله في النهاية ، فلماذا يخاف البعض وترتعش فرائصهم وتصيبهم رعدة عند المطالبة بالحرية الدينية ؟!! هل يخافون أن ينصرف الناس عن دينهم ؟!! فالأديان السماوية لا يضرها شيئاً إذا تحول الناس عنها

إلي دين آخر،فالعبرة ليست بالكمية بل بالكيفية والإخلاص القلبي، فالله يريد " الذين أخلصوا له الدين" أما الذين لا يريدون هذا الدين حتى ولو كان ديناً سماوياً فان ضلالهم فيكون علي أنفسهم " من آمن فلنفسه ومن ضل فانه يضل عليها " أن الذين يجبرون الناس علي البقاء في دين لا يريدونه بحجة الخوف على هذا الدين إنما يبرهنون للعالم على ضعف وهشاشة هذا الدين ! ويؤكدون للناس على أن الأديان السماوية تحميها القوانين الوضعية والأذرع البشرية ، فالله لا ينظر للكثرة بل للقلوب المخلصة:" كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله " ومن هنا أقول أن الإسلام رفع حرية الاعتقاد إلي أعلى منزله،ولكن القائمون على إدارة هذا البلد هبطوا بهذه الحرية إلى ادنى منزله، وتخيلوا – خطأ – أن الدين تحميه مادة وضعية لم يوح بها الله إلى المشرع وهي المادة الثانية،الأمر الذي يجعلني أكاد اجزم بأن هذه المادة الوضعية ليست في صالح المسلمين.ففي قضية المتنصر محمد حجازي قامت الدنيا ولم تقعد لأنه أراد أن يتحول من الإسلام إلى دين سماوي آخر وهو المسيحية،معلنا ذلك على الملأ برفع أول قضية في تاريخ مصر لتسجيل ديانتة المسيحية في الأوراق الرسمية للدولة،التي رفضت بدورها هذه الدعوى .. إن الذي يتأمل في حيثيات حكم المحكمة في قضية محمد حجازي،يرى هناك تناقضات عجيبة وتعديات سافرة على المسيحية بطريقة غير مباشرة، حيث تعتبر الدخول في المسيحية نوع من هوى النفس و خروج على النظام العام و الآداب الاجتماعية . يذكر أنه كان قد جاء في حيثيات حكم محكمة القضاء الاداري بالجلسة المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ يناير ٢٠٠٨ برئاسة السيد الأستاذ محمد أحمد الحسيني وعضوية السيدين المستشارين أحمد محمد الشاذلي ومجدي محمود العجرودي وبحضور السيد الأستاذ المستشار أحمد عبد الفتاح و سكرتارية السيد سامي عبد الله مايلي : " ... و من حيث أن الحاضرين عن المدعي بموجب التوكيل الرسمي العام ٤٠٤٨ في ٢٠٠٧/٩/٢٠ قد قرر بترك الخصومة في الجلسة الأخيرة دون توكيل خاص يمنحه حق الترك بصفته وكيلا عن المدعي،وخاصة وأن طلبه ترك الخصومة قد عزاه إلى عيب شكلي في صحيفة الدعوى وهو ما قضت المحكمة سلفا ببراءة صحيفة الدعوى منه،هذا فضلا عن أن الخصومة في دعوى الإلغاء متصلة اتصالا وثيقا بالنظام العام،ويغدو ادعاء

التنازل عنها لسبب واه محض وسيلة للنيل من النظام العام التي تعلواعتباراته حتـى على هوى المدعي وإرادته خاصة وأن رافع الدعوى

(ابتداء ممدوح نخلة المحامي...) ومن حيث انه عن شكل الدعوى فأن المادة (١) من دستور جمهورية مصر العربية تنص على : (جمهورية مصر العربيـة دولـة نظامها ديموقراطي يقوم على أساس المواطنة ...) و تنص المادة (٢) من الدستور على أن : (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسـمية ومبـادئ الـشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) وتنص المادة (٤٠) من الدستور على : (تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية) كما تنص المادة (١٥١) من الدستور على أن:(رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلـس الـشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليهـا ونشرها وفقا للأوضاع المقررة ...) وتنص المادة (٤٧) من القـانون رقـم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية على أنه : (لا يجوز إجـراء أي تغييـر أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة) ... و تـنص المادة (١٨) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتهـا الجمعيـة العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/ ١٩٩٦ والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية على أن :

١ – لكل فرد الحق في حرية الفكر والتعبير والديانة ويشمل هذا الحق حريتـه فـي الانتماء إلى احد الأديان أو العقائد باختياره

٢ – لا يجوز إخضاع احد لإكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء إلـى احـد الأديان أو العقائد التي يختارها .

وتنص المادة (١) وحيدة من قرار رئيس جمهورية مـصر العربيـة رقـم ٥٣٦ لسنة١٩٨١ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية للحقـوق المدنيـة والـسياسية فـي ١٩٦٦/١٢/١٦ والتي وقعت عليها مصر بتاريخ ٤ / ٨ / ١٩٦٧ : (مع الأخذ في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وبعدم تعارضها معها،ذلك مـع الـتحفظ بـشأن التصديق) ... ومن حيث انه جُرم الارتداد عن الإسلام قديم قدم الدعوة إلى الإسلام

،وأن المرتدين عن جهل أو ميل في الهوى تشعبوا إما إلى إنكار الإسلام كدين سماوي أو عبادة دين أخر وإتباع لبعض الأدعياء وإنكار لركن من أركان الإسلام وجميعهم واقعون في حمأة الخروج على أحكام الدين الخاتم الحنيف ... وإذ خلت التشريعات المصرية من نص صريح يحدد هذه الجريمة (الارتداد) فعلا وعقابا فأن القاضي الإداري حال مباشرته لدوره الدستوري والتشريعي بالفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بما يدعيه المرتد حقا له،لا يقف انتظارا لفتوى تصدر من رجل دين أو مؤسسة دينية مهما كان قدرها الديني،وإنما عليه واجب الالتحاف بالنظام العام الذي يدميه النيل من دين الوطن الرسمي الذي استقر في وجدان اغلبيه الشعب المصري على إثم الخروج على أحكامه وجرم الارتداد عنه خاصة وإذا تقدم المرتد إلى الإدارة طالبا إقراره على سوء فعله وفاسد هواه ... ولا خلاف على أن الأديان السماوية لم تنزل على الناس جملة واحدة بحيث يختار كل فرد ما يعتقده أو يعدل عنه إلى ما يخالفه متى شاء دون ضابط ،وقد نزلت الأديان بترتيب زمني له دلالاته البالغة في منحى التغيير الذي يقره الله سبحانه وتعالى حيث أنزلت اليهودية ثم تبعتها المسيحية واختتمت بالإسلام،ومن يعتقد باليهودية مدعو إلى اعتناق المسيحية اللاحقة لها ... ومن يعتنق المسيحية مدعو لاعتناق الإسلام (خاتم الأديان) والعكس في جميع الحالات غير صحيح بمراد الله في ترتيب نزول دياناته السماوية وبما يتفق مع النظام العام والآداب العامة في مصر ، ولا خلاف على أن ضبط هذه المسائل سواء من لدن أجهزة الدولة أو القضاء تسييرا لأمور الدولة فيما يعرض عليه من أنزعة يستدعي وضع قواعد موضوعية تقوم على ما ورد في الشريعة الإسلامية من أحكام ... أما المسلم الذي ارتضى بإرادته الإسلام أو من عاش الإسلام ووقر في ضميره فأنه طبقا لأحكام الآيات البينات السالف ذكرها يمتنع عليه الخروج على الإسلام متلاعبا بهذا الدين الحنيف باعدا ذاته عن الهدى ومنزلقا في هوى نفسه ... ولا يرخص للمرتد أن يسخرأجهزة الدولة لتقره على سوء مسلكه وانحراف هواه لما يمثله من إشاعة الفتنة بين المسلمين ... فلهذه حكمت المحكمة بقبول تدخل الخصوم المتدخلين والجهة الإدارية ، وبعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري وألزمت المدعي المصروفات " . وقد حملت دعوى المتنصر محمد احمد عبده حجازي رقم

٣٥٦٤٧ لسنة ٦١ ق . وتعقيبا على حيثيات المحكمة أسأل:هل يعد خروج المسلم إلى دين سماوي أخر بمثابة انحراف هوى وسوء مسلك وُبعد عن الهدى؟! وبخصوص ما أشارت إليه المحكمة المفعمة بالأيمان في تدبير نزول الديانات السماوية بحيث يكون اليهودي مدعو للمسيحية ، والمسيحي مدعو لاعتناق الإسلام أود أن اسأل أيضا : هل البوذي أو المجوسي أو عبدة القمر والبقر لابد أن يؤمنوا باليهودية ثم المسيحية ثم الإسلام أخيرا ؟ !! فالقول بالترتيب الذي أتت به المحكمة الموقرة ضد الحرية بمفهومها الواسع والتي ميز الله بها عباده والتي سوف يحاسبهم عليها وحده سبحانه ! كما أن هذا القول يعنى أن الحرية في الإسلام وحيدة الاتجاه والمسار ! وأين هذه الحرية من قول القرآن الكريم :" ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولا يزالون مختلفين"وأيضا "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر " وكذلك " من اهتدى فلنفسه ومن ضل يضل عليها " لقد رأت المحكمة أن خروج المدعي من الإسلام إلى المسيحية تلاعبا بالدين وانزلاقا في الهوى وسوءا في المسلك! – الا يذكرك ذلك بأذدراء الأديان –؟!!هل ياتى اليوم الذي يمكن أن يدرس فيه طالب الحقوق الشريعة المسيحية (وليحكم أهل الإنجيل بما انزل الله فيه) كما يدرس الطالب الشريعة الإسلامية في كليات الحقوق عملا بمبدأ المواطنة الذي نص عليه الدستور في مادته الأولى ، أم هل من الأفضل أن يكون الدستور لا يستند إلى شريعة محددة بالذات بل يستند إلى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مع الأخذ في الاعتبار أن يستلهم الروح المشتركة والفضائل التي تنادى بها جميع الأديان ؟! .

** التبشير والتنصير مُجرمان في مصر :

من الأمور العجيبة والمثيرة للقلق أن التبشير والتنصير محظورين في مصر بل في معظم البلدان العربية وكأنهما يهددان الإسلام حيث يعتبر التبشير من الموبقات ومن يقوم بهذا العمل يقاوم بمنظومة متكاملة من المطاردات والملاحقات الأمنية و..... الخ . والسؤال هنا هل يدرك هؤلاء المطاردون للتبشير في مصر أن التبشير بالمسيح مباحا بالإسلام ومحظورا وفقا لأرائهم ، حيث يقول القرآن الكريم:" إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسي أبن مريم ..." فمن

يعمل فكره في هذه الآية الكريمة سوف يجد أن الذي بشر بالمسيح ليسوا بشرا ولا ملائكة ولا رسلا بل الله نفسه سبحانه !!!!!! فلم يقل القرآن الكريم:نحن الملائكة يا مريم نبشرك بالمسيح عيسى أبن مريم !!! وبالتالي فإذا كان الله جل جلاله وتعالت قدرته بشر بالمسيح،فلماذا تقاوم الدولة أرادة الله ؟!!!! لقد وصلت ملاحقه الأمن المصري للتنصير والتبشير إلي درجة سحب جنسية وجواز سفر مواطن مصري وطني مسلم وحاصل على العالمية في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر لمجرد أن تردد على الكنيسة المصرية في اليونان فأتهمه الأمن بالتنصير بحجة تردده على الكنيسة في الأعياد حيث سمع الأمن أنه تنصر[1]٠انني اطمح ان تكون هناك دراسة جادة في مصر تبرز مشاكل المتنصرين المصريين،ومشاكلهم ومعاناتهم وأعدادهم ،وآمل أيضا أن يطالب المتنصرون المصريون بحقوقهم المشروعة بصوت عال ويطرقون كل الطرق والوسائل الشرعية وصولا لحقهم في الاعتقاد لأنه ليس أحد يقدر أن يوصل لهم هذا الحق إلا إذا كانوا داخل معادلة المطالبة بالحقوق.واطالب الكنيسة المصرية ان تتمسك بحقها في التبشير بالمسيحية،ولا تتنصل ابدا من هذا الحق كما يحدث في وسائل الإعلام.

**** من يحل مشاكل الأقليات الدينية في مصر؟:**

في ظل الأوضاع المثيرة للقلق التي تمر بها الأقليات الدينية المصرية، على وجه الخصوص الأقلية المسيحية المصرية، يتبادر إلى الذهن هذا التساؤل: من المنوط به حل مشاكل الأقليات المصرية ؟؟وذلك بعد أن رفعت الحكومة المصرية يدها عن هذا الملف وتبعها في ذلك النهج البرلمان الذي لم يشعر المسيحيون المصريون وغيرهم من الأقليات المصرية يوما أنه يعبر عنهم ! .. والذي يحلل بدقة السؤال السابق يشعر للوهلة الأولى أن تطورا كبيرا قد طرأ على تناول ملف الأقليات المصرية حيث يعكس التساؤل حجم ووضع وخطورة المشكلة،حيث أنك تلحظ أن السؤال لا يتناول كيفية طرح حلول لقضايا الأقليات ، ولكنه تجاوز هذا الطرح إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير بالانتقال من كيفية الحل إلى من الذي يحل هذه

[1] أمن الدولة يسحب جنسيتي لأنني ألتزمت بالوحدة الوطنية – المصدر : جماعة مصريون ضد التمييز الديني

المشكلات، فالحلول التي قدمها المفكرون الوطنيون المصريون كثيرة جدا ولكن الكارثة أن الحكومة المصرية لم تلتفت لها ، فكان مصيرها سلة المهملات!ولعل هذا الاستهتار بملف الأقليات من قبل الحكومة المصرية والبرلمان يثير كثيرا من الظن ويدفع كل مصري حر إلى هذا التساؤل :ما الذي تستفيدة الحكومة المصرية وبرلمانها من إهدار حقوق الأقليات ؟ ولمصلحة من ؟إن الخيار الوحيد والمفيد لحل مشاكل الأقليات في مصر هو أن تسد الحكومة وبرلمانها كل المنافذ حتى لا يمكن تدويل هذا الملف.لكي يحل في النهاية على أرضية مصرية بحتة ،وأشيرعلى الحزب الوطني الحاكم أن يراجع نفسه ويعيد حساباته بشأن المادة الثانية من الدستور المصري،والتي ثبت فشلها في التعامل مع حقوق الأقليات الدينية الأخرى،فهذه المادة كرست الطائفية والتمييز واستعلاء الأغلبية على الأقلية،وهذا الأمر جد خطير،لأنه منذ إدخال هذه المادة في الدستور المصري بدأت المفردات والمظاهر والحوادث الطائفية تتفشى في المجتمع المصري مما أدى إلى حدوث انقسام داخلي بين المصريين وهذا الأمر يُعد مقدمة للتقسيم الذي يصب في صالح مخططات خارجية تتربص بمصرنا الدوائر .. ومن هنا فعلى لجنة السياسات بالحزب الحاكم أن تتخذ زمام المبادرة بالمطالبة بتعديل أو إلغاء المادة الثانية من الدستور لإعادة مصر إلى وضعها الصحيح ، حيث أن هذه المادة ثبت تأثيرها السيئ على صورة الإسلام والمسلمين والوطن .. فالإسلام ليس مكانه الدستور،كما إنه ليس من اللائق الخوف على الإسلام إذا عدلت هذه المادة أو ألغيت .. لقد ألحقت هذه المادة ضررا بالغا بحق المواطنة بالنسبة للأقليات الدينية،حيث جعلت مواطنة هذه الأقليات منقوصة .. ويمكن القول بأن إدراج مادة المواطنة في الدستور هي خطوة على الطريق لتحقيق المواطنة الكاملة للأقليات التي لم ولن تتحقق أبدا في ظل الإبقاء على المادة الثانية. لقد جعلت هذه المادة أيضا الحزب الحاكم هو الحزب الديني الشرعي الوحيد في مصر.. فهو ينافس التيارات المحظورة في الإبقاء على هذه المادة كما إنه يرجع في كل صغيرة وكبيرة إلى المؤسسة الدينية – الأزهر– لمعرفة رأيها في شرعية وعدم شرعية السياسات والقرارات التي يتخذها – هل فهم أحد الآن لماذا يرفض الحزب الوطني تأسيس أي حزب على أساس ديني ؟!!! – أن وجود هذه المادة سوف

يتصادم بقوة مع المناخ العالمي لحقوق الإنسان وسوف يتعارض كذلك مع التوجه العالمي السائد في المنظومة العالمية ، الأمر الذي سيكون له مردود بالغ الخطورة على المستقبل السياسي والاقتصادي لمصر.فلماذا يصر المسئولون المفعمون بالإيمان على عدم المساس بالمادة الثانية من الدستور، وفي نفس الوقت نجد مساسا صارخا بحقوق المواطنين وتفشي صارخ للفساد والرشوة والمحسوبية والفقروالبطالة والعنوسة والأمية وبيع الفتيات المصريات لأثرياء عرب، وارتفاع معدلات الطلاق والزواج العرفي والاغتصاب الجماعي !!! وهجرة العقول المصرية والعلماء المصريون الذين يبلغ عددهم أكثر من مليون عالم من بينهم ٦٢٠ عالماً في علوم نادرة منهم ٩٤ عالما متميزاً في الهندسة النووية ، ٢٦ عالماً في الفيزياء الذرية، ٧٢ عالماً في استخدامات الليزر وفي الالكترونيات والميكروبروسيسور ، ٤٨ في كيمياء البوليمرات ، إضافة إلي ٢٥ في علوم الفلك و الفضاء و ٢٢ في علوم الجيولوجيا والأرض بخلاف ٢٤٠ في تخصصات نادرة [1]... فالمناخ الأصولي المتخلف الذي تعيشه مصر أجهض التفكير والبحث العلمي،هذا ما أكدته دراسة صادرة عن جامعة الدول العربية حيث أشارت إلى أن ٥٤ % من الطلاب المصريين الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدهم ، وإن ٣٤% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا من العرب منهم ١٠ % مصريين،كما أن هناك ٧٥ % من الكفاءات العربية موجودة في ثلاث دول هي أمريكا وبريطانيا وكندا ومنهم ٣٥% مصريين !! وقد أكدت دراسة صادرة عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية على أن هروب العلماء نتج عنه خسائر مادية تصل إلى ٥٠ مليار دولار في مصر!!! هل تعلم عزيزي القارئ أن حجم الأنفاق على البحث العلمي في مصر وصل إلى ٣٠٠مليون جنية !!! بينما وصل في إسرائيل إلي ١٣مليار دولار،وأمريكا ١٢٢,٥ مليار دولار، وقد أكد تقرير صادر عن مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة الصادر في ٢٠٠٦ إلى أن الاستبداد السياسي ونظم التعليم الفاشلة وراء هجرة العقول المصرية وأن عدد الكفاءات المصرية المهاجرة بلغ ٨٢٤٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣!!! ألم تعلم حكومتنا المفعمة

[1] دراسة صادرة عن أكاديمية البحث العلمي في مصر عام ٢٠٠٦

بالأيمان أن حجم الفساد في مصر يبلـــغ ٥ – ٧ مليـــار دولار ســنوياً ؟!!! لقــد أجهضت المادة الثانية المشروع العلمي والحضاري والثقافي لمصر كمـــا أضـــرت ضررا بالغا بوحدتها الوطنية وهو أغلى ما تملكه دولة لمواجهـــة ودرء أي أخطـــار تواجهها،ولن أكون منافقا أو مبالغا أبدا إذا قلت أن أعداء مصر يريدون الإبقاء على هذه المادة ويزعجهم جدا أي كلام أو طرح يدور في فلك تغييرها وإلغائهـــا ٠٠لقــد اختبروا قوتها في شق وحدة الصف المصري وتراجع الدور المصري فـــي شـــتى فروع العلم والثقافة والإبداع وغيرها،وبالتالي فقد وفرت هذه المادة على المتربصين بمصر الذين لا يريدون ان تقوم لها قائمة بذل أي مجهود لإحداث التخلف المـــأمول ٠٠أن الحكومة تستخدم الدين كستار للتغطية على فشلها في إحداث تقدم فـــي حيـــاة المواطنين المصريين الذين يتساقطون أمام المخابز طلبا لرغيـــف الخبـــز، والـــذين يتضررون جوعاً من أطفال الشوارع الذي يبلـــغ عـــددهم ٩٣ ألـــف طفـــل!!![1] إن الحكومة رعت نفسها وتركت المواطنون في حالة من اللاوعي واللاوزن بطريقـــة جعلت هؤلاء المواطنون المقهورون يسقطون فشلهم أيضا على الدين!!! ويلجأون إلى الدجل والشعوذة لتحقيق ما عجزت الحكومة عن تحقيقه لهم من أمـــور مـــشروعة، لدرجة لجوء حوالي ٧٠% منهم الى الدجالين والمشعوذين وإنفاق أكثر من ١٠ مليار جنية سنوياً على الدجالين، فهناك ٣٠٠ألف شخص يعملون في الدجل والشعوذة فـــي مصر.[2] ومن المؤكد أن التزاوج الواضح بين التدين المظهري والسياسة جعل كـــل منهما يعتمد على الأخر، وجعل كل منهما يلقي فشله على الآخر، بل وجعـــل كـــل منهما يبرر فشله بطريقة غير موضوعية !!! بدليل المعاناة التـــي يعانيهـــا الـــشعب المصري المطحون في شتى مجالات الحياة سواء كانت اقتصادية أو دينية أو علمية أو.. أو .. ، فهل يقدر مجلس الشعب والحكومة المصرية أن تُرجع الدين إلى مكانه الصحيح ليتفرغ رجال الدين للدعوة ويتفرغ المسئولين الحكوميين لخدمة هذا الوطن ؟!! كما اننى أناشد المنظمات الدولية أن تضغط لإلغاء بند التحفظ الذي سجلته مصر في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان،حتى تتمكن الأقليات الدينية في مصر

---

[1] تقرير صادر عن المشروع العربي للحد من أطفال الشوارع

[2] المركز القومي للعلوم الاجتماعية و الجنائية .

من الحصول على حقوقها المشروعة ، وأن تُقرن المعاهــدات الدوليــة بالتزامــات صارمة بخصوص حقوق الأقليات الدينية بالدول ومنها مصر.والسؤال هنا: ترى ماذا لو استخدمت الدول الأخرى (مبدأ المعاملة بالمثل) وهــو مبــدأ متفــق عليــه فــي المعاملات الدولية بان تضع هي الأخرى تحفظات تمنع الأقليات المسلمة من حقوقها ؟!! لقد تعجبت وأخذتني حيرة ودهشة عندما طالب المسئولون فــي قمــة منظمــة المؤتمر الإسلامي الحادية عشر وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بحرية القيام بعباداتهم وبمعتقداتهم الدينية !!! مع أن الدول الغربية تعطيهم هذا الحق !!! إن ترك الأقليات بدون غطاء قانوني داخلي يحميهم ،يدفع بالكرة في ساحة الشرعية الدولية للقيام بهذا الدور، ومن هنا فأنني أقترح في المؤتمرات المقبلة الخاصة بالأقليات أن تُطرح فكرة إنشاء لجنة دولية لحماية الأقليات الدينية أو الأقليات بشكل عام في الدول التي تعجز قوانينها وممارساتها وسياساتها الرسمية الداخلية وغيرها عن توفير الحماية اللازمة للأقليات بها، ويكون دور هذه اللجنة التحقيق في الجرائم التي تحدث ضد الأقليــات والمطالبة بمحاسبة المتورطين في هذه الجرائم وتعويض المجني عليهم ، وكذا إدراج المسئولين المتقاعسين أوالمتورطين أوالمتواطئين مع الجناة أو المحرضين – آيا كانوا – ضمن الأشخاص الذين يمثلون خطرا على الأمن العام!!! كما أطالب منظمة العفو الدولية أن تدرج آلية جديدة وهي:(تمكين الأقليات) في الدول التي تحرم الأقليــات من الحصول على حقوقهم وربط هذه الآلية بعقوبات رادعة .

**** متي يكون تدويل قضايا الأقليات المصرية خياراً مطروحاً ؟!**

في ظل الأوضاع المذرية التي تشهدها الحريات الدينية في مصر،وفي ظل غياب الرغبة الاستراتيجية لتحسين هذه الأوضاع على أرضية مصرية،وفي ظل تقــاعس البرلمان المصري عن دوره في المطالبة بحقوق الأقليات الدينية في مــصر، بــات يلوح في الأفق خياراً أخيرا ولكنه شرعياً وهو لجوء هذه الأقليات إلى الآليات الدولية الشرعية أو بمعنى أدق (تدويل قضاياهم) وإن كنت من الذين يرفضون بشدة هــذا الخيار إلاأنني في ظل هذه الأوضاع المأساوية أقبله على طريقة(الضرورات تبــيح المحظورات)، بشرط أن تستنفذ الأقليات كل الآليات الشرعية الداخلية،فاللجوء إلــى

الشرعية الدولية أمر قامت به مصر لإسترداد أرض طابا المصرية من الكيان الصهيوني،عندما لجأت إلى خيار التحكيم الدولي في هذه القضية، وقد حصلت بالفعل على حقها المشروع . إن الأقليات الدينية في مصر ستظل محاصرة بالمادة الثانية من الدستور التي تعطى المبرر للمتطرفين للعبث بحقوق الأقليات والتعالي عليها.ولا يظن أحد أن خيار التدويل خيارا تطالب به الأقليات الدينيةوحدها – بعد استنفاذ كل وسائل الطرح الداخلي السابق الإشارة إليها – بل أن هناك مصريون نبلاء ووطنيون قد أيدوه عند الضرورة القصوى.. فقد قال السفير **محمود قاسم** مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة الأسبق وسفير مصر في كندا ورئيس لجنة الشئون الخارجية لحزب الوفد:"المفروض أنه في حالة حدوث انتهاكات– للأقليات– لابد من التوجه أولا بشكاوى إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان،وإذا لم يفعل شيئا بعدها ،فمن حقك أن تتصل مباشرة بالخارج(القنوات الشرعية الدولية) لأنه وقتها سيكون(عداك العيب)".[1]كما قال د.محمود ياسرمضان رئيس حزب الأحرار: " يصبح التدويل خياراً مطروحاً عندما تفقد الدولة سيادتها أوعندما تكون سيادتها منتقصة،عندما تعطي الحقوق لمجموعة من الناس وتحرم الآخرين منها ففي هذه الحالة تعطي مبررا للتدخل في شئونها الداخلية" .[2]كما قالد. القس أكرام لمعي:" يكون التدويل مطروحاً إذا وصل الأمر لمرحلة الإرهاب والمذابح ،وهنا يكون الذين قاموا بهذه الأفعال هم الذين أتوا بالخارج إلى الداخل."[3]

*** الأقليات في أي دولة تحتاج إلى حماية خاصة:**

الأقليات في أي دولة تحتاج إلى نوع خاص من الحماية، بسبب قلة عددها، وسهولة التأثير عليها، أوالقضاء عليها بعمليات أشبه بجرائم إبادة الجنس البشرى !! وهذه الحماية لابد أن تضمنها القوانين والتشريعات والممارسات الداخلية للدول التي بها أقليات، كما يجب أن يقوم المجلس الدولي لحقوق الإنسان أو محكمة العدل الدولية

---

1 حقوق الأقليات في مصر بين التمصير و التدويل – تحقيق صحفي – الطريق و الحق عدد مايو ٢٠٠٨

2 نفس المرجع السابق

3 نفس المرجع السابق

أو المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان،باستحداث آليات أكثر صرامة تحاسب الدول والحكومات والجماعات التي تتورط في جرائم انتهاك حقوق الاقليات ، سواء بالصمت اوالتحريضا او التواطؤ أو الممارسة ، بحيث تقترن هذه الاليات بعقوبات اقتصادية كتجميد ارصدة وغيره ولابد أن تقترن هذه الاليات بعقوبات جنائية،ومن المفيد ايضا إستحداث آلية جديدة وهي آلية تمكين الاقليات في البرلمان والمجالس النيابية والتشريعية والمناصب الحساسة،كحق اصيل من حقوق الإنسان.

* الأقليات المصرية مهددة بالانقراض :

في ظل غياب الرغبة الاستراتيجية ، وبالتالي إنعدام الإرادة السياسية لحل مشاكل الأقليات المصرية،أصبحت الأقليات محاصرة بل مهددة بالانقراض بل و الإبادة !! بطريق مباشر أو غير مباشر لا لشيء إلا لأنها لا تؤمن بالإسلام !! هل يذكرك ذلك بالدولة الدينية؟إن بقاء أوضاع الأقليات الدينية في مصر على ما هوعليه،يشكل خطراً أكيداً على هذه الأقليات وهذا الخطرسيكون وشيكا إذا لم تستخدم الحكومة المصرية التدابير الإستباقية لدرء هذا الخطر، بإعمال القانون، وفصل الدين عن الدولة ،وإتاحة الفرصة للأحزاب السياسية والنخبة المثقفة الوطنية من المسلمين الوطنيين المعتدلين وهم كثيرين للاضطلاع بدورهم في التنوير. لقد استشعر العالم الخطر المحيط بالأقليات في الدول العربية ومنها مصر. لدرجة أن المستشار النمساوي السابق رئيس كتلة نواب حزب الشعب المحافظ (فولفغانغ شوسيل) كتب في مقال نشرته وكالة الأنباء الإيطالية (إكي) في ٨ مايو ٢٠٠٨ قائلاً:" أن المسيحية في العالم العربي باتت مهددة بخطر الانقراض،مشيرا إلى وقوع أعمال عنف ضد المسيحيين من قبل قوى وميليشيات مدعومة من الأنظمة الحاكمة في ثلاثين دولة عربية وإسلامية من بينها السعودية ومصر وأندونيسياوإيران، مؤكداً على انه يتعين على أوروبا أن تقف بثبات إلى جانب ضحايا أعمال العنف وإنتهاكات حقوقالإنسان والحريات الأساسية وفي طليعتها حرية ممارسة الشعائر الدينية للجميع. إن الأوضاع المأساوية التي تمر بها الأقليات الدينية في مصر تدعوا إلى القلق والخوف على مستقبل مصر .

*** الأقلية المصرية اليهودية .. نموذجاً !!**

عندما أتكلم عن اليهود هنا فأنني أتكلم عن اليهود المصريين و لا أقصد بشكل من الأشكال أن أدافع عن الكيان الصهيوني، والتاريخ يبرهن بقوة على أن اليهود كانوا يعيشون في مصر قبل دخول المسيحية إليها و بالتالي قبل دخول الإسلام ،ويشهد التاريخ على وطنية اليهود المصريين وإسهاماتهم في كل مناحي الحياة في مصر،قد كتب الأستاذ هشام الطوخي مقالاً مطولا عن الأقلية المصرية اليهودية وقد جاء فيه:" وقد كان عدد المصريين اليهود ٥٩,٥٨١ يهودي ... ساهموا مع بقية المصريين مسلمين ومسيحيين في النهضة المصرية الليبرالية منذ أن بدأ محمد علي إلى أن نهاها العسكر وصفاها العروبيون ...وفي السياسة كان منهم موسي قطاوي عضو الجمعية المصرية التشريعية ووزير المالية ثم المواصلات في حكومة ١٩٢٥... مؤسس خط سكة حديد أسوان وشركة ترام وسط الدلتا ، ومنهم يوسف قطاوي رئيس مجلس السافاردين المصريون وعضو لجنة صياغة دستور ١٩٢٣الذي يتباكى عليه المصريون،ومنه أعضاء كانوا في لجنة التفاوض لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧،ومنهم المحامي زكي عريبي عضو لجنة صياغة دستور ١٩٥٦ ، وأسسوا شركة الملح والصودا عام ١٩٠٦ والشركة المصرية للبترول بعد ثورة ١٩١٩ ، وشركة مضارب الأرز عام ١٩٤٧،وأسسوا البنك العقاري المصري عام ١٨٨٠ والبنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨والبنك التجاري المصري عام ١٩٠٥،وساهم ريكو المصري اليهودي مع طلعت حرب في تأسيس بنك مصر،وأنشأوا شركات صيدناوي وهانو وريفولي وشيكوريل وبنزايون وعدس وعمر أفندي وشملا وجاتنيو وكذا شركة مساهمة البحيرة وشركة وادي كوم أمبو ، وأقاموا فنادق سان إستيفانو و مينا هاوس و كونتننتال . وفي الفن كان منهم مبدعون وفنانون شاركوا في إحياء الموسيقي والغناء وإنشاء السينما والمسرح ، وأسس ابلي موصيري شركة جوزي فيلم عام ١٩١١ لتكون أولى شركات دور العرض السينمائي،وأسسوا سينما الكورسال الصيفي وسينما توجراف بالاس وسينماتو جراف المنظر الجميل وسينما فريال وسينما راديو بالإسكندرية، كما أسس يعقوب صنوع المسرح المصري وكان

الخديوي إسماعيل قد أطلق عليه لقب موليير مصر،ولمن لا يعرف يعقوب صنوع المصري اليهودي هو صاحب شعار(مصر للمصريين)اومن المصريين اليهود المبدعين الموسيقار داوود حسني صاحب(قمر له ليالي) و(كليوباترا) و(معروف الاسكافي)،ومنهم المخرج الكبير توجو مزراحي صاحب فيلم (سلفني ثلاثة جنية) وفيلم(سلامة) لأم كلثوم عام ١٩٤٧،ومنهم زكي مراد وأبنه الملحن الكبير منير مراد وأبنته المطربة ليلى مراد ومنهم راقية إبراهيم وإلياس مؤدب ونجمة إبراهيم وكاميليا وعمرالشريف. وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢بعد انقلاب العسكر قام الرئيس محمد نجيب بزيارة معبد اليهود القرائين لتهنئة المصريين اليهود بعيد كيبور، وفي عام ١٩٥٦ كان عدد اليهود المصريين ٦٠,٠٠٠ عاشوا مصريين روحا ودماً.وقد تم تهجيرما يقارب ٢٠,٠٠ منهم مابين عامي ١٩٥٦ إلى ١٩٦١ ... وتم الاستيلاء على أموالهم ورحل ما تبقي منهم بعد قرارات التأميم عام ١٩٦١،ووزعت الكثير من بيوتهم وأموالهم على ضباط الجيش"[1]. وقد تقلص عدد المصريون اليهود اليوم إلى ما يقرب من ٧٠ مصرياً يهودياً.! ان الحكومة المصرية التي تُظهر كُرها وحقدا للتطبيع مع إسرائيل هي نفسها في حالة من الغرام مع إسرائيل فهي تصدر بها الغاز وهناك مشروعات فعلية بينها وبين إسرائيل.

*** الجرائم التي يتعرض لها المسيحيون المصريون تندرج تحت بند جرائم إبادة الجنس البشري أو جرائم ضد الإنسانية ؟! :**

في ظل الحوادث والجرائم والإعتداءات التي تتعرض لها الأقلية المسيحية المصرية من إعتداءات متكررة على الكنائس والأديرة وكذلك الإعتداءات المتكررة على الأشخاص المسيحيين بدوافع دينية والتي تحصد أرواح أطفال وشباب وشيوخ لدرجة وصول الأمر إلى التمثيل بجثثهم والغريب في معظم هذه الجرائم أن المجرمين يفلتون من العقاب بحجج ومبررات غير منطقية وبتواطؤ أجهزة الأمن المصرية ومعها كثير من المؤسسات الرسمية في الدولة، وتكرار هذه الكوارث يدعونا إلى هذا التساؤل:هل هذه الأعمال الإجرامية تتوافق مع الإنسانية ؟وهل سياسات الصمت

[1] اليهود العرب – هشام الطوخي – مقال الحوار المتمدن – عدد ١٨٨٠ – ٩ ابريل / ٢٠٠٧

الحكومي على هذه الجرائم تعتبر ولو بطريق غير مباشر من ضمن جـرائم إبـادة الجنس البشري ؟.. أن سكوت الأجهزة الرسمية في الدولة على هـذه الاعتـداءات ،وكذلك عدم ردع الجناة،يُعد مبررًا أكيداً لضمان تكرار مثل هذه الجرائم وهو يعـد بمثابة تسهيل لجريمة الإبادة أو تحريضًاعليها، ومن هنا فعلى المنظمـات الدوليـة المعنية بحقوق الإنسان وكذا منظمة العفو الدولية أن تضع سياسات وآليات صـارمة تمنع جرائم الإبادة الجماعية من المنبع قبل وقوعها بمطالبة حكومات الدول التـي تُسهل سياساتها وممارساتها تحريضًا وتسهيلا لوقوع جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية،وبالتالي يتوجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تتخذ التدابير التـي تمنع وقوع جرائم الابادة بإدخال مصطلح التحريض على إبادة الأقليات وإدراجـه كعقوبة دولية،بمطالبة الدول التي تُحرض سياستها وممارستها وتشريعاتهاالداخليةعلى عدم توفير الحماية اللازمة للأقليات،بأن تتخذ من التدابير التي تسمح بعدم وقوع مثل هذه الجرائم ،من خلال إدخال تشريعات رادعة تكفل حقوق الأقليات قبل أن نفاجـأ بدخول الأقليات إلى المتاحف الاثريةوكذلك معاقبة الحكومات والأفراد والجماعـات التي تنتهك حقوق الأقليات بالفعل أو التحريض أو التواطؤ بإرتكـاب جـرائم ضـد الإنسانية،إننى أطالب المحكمة الجنائية الدولية أن تُصدر مذكرة بتوقيف المـسئولين الحكوميين والجماعات المتورطة فى جرائم الإعتداءات اللاإنـسانية ضـد الأقليـة المسيحية المصرية المعزولة وتجميد أرصدتها ومحاكمتها جنائياً. وتجدر الإشارة إلى أنه فى الفترة من ١١ الى ١٨ يونيو ٢٠٠٧ شارك مركزالقاهرة لدراسـات حقـوق الإنسان، فى فعاليات اللجلسة الخامسة لمجلس الأمم المتحدة لحقـوق الإنـسان فـى جنيف،حيث قدم وفد المركز ُمداخلة تنـاول فيهـا أزمـة حقـوق الإنـسان فـى دارفور،وحاجة الضحايا إلى السلام والحماية ومحاسبة الجناة، وأكد الوفد علـى أن إجراءات العدالة فى المنظومة القانونية السودانية تتمتع بعيـوب جـسيمة،إذ يمـنح لمجرمى الحرب من العسكريين حصانة ضد محاكمتهم ، كما تتقاعس الحكومة فـى هذة الجرائم الامر الذى لايمكن معه الحديث عن محاكمات محلية عادلة للمجـرمين ،وقد أنتقد المركز الدعم الدبلوماسي والسياسى الذي تقدمه الصين والـدول العربيـة ومنظمة المؤتمر الإسلامى لحكومة السودان ،الذى يساعد مرتكبي جـرائم الحـرب

وضدالإنسانية فى الإفلات من العقاب (أنظر نشرة سواسية عدد 77 يونيو 2007 الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان).
وأنني هنا أبُدى تخوفا وهو أن يكون هناك دعماً مالياً وسياسياً من قبل بعض الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى للتأثير السلبى على الملف المسيحى المصرى وملف الاقليات الدينية المصرية الأخرى وإلا فلماذا تظهر الحكومة المصرية وكأنها عاجزة عن حل مشاكل المسيحين المصريين والأقليات الدينية المصرية الأخرى .

** الحكومة المصرية – حكومة الحزب الوطنى الحاكم – تتصارع مع الجماعات الإسلامية على الإبقاء على المادة الثانية من الدستور:

من المثير للدهشة والقلق أن الحكومة المصرية وبرلمانها يتصارعان مع الجماعات الإسلامية في عدم المساس بالمادة الثانية من الدستور .. لدرجة انه عند مناقشة قانون الطفل في جلسة البرلمان المنعقدة في 1 يونيو 2008 قال النائب البرلماني الاخواني حسين محمد على : يجب أن يضاف – أي يضاف إلى قانون الطفل – مع مراعاة عدم المساس بمخالفة الشريعة الإسلامية ,, واستطرد قائلا : أنا هنا يا ريس – مخاطبا رئيس البرلمان – أخاطب المجلس وأخاطبك شخصيا وأقول انه أصبح فيه هناك حساسية من ذكر الشريعة الإسلامية , وهنا طالب د. سرور أن ترد الحكومة على ما قاله النائب الاخوانى, فوقف د. مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية قائلا :(نحن بصدد إعداد قانون وليست هناك أية حساسية إطلاقا أن نتحدث عن الشريعة الإسلامية , بل العكس هو الصحيح , انه من المناسب أن نتحدث دائما عنها , ومن الضروري أن لا نقر أي نص فيه أي خروج على أحكام الشريعة الإسلامية ... أحنا عندنا حكم دستوري أسمى من أي قانون ... مادة (2) .. مبادىء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع . ومن الطبيعي ونحن نناقش إذا تبين أن هناك أي نص فيه خروج على أحكام الشريعة الإسلامية فيجب أن لا نوافق

عليه بأي حال من الأحوال !!!). ومن هنا إذا قارنا بين كلام النائب الاخـــوانى ود. مفيد شهاب نجد أن هناك صراعا شديدا فيما بـــين الجماعـــات الدينيـــة والحكومـــة المصرية للإبقاء على المادة الثانية من الدستور المصري .. وبالتالي فان المواطنة لم ولن تكون كاملة للأقليات الدينية في ظل الإبقاء على المادة الثانية ، فالحزب الوطني قد تبين أن مرجعيته دينية' وهو الحزب الوحيد بمرجعية دينية ولا يريد أن ينافـــسه في ذلك احد ، وبالتالي فقد تبرهن لنا أن المواطنة التي أقرت مـــؤخرا بالدســـتور مرجعيتها دينية ومن ثم فهي مواطنة منقوصة أو بمعنى أدق يمكن القول بأن إدراج المادة الأولى الخاصة بالمواطنة في الدستور هي بمثابة خطوة على طريق المواطنة، وأود في النهاية أن أؤكد على أن الأنظمة المستبدة تستخدم الأصولية الدينية المتطرفة للسير على جثث الشعوب المسكينة والبسيطة والجاهلة- هل يذكركم ذلـــك بحركـــة طالبان وحماس وحزب الله؟؟ فهل يجرؤ مسئول من قادة الحركات الدينية المتطرفـــة أن يلبس حزاما ناسفا ويفجر نفسه بدلا من استخدام البسطاء للقيام بهذه المهمة ؟ إن الاصوليون يستخدمون البسطاء والفقراء والجهلة وقودا حطبا لنار قلوبهم الـــسوداء والمريضة وهمم أعداء وأضداد للإنسانية ولجميع مخلوقات الله!!!. إن هذا الكتـــاب يدق ناقوس الخطر قبل أن تتفتت مصر و تتقسم بأيادي مصرية و هو ما يقودها حتما إلى التقسيم .. اللهم إني قد بلغت اللهم فأشهد .

الفهرس

للمراسلات والتواصل بالمؤلف
xxposhragrgis@yahoo.com xx
Boshragirgis@yahoo.com



... الحق أقول أن إغتيالاً تاريخياً وحضارياً وثقافياً و.. و.. قد حدث بفعل قلة من الناس اجتمعوا يوماً وفى غفلة من الزمن لسلب الهوية المصرية لمصر بلد التعددية الثقافية والدينية والحضارية ، وكأن مصر عزبة أو قطعة أرض خاصة بهم وحدهم يتصرفون فيها كما يشاءون ! ! ! . . إن هذا الكتاب يُسلط الأضواء على جزء من الحقيقة فى ملف حصار الأقليات الدينية المصرية ، لأن ما خفي كان أعظم ، وهذا يُحتم على الأقليات ألا تستسلم أبداً لهذا الحصار ، بل تُطالب بحقها إلى النفس الأخير بكل الطرق المشروعة وصولاً لهذا الحق ، لأن الظلم حتى ولوطال أمده فحتماً سينقشع.

المؤلف



